وزارة التعليم العالي

جامعة دالي ابراهيم - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة رسالة ماجستـير
فرع تحليل اقتصادي

العــنــوان

واقع وأفاق الزراعة العربية
في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الطالبة : مخالدي حنان

تحت إشراف الأستاذ: علي خالفي

أعضاء لجنة المناقشة:
الأستاذ رجراج محمد رئيسا
الأستاذ فاضل عبد القادر عضوا
الأستاذ بويهي محمد عضوا
الأستاذ بركات أحمد عضوا

جوان 2010

المقدمة

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي الذي تتمحور حوله السياسات والبرامج التنموية التي تطبقها الدول في كل القطاعات فمن الدول من تعتمد على قطاع الصناعة كنقطة انطلاق في تحقيق هذه الأهداف، ومنها من تعتمد على قطاع الزراعة، والبعض الأخر على قطاع الخدمات .

ورغم التفاوت في البرامج المسطرة والإمكانات المتاحة بين الدول، تبقى الزراعة ذات أولوية في اقتصاد كلّ دولة متقدمة كانت أو نامية، ذلك أنها المصدر المباشر لتوفير الغذاء. هذا الأخير الذي يتصدر قائمة الحاجات البشرية لضمان استمرار حياة الأفراد والشعوب.

كما أن للزراعة دور هام في تحقيق الإكتفاء الذاتي للدول وضمان أمنها الغذائي، الذي يعد عاملا أساسيا في الحفاظ على سيادتها الوطنية.

والحديث عن الزراعة والإنتاج الزراعي في الدول العربية يقودنا إلى الحديث عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بوادرها تظهر في نهاية النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، لتتفاقم وتزداد حدتها في مطلع الثمانينات والتي تبلورت أبرز مظاهرها في :

- ارتفاع محسوس في أسعار الغذاء
- انخفاض حاد في أسعار البترول

وعليه كانت الزراعة من أكثر القطاعات التي تأثرت بانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة في الدول النامية عموما و الدول العربية خصوصا.

ونظرا لعدم تنوع هياكل الإنتاج والتصدير في الدول العربية فإن تدهور الأوضاع فيها كان نتيجة حتمية لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، فأصبحت الدول العربية تعاني من مشاكل في مختلف القطاعات، لتصبح صفة العجز ملازمة لموازين مدفوعاتها، ممّا دفع بها إلى الاقتراض من الخارج، هذا ما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية، كما أن الانخفاض المستمر في معدلات الإنتاج الزراعي والارتفاع المستمر في معدلات نمو السكان، دفع بالدول العربية إلى الاعتماد شبه الكلي على المصادر الخارجية في سد الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان، ممّا كرّس التبعية الغذائية للخارج، هذه المعطيات الاقتصادية وغيرها من الظروف السياسية

فرضت على الدول العربية إما بدوافع ذاتية أو ضغوط خارجية تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية بغية تحسين الأوضاع .

هذه الإصلاحات التي كانت تحت إشراف المنظمات الاقتصادية الدولية التي تؤثر بقوة في توجيه النظام الاقتصادي الدولي، نظرا لنفوذ الدول المتقدمة فيها، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء و التعمير ثمّ المنظمة العالمية للتجارة، والتي أنشئت على أنقاض اتفاقية الجات.

وكان مبدأ الإصلاحات هو تخلي الدولة على كافة أساليب الحماية والتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية.

وكان القطاع الزراعي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى محل تطبيق الإصلاحات وبالنسبة للدول العربية، فبعدما كانت تتبنى سياسات الدعم المباشر وغير المباشر للإنتاج الزراعي كدعم أسعار الفائدة للقروض الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة أصبحت بعد حدة الأزمة غير قادرة على تحمل أعباء الاقتصاد العام لتتخلى بعد ذلك تدريجيا عن تسير القطاع وتفتح المجال أمام القطاع الخاص لأداء هذا الدور.

ومما سرع من وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي وضرورة الالتزام بمزيد من التخلي عن الأساليب الحمائية هو سعي الدول العربية نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وبالفعل حصلت العديد من الدول العربية على العضوية بعد الإعلان مباشرة عن إنشاءها سنة 1994.

ومن هذه الدول، المغرب، مصر، الأردن، تونس، في حين استبطأت دول أخرى عملية الانضمام مثل السعودية، الجزائر، اليمن، وقد ترافق تطبيق الإصلاحات مع شروط الانضمام، فمن شروط المنظمة أن تقوم الدولة بإلغاء كل التعريفات الجمركية، نظام حصص الاستيراد، رفع الدعم المقدم سواء للسلع الموجهة للسوق المحلية أو الموجهة للتصدير، والهدف من كل هذا هو تحرير التجارة الخارجية وتوفير مناخ تسوده المنافسة التامة بين السلع المحلية الصنع والسلع الوافدة من الأسواق الخارجية، خاصة الدول الأعضاء في المنظمة.

وقد لقي موضوع انضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة جدلا كبيرا بين مؤيد ومعارض في أوساط المفكرين والمحللين الاقتصاديين العرب ولكل فريق حججه. فالمؤيدون يرون بأن قضية الانضمام لم تعد خيارا، فحتى الدول التي لم تنظم سوف تتأثر بالتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية ، كما وأنه لا مجال لتأجيل الاحتكاك والتفاعل مع اقتصاديات الدول المتقدمة ، بل على العكس فإنّ ايجابيات الانضمام ستكون أكثر من السلبيات.

أمّا المعارضون فيرون بأن انضمام الدول العربية بل وسائر الدول النامية ما هو إلاّ تكريس لمزيد من الاستغلال البشع لثروات هذه الدول ، خاصة في ظل بقاء موازين القوى على حالها بين الدول المتقدمة و الدول النامية أو بين دول الشمال والجنوب.

ذلك أنّ المنتجات في الدول النامية عموما غير قادرة على المنافسة بسبب تدني استخدام التقنية واستعمال أساليب تكنولوجية غير متطورة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الجودة، هذا وإن حدث واستطاعت الدول النامية أن تحسن استغلال بعض الميز النسبية التي تتمتع بها وتقوم بإنتاج بعض المنتجات القادرة على المنافسة وهذا قائم بالفعل في عدة حالات، فإنها ستواجه بأساليب حمائية ملتوية من قبل الدول المتقدمة ، ترمي في النهاية إلى عرقلة وصول هذه المنتجات إلى أسواقها، مستخدمة في ذلك قوتها ونفوذها السياسي والاقتصادي في المنظمة وانطلاقا من كل ما سبق ذكره تتجلى أهمية هذا الموضوع وسبب اختيارنا له كمحل دراسة، كما وأن الدول العربية مازالت ورغم تطبيقها للإصلاحات الاقتصادية تحقق معدلات نمو منخفضة، خاصة في القطاع الزراعي، بل وإنها من أكبر الدول المستوردة للغذاء ، خاصة بعض المحاصيل الإستراتيجية كالقمح مثلا.

و رغم كلّ النتائج التي تمّ تحقيقها من قبل الدول العربية سلبية كانت أو إيجابية في العقود الماضية فإننا نعتقد بأنه:

- رغم تحسن الأوضاع في الدول العربية، إلاّ أن واقع أغلبية الشعوب يعبر عن عدم تحقيق الأهداف المنشودة من برامج التنمية الاقتصادية المطبقة.

- الدول العربية تستحوذ على موارد وامكانيات معتبرة تؤهلها لتحقيق نهضة اقتصادية فعلية

- بإمكان القطاع الزراعي أن يساهم بقوة في تحقيق هذه النهضة التنموية المتكاملة من خلال القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ودعم الصناعات المرتبطة بالزراعة.

- عدم التنسيق و التشاور بين الدول العربية، وغياب برامج تنفيذية مشتركة يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.

- الدول العربية كغيرها من الدول النامية، تتعرض للكثير من الضغوطات السياسية والاقتصادية

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الأمثل لتعظيم المصالح العربية وتحقيق التوازن بين المكاسب والتنازلات وإذا أجبنا عن جملة من التساؤلات التي تطرح حول هذا الموضوع نكون قد حاولنا الإحاطة ببعض جوانبه وأبرز هذه الأسئلة:

ما هو واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟ وما مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق هذه التنمية في ظل انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للزراعة؟

ما هي مميزات وخصائص القطاع الزراعي في الدول العربية وما حال أداءه؟

في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية هل يمكن للدول العربية أن تبقى بعيدة عن الاندماج في اقتصاد يستقطب أعضاء جدد وباستمرار رغم المحاذير التي يمكن أن تواجه الدول العربية في هذه السوق التي لا تعترف إلاّ بالقوة والكفاءة .

- هل بقي انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة اختيارا ؟ وما هي التنازلات التي يتم تقديمها في حال الانضمام، وبالمقابل، ما هي المكاسب التي يمكن جنيها من الانضمام؟

- هل من سبيل لتحقيق التوازن بين إيجابيات وسلبيات الانضمام وهل يكون فعلا التكامل الاقتصادي العربي كفيل بتحقيق هذا التوازن؟

وفي الحقيقة أن الجدل الكبير الذي لحظناه في الأوساط الإعلامية حول ضرورة الانضمام من عدمه، والتناقض الواضح بين العديد من المفكرين و الباحثين الاقتصاديين حول عواقب انضمام الدول العربية إلى هذه المنظمة بالإضافة إلى الواقع المرير الذي تعيشه أمتنا العربية والإسلامية خاصة في علاقتها مع الغرب، كان سببا في اختيارنا لدراسة الموضوع، كما وأنه قد سبقنا العديد من الباحثين في دراسة موضوع انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية

للتجارة، وقد تم تناوله من عدة زوايا، فمنهم من تطرق إلى الانعكاسات على قطاع الصناعة ومنهم من عالج قطاع الخدمات والملكية الفكرية، وحضي قطاع الزراعة أيضا باهتمام العديد منهم ذلك أن فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية عرف اهتمام بالغا حتى من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية.

وعن طبيعة المنهج المتبع في إنجاز هذا البحث، فإن ضرورة وصفنا لواقع التنمية و الزراعة في الدول العربية وكذا الاستعانة بالجداول و المعطيات الإحصائية وضرورة تحليلها بغية معرفة النتائج جعل من المنهج الوصفي التحليلي وسيلة لبحث الموضوع، كما وأنّ الاختلاف الواضح في الأرقام والإحصائيات الصادرة عن مختلف المصادر والجهات بالإضافة إلى التناقض الكبير في آراء المفكرين و تنبؤاتهم حول مصير انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة كانا من أبرز الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث. وبهدف الإجابة عن التساؤلات التي طرحت و الوصول إلى النتائج المنتظرة من الدراسة قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول التنمية الاقتصادية في الدول العربية بصفة عامة، من خلال تسليط الضوء على جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية و ذلك عبر ثلاثة مباحث :

جاء المبحث الأول تحت عنوان تعريف النمو و التنمية، أما المبحث الثاني فكان عنوانه خصائص الدول النامية وإستراتيجيتها التنموية، والمبحث الثالث فكان عنوانه مؤشرات التنمية في الدول العربية.

بالنسبة للفصل الثاني تناولنا فيه خصائص القطاع الزراعي ومشكلاته في الدول العربية وذلك عبر ثلاثة مباحث تمّ ترتيبها كما يلي :

- المبحث الأول أهمية الزراعة ومكانتها في الدول العربية
- المبحث الثاني مؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية
- المبحث الثالث السياسات الزراعية في الدول العربية

وفي الفصل الأخير قمنا بتعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC وكيف نشأت والأهداف التي تنادي بها، وما هي الانعكاسات المنتظرة من الانضمام إليها وحاولنا أن نبلور هذه الأفكار في المباحث التالية :

المبحث الأول : المنظمة العالمية للتجارة امتداد لاتفاقية GATT

المبحث الثاني : آليات العمل والتصويت في المنظمة

المبحث الثالث : انعكاسات انضمام الدول العربية إلى المنظمة و التحديات التي تواجهها .

الفصل الأول: التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تمهيد الفصل

يشمل المفهوم الحديث للتنمية عدة جوانب، فبعدما اقتصر المصطلح على الميدان الاقتصادي أين يعبر عنه بزيادة دخل الفرد،تعدى ذلك ليشمل مختلف جوانب الحياة اجتماعية كانت أو بيئية، أخلاقية أو ثقافية، بل و حتى سياسية، فمن مظاهر التنمية بالمفهوم المعاصر أن يتحقق للفرد التحسن الفعلي في الحياة اليومية، في حق التعليم، الصحة، رفع المستوى الثقافي و المزيد من العدالة و العيش في بيئة نظيفة و كذا المزيد من المشاركة السياسية الفعالة و حرية التعبير.

و بالنظر إلى الوضع الدولي الراهن، يتضح جليا أن العالم العربي منوط بتحقيق هذه التحسينات الفعلية باعتبار أنه لم يرق إلى مصاف الدول المتقدمة بعد؛ بل مازالت الدول العربية تعاني من مشاكل و أزمات اقتصادية و سياسية بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية،هذه الأسباب و غيرها تعوق مسيرتها التنموية لتبقى مصنفة في الدول النامية.

و محاولة منا للإلمام بمختلف جوانب التنمية في الدول العربية ارتأينا أن يجيب هذا الفصل من البحث على التساؤلات التالية :

- ما هو الفرق بين مصطلح النمو والتنمية؟
- ما هي الأفكار الجديدة في موضوع التنمية؟
- ما هو واقع التنمية في الدول العربية؟
- كيف تتأثر التنمية في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية؟

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف النمو

اشتركت مختلف تعاريف النمو في بعض العناصر و سوف نستخلصها بعد أن نستعرض أهمها:

-" يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، و نجد أنّ متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان؛ أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، و هذا يعني أنّ النمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي[1] "

- كما تبنى يوسف صايغ تعريف المفكر الاجتماعي شمبيتر، إذ يعبر عنه بأنه :

- "حصر النمو بمجرد التبدل في نسبة تزايد الدخل نتيجة التدفق الدائري* لعوامل و موارد الإنتاج المتاحة دون حصول تحولات أساسية خارج النطاق الاقتصادي[2] "؛

هذا و كما عرّف أيضا بأنه- " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[3] "

وبعد استعراضنا لأراء بعض الاقتصاديين نستخلص بعض النقاط التي تعد شروطا لتحقيق النمو الاقتصادي الفعلي :

- **علاقة النمو الاقتصادي بالسكان** :

إن معدل نمو السكان ذو مدلول عميق عن حقيقة النمو الاقتصادي، ذلك مرهون بارتفاع معدل نمو الدخل الكلي (الناتج المحلي) مقارنة بمعدل نمو السكان(معدل نمو الدخل الكلي > معدل نمو السكان)، فإذا فرضنا أن معد ل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي ففي هذه الحالة هناك انخفاض في نصيب الفرد من الدخل الكلي و بالتالي ينخفض المستوى

---

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ،ص 11 .

* التدفق الدائري هو حركة موارد المجتمع داخل إطار الاقتصاد القومي و للمزيد من الشرح عد إلى كتاب مقدمة في المال والأعمال،-محمد صالح الحناوي،-الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1995.

2 -يوسف صايغ، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، منتدى الفكر العربي ، عمان، 1994 ،ص 30.

3 محمد عبد العزيز عجمية-و عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية و مشكلاتها،-الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1999، ص 47.

المعيشي، و هذا ما يمثل شكل من أشكال التدهور في الاقتصاد، وبالتالي فحتى يتحقق نمو اقتصادي فعلي يجب أن يفوق معدل نمو الدخل الكلي معدل نمو السكان.

ولذلك يتعين على الدول النامية عموما و الدول العربية على وجه الخصوص أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالارتفاع في معدل النمو السكاني حتى تضمن النمو الفعلي و ليس الاسمي.

❖ **علاقة النمو الاقتصادي بالزمن :**

الشرط الثاني الذي يضمن حدوث نمو اقتصادي فعلي هو الزيادة المستمرة في المدى الطويل (على الأقل 15 سنة)، وخير مثال نوضح به هذا هو تلك الأرباح الطائلة التي حققتها الدول العربية النفطية أثناء الفترة الذهبية لأسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي حيث شهدت ارتفاعا معتبرا في معدلات نمو الدخل الكلي؛ لكن سرعان ما انقضت هذه المرحلة بزوال أسبابها.

ويتكرر السيناريو نفسه في الفترة الأخيرة، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا غير مسبوق فكانت النتيجة أن الدول المصدرة للنفط زادت إيراداتها بشكل ملحوظ مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو في الكثير من هذه الدول ومنها الجزائر، لكن مع بوادر هذه الأزمة المالية العالمية فقد عادت أسعار النفط لتنخفض إلى مستوى أدنى مما كانت عليها قبل الطفرة فانعكس ذلك على معدل النمو.

وبهذا يبقى النمو في الدول التي يعتمد هيكلها الإنتاجي على الصناعات الإستخراجية خاضع لتقلبات السوق التي لا يمكن للدول النامية خاصة أن تتحكم فيها.

" فالنمو إذن هو ظاهرة مستمرة و ليست عارضة؛ لكن ما يلاحظ من خلال ما سبق أن - مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الأفراد من السلع و الخدمات[1] ".

هذا وعن معدلات النمو في الاقتصاد العالمي فإن الملاحظ أن الدول النامية مازالت تحقق معدلات نمو عالية نسبيا بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 13

فرغم الانخفاض البسيط في معدلات النمو الاقتصادي العالمي لسنة 2007، حيث انخفض المعدل من حوالي 5% سنة 2006 إلى 4.9 % سنة 2007، فإن الدول المتقدمة انخفض معدل النمو فيها من 3 % إلى 2.7 % ، وأما الدول النامية فقد عرفت معدلات النمو فيها ارتفاعا طفيفا من 7.8 % إلى 7.9 % في السنوات 2006- 2007 على التوالي، "لكن هذا النمو في الناتج لا يعكس تطورا في الجهاز الإنتاجي و القطاعات الاقتصادية[1]" ،" و لقد أدت تداعيات الأزمة المالية في الأسواق العالمية انطلاقا من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي امتدت تداعياتها إلى العديد من دول العالم إلى انخفاض في معدل النمو من 2.9 % سنة 2006 إلى 2.2 % سنة 2007 وذلك بسبب انخفاض الطلب[2]".

وكذلك الشأن بالنسبة لمنطقة الاتحاد الأوروبي، حيث انخفض معدل النمو من 2.8% سنة 2006 إلى 2.6% سنة 2007. أما نصيب اليابان في الانخفاض فبلغ 0.3% فبعد ما كان معدل النمو سنة 2006، 2.4% بلغ 2.1 % سنة 2007

وبالنسبة لمجموعة الدول النامية : ففي حين بقي معدل النمو ثابت عند نقطة 5.6 % في الدول الآسيوية حديثة التصنيع ، فإن الصين و الهند حققت معدلات نمو مرتفعة بلغت 11.4% و 9.2% على التوالي في 2006-2007[3]

وكان صندوق النقد الدولي قد نشر دراسة تنبئيه أجريت في بداية 2007 حول معدلات النمو العالمية جاء فيها[4] :

- تشير تقديرات 2007 إلى أن الصين لا تزال ثاني أكبر اقتصاد في العالم بمساهمة في معدل نمو الناتج العالمي تعادل 11 %؛
- ورغم الانخفاض الكبير في إجمالي الناتج المحلي في الهند لكنها لا تزال رابع أكبر اقتصاد في العالم بمساهمة تزيد على 4 % من المجموع العالمي

و من المصدر نفسه أي صندوق النقد الدولي فقد تم تقدير مساهمة الدول المصدرة للنفط (والتي تضم مجموعة من الدول العربية) في الناتج العالمي لسنة 2007 بحوالي 8.5 % في

---

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الدولة والتنمية في الوطن العربي ،مؤسسة الورّاق للنشر والتوزيع الأردن،2007، ص 193

2 جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ، ص I

3 نفس المرجع السابق.

4 نشرة صندوق النقد الدولي (تقرير أفاق الاقتصاد العالمي)، واشنطن، عدد أكتوبر،2007، ص 6
www.IMF.org / imf survey

حيث أن الصين وحدها ساهمت بنسبة 27 % من الناتج العالمي في السنة نفسها. وفي الملحق رقم (1) نجد معدلات النمو الحقيقي في العالم 2001-2007

فبعد أن تطرقنا لتعريف النمو الاقتصادي وحصرنا شروط تحقيقه، نحاول تقديم تعريف للتنمية حتى نصوغ الفرق بينهما ، ونجدها تعرف على أنها :

- " العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[1] "
- كما تعرّف أيضا بأنّها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي الذي يشتمل على إنتاج السلع والخدمات المختلفة بأنواعها ويشتمل هذا المفهوم على مبدأ استمرارية عملية التنمية وانعكاسها المستمر في ارتفاع الدخل الوطني وإن تنوعت تفاصيل هذه العملية باختلاف المكان والزمان فإن هدفها العام يبقى في نمو الإنتاج الإجمالي[2] "
- وقد أصبحت التنمية الاقتصادية تعني" رفع مستوى السكن وتحسين الخدمات وتعبيد طرق المواصلات ونوعية المياه والهواء النقي فضلا عن زيادة فرص العمل وقناعة السكان بالوضع العام في إقليمهم[3] "
- وفي تعريف آخر هي "عملية تبدل وتحول مجتمعي وبنيوي وسلوكي واسع النطاق ومتعدد الجبهات حيث يصبح استهداف النمو بمعناه الضيق مجرد مسألة توفر مزيد من الموارد الاستثمارية ومن تحسن أداء عوامل الإنتاج التقليدية في حين يتطلب استهداف التنمية إحداث تحولات عميقة ومتصلة[4] "
- كما عرّفت كذلك " بالعملية التي يتمّ فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص17.
2 علي وهب ،مقومات الإنتاج والإنماء الاقتصادي (أسس جغرافية للإنتاج)، دار الفكر اللبناني،بيروت، 1996 ،ص198.
3 محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول النامية، جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، الرياض، 1993، ص67.
4 يوسف صايغ ، مرجع سابق، ص30.

على الموارد غير المتجددة من النضوب "[1] كما نجد Simon Kuznets يعرفها على أنها " الارتفاع طويل المدى للقدرة على إعطاء شعب معين سلسلة من البضائع والسلع الاقتصادية ، دون توقف" [2]

و وفقا لهذه التعاريف فإن التنمية تنطوي على عدد من الخصائص التي منها ما تشترك فيها مع النمو مثل:

- الزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد؛
- الاستمرارية في هذه الزيادة؛

وهناك بعض الخصائص التي تنفرد بها التنمية وأهمها:

- ✓ الشمولية: فكما سبق ذكره فإنّ التنمية بالمفهوم المعاصر تشمل كل مجالات الحياة؛ فهي تغيير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي و السياسي و الاجتماعي والأخلاقي[3]؛
- ✓ الاهتمام بكيفية توزيع الدخل: حيث أنه من خصائص التنمية وصول الزيادة في الدخل إلى الطبقات الفقيرة،أو ما يعبر عنه في كثير من الأحيان، التخفيف من الفقر؛
- ✓ تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي: ونقصد به توسيع مجال الإنتاج وتنويع مصادر الإيرادات بدل الاقتصار على تصدير المواد الخام والاعتماد على قطاعات محددة وعموما فإنّ النمو الاقتصادي عنصر مهم وأساسي سواء كان ذلك على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية أو في الدراسات الفكرية؛
- ✓ التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية لا تعني النمو الاقتصادي فحسب، بل تعني اللحاق بالدول الصناعية واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا والقضاء على الجوع والبؤس و المرض، ثم نشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات العالم الثالث[4].

---

1 فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة، عمان، 2008، ص 63 ،

2 Pierre dallenne et luc lecru , croissance et mutation de l'économie mondial depuis 1945, ed ellipes , paris , 2003,p 6

3 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق ، ص17.

4 علي وهب ، مرجع سابق ، ص200.

المطلب الثاني : أهمية التنمية

تظهر أهمية التنمية الاقتصادية من خلال ما حضيت به من اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين باختلاف إيديولوجياتهم وتوجهاتهم السياسية ،وباختلاف نظرتهم في تقديم الحلول.

و المتأمل في الفكر الليبرالي أو الرأسمالي عبر مختلف المدارس بداية بالتجاريين ثم الكلاسيكيين وصولا إلى الكنزيين المحدثين يرى أنّ القاسم المشترك بين كل رواد هذه المدارس أمثال آدم سميث، ريكاردو، مالتس، وشمبيتر، وفرانسوا كيني، كنيز...إلخ هو التركيز على أهمية*:

- ✓ التراكم الرأسمالي أي تعظيم دور النقود في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- ✓ تشجيع الحرية الاقتصادية للفرد والحد من تدخل الدولة وشعارهم في ذلك (دعه يعمل دعه يمر).
- ✓ الإعتماد على التكنولوجيا خاصة في القطاع الصناعي.
- ✓ التخصص في العمل.
- ✓ الاهتمام بعنصر التنظيم.

وفي المقابل حاول كارل ماركس أحد أبرز روّاد الفكر الشيوعي والنظام الاشتراكي أن يؤكد: أنّ علاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي تتعارض مع التقدم التكنولوجي الذي يتولد في ظل هذا النظام ومن ثم فإنه في ظل النظام الرأسمالي سوف يتعرض الاقتصاد لكساد دوري ثم لركود حتمي[1]، وحاول أن يروج لمجتمع مثالي يهدف لتحقيق مصلحة الكل ولا يفرّق بين طبقات المجتمع ،وهذا طبعا نتيجة استبدال اليد العاملة بالآلة.

- أما المفكرين الإسلاميين فقد اتخذوا الشريعة السمحاء كمرجعية دينية لكل أطروحة بما فيها التنمية الاقتصادية وأبرزهم في هذا المجال ابن خلدون[2] ومالك بن نبي[3]

---

* لمزيد من الشرح عد إلى اسماعيل شعباني , مقدمة في إقتصاد التنمية (نظريات التنمية و النمو)، دار هومة، الجزائر 1997

1 التنمية الاقتصادية، محمد عبد العزيز عجمية محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 18

2 ابن خلدون : (1332- 1406)هو فيلسوف ومؤسس علم الاجتماع ومؤرخ مسلم

3 مالك بن نبي : (1905 -1973) مفكر جزائري وهو من أعلام الفكر العربي الاسلامي في القرن العشرين

- فأمّا ابن خلدون فشانه شأن من سبقه فإن أفكاره لم ترق لتصاغ في نظرية علمية للتنمية الاقتصادية.

إلاّ أنّه تطرق إلى مصطلح العمران ويقصد به إعمار الأرض كهدف من أهداف النشاط الاقتصادي وبشيء من التفصيل :

- شجع تكاثر السكان كأحد مقومات القوة في الدولة لأن البشر هم طاقة إنتاج وليسوا فقط مصدر استهلاك.

- يشير في مقدمته بأن الفلاحة و الصناعة والتجارة أوجه طبيعية للمعاش حيث يقول"...أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر أو علم"[1]

- حث على العمل لأنه أساس الثروات ويسمح بتطوير المجتمع؛

- أولى أهمية للنقود لأنها تسرع من نشاط الدورة الاقتصادية

- أما مالك بن نبي الذي يعتبر من أبرز المفكرين العرب في العصر الحديث رغم أن إنتاجه الفكري لم يحض بحقه من الاهتمام فقد دعا أولا إلى[2] :

- ✓ التحرر من الأفكار الانهزامية التي تعبر عن عدم الثقة بالنفس لدى شعوب العالم الثالث بصفة عامة والشعوب الإسلامية بصفة خاصة
- ✓ يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى بوصفه وسيلة تتحقق بها خطة التنمية ونقطة تتلاقى عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز .

وعموما فإن مالك بن نبي وضع في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد فصلا تحت عنوان : شروط الانطلاق تضمن مجموعة من النقاط أهمها[3] :

- ✓ الاعتماد على النفس في كل المراحل بداية بوضع الخطط و البرامج النظرية (محلية الأفكار)

---

1 صدوقي زروق، دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية، دراسة حالة ولاية البليدة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006 ص 3.

2 مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، الطبعة 3 دار الفكر ، دمشق 1987، ،ص 77 .

3 نفس مرجع سابق ، ص 71

- ✓ الاستقلال المبدئي بين رأس المال و العمل : وهذا ما يخلّص الدول النامية من قبضة المؤسسات المالية المهيمنة من خلال استبدال الإمكانيات المادية بتعبئة الطاقات الاجتماعية أي : الإنسان – التراب و الوقت في وقت تحركها إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات

وقد استدل في هذا الشأن بالآية الكريمة " إنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (الرعد 11)

فالعالم الإسلامي متى تكونت لديه إرادة واضحة للتخلص من التخلف سيجد أولا في المجال النظري أن اختياره ليس محدودا بالرأسمالية ولا بالماركسية[1]

وجدير بالذكر أن نقر أن هذا الرأي تبناه العديد من المفكرين المستحدثين مثل يوسف صايغ، الذي عبر عنه بضبابية برامج التنمية* أي عدم وضوح مفهوم التنمية في الدول العربية والتأرجح بين المفاهيم المستوردة.

المطلب الثالث : النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية

إن المقارنة من خلال استعمال مؤشرات واسعة القبول في تقييم مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، توضح أنّ :

الأوضاع لم تتغير طوال النصف الثاني من القرن العشرين، بل اتجهت من السيئ إلى الأسوأ في معظم الدول النامية عكس ما شهده العالم المتقدم الذي راح يزدهر باستمرار.

وهذا رغم الجهود والمساعي التي بذلت في مجال تحقيق تنمية اقتصادية سواء من طرف الدول النامية مع الدول المتقدمة أو مع المنظمات الدولية، فصارت هذه الأوضاع سببا في اهتمام العديد من الاقتصاديين و السياسيين في بحث مشكلة التنمية باعتبار أنها :

تهدف في اقتصاديات الدول النامية لإزالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي المتعدد الجوانب الذي تعاني منه شعوب هذه الدول منذ مئات السنين، وتعمل كذلك على تقليص سريع للفجوة الفاصلة مابين مستويات التطور عند كل من الدول المتقدمة و المتنامية[2] وقد تجسد هذا

---

1 مالك بن نبي ، مرجع سابق، ص 83

* لمراجعة هذا الموضوع عد إلى يوسف صايغ ، المرجع السابق.

2 علي وهب، مرجع سابق ،ص 201

الاهتمام نظريا من خلال دراسة مختلف الآليات التي تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة وذلك في شكل النظريات الحديثة للتنمية

و الحداثة في واقع الأمر ترتبط مباشرة بعامل الزمن ورغم أن أفكار مالك بن نبي التي تناولناها سابقا هي الأحدث بالتأكيد بالمقارنة مع بعض النظريات التي سنتناولها في هذا الجزء لأنها نشرت في بداية الستينات إلاّ أنها كما أشرنا لم تستصاغ على شكل نظريات علمية.

❖ **نظرية نماذج التغير الهيكلي (آرثرلويس 1954)**

وفي ضوء هذه النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعيين هما :

- القطاع الزراعي التقليدي الذي يتسم بانخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل وغياب التكنولوجيا؛
- القطاع الصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي مما سمح للويس بإمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج الزراعي مع تحقيق إنتاجية عالية في القطاع الصناعي [1].

كما سميت أيضا هذه النظرية بنظرية النموذج المزدوج لأن لويس يرى بأن مجتمعات الدول المتخلفة تتكون من قطاعين[2] :

- قطاع تقليدي يعتمد في الأساس على الفلاحة الغذائية ووظائف أخرى (تجارة صغيرة أعمال موسمية)،
- قطاع رأسمالي متطور يقوم به الرأسماليون ويستخدمون تقنيات حديثة

ويضع لويس في نظريته مجموعة من الفرضيات هي :

- القطاع التقليدي (الذي يعتمد أساسا على الزراعة) فيه فائض كبير في اليد العاملة؛ أي بطالة مقنعة مما يؤدي إلى إنتاجية حدية ضعيفة جدا أو تكاد تكون منعدمة؛
- الأجور تقترب من حد الكفاف (الإنتاج من أجل الاستهلاك)؛
- ضعف عنصر الادخار؛
- الأجور في القطاع الحضري يجب أن تفوق نظيرتها في القطاع التقليدي على الأقل بـ 30%

1 فارس رشيد البياتي ، مرجع سابق ،ص 86
2 اسماعيل شعباني ، مرجع سابق، ص 76

- تبقى الأجور في القطاع الحضري بعد استقطاب الفائض من العمالة ثابتة لمدة معينة تمكن الرأسمالي من تحقيق تراكم في رأس المال لزيادة الاستثمار ورغم أن نموذج أو نظرية آرثر لويس كان و مازال التمسك بها حتى اليوم في الكثير من الدول النامية ، كما أنه حصل بموجبها على جائزة نوبل للاقتصاد في أواسط خمسينات القرن الماضي إلاّ أنها لا تخلوا من الثغرات.

فقد وجهت لهذه النظرية عدة ملاحظات أبرزها:

- الإنتاجية الحدية ليست منعدمة في القطاع التقليدي؛

- عدد العمال (البطالين) ليس ثابت لأن الإنتاج الفلاحي يتميز بالموسمية وبالتالي فإن النقل الشبه الكلي للعمال سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج في القطاع الزراعي، هذا الأخير الذي تتميز فيه العديد من الدول النامية بميزة نسبية؛

- كما أن هذه اليد العاملة التي ستنــقل من القطاع التقــليدي إلى الصناعي المتطور يجب أن لا نغفل ضرورة تكوينها وتأهيلها لضمان تحقيق الإنتاجية المطلوبة في القطاع الصناعي؛

- أهمل لويس حاجة القطاع الصناعي للمواد الزراعية في عملية التصنيع فهناك عدة صناعات يعتبر الإنتاج الزراعي بمثابة القاعدة الخلفية لها لتطوير هذه الصناعات، وبذلك يجب تطوير القطاع الزراعي أولا؛

ولهذا فإنه بإمكاننا أن نحقق توازن اجتماعي واقتصادي في آن واحد من خلال المحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية و الابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد يسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر[1]

❖ **نظرية المراحل لروستو 1956**

بلور روستو* أفكاره المتعلقة بالنمو و التنمية في كتابة (مراحل النمو الاقتصادي) وعموما فقد بين روستو أن اقتصاد أي دولة لابد أن يمر في انتقاله من التخلف إلى التنمية بمجموعة من المراحل المتسلسلة وهي

- ✓ مرحلة المجتمع التقليدي؛
- ✓ مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق؛

1 فارس رشيد البياتي ، مرجع سابق ص 86

* روسو مفكر أمريكي ينتمي للفكر الليبرالي .

- ✓ مرحلة الانطلاق؛
- ✓ مرحلة النضج؛
- ✓ مرحلة الاستهلاك المرتفع؛

ويتميز النمو الاقتصادي وفق هذه المراحل بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها باختصار كالتالي:

عندما يكون المجتمع تقليدي تتميز أساليب الإنتاج فيه بالبساطة وعدم استخدام التكنولوجيا وأغلب أفراد المجتمع يعملون في القطاع الزراعي، ثم يتهيأ المجتمع لمرحلة الانطلاق عن طريق تغيرات جذرية في قطاع الزراعة والتجارة والنقل، حيث يزداد تصدير المواد الأولية وبالمقابل ترتفع الواردات، هذا الانتعاش في التجارة يحفز و يدفع في الوقت نفسه إلى تطور قطاع النقل ليصبح المجتمع أكثر انفتاحا على الخارج ومستعدا أكثر لنقل التكنولوجيا وتطويرها، ثم يمر المجتمع إلى مرحلة تتميز بارتفاع الإنتاج بسبب إدخال التقنية الحديثة و ازدهار القطاع الصناعي مما ينعكس إيجابا على كل طبقات المجتمع.

ثمّ نصل إلى مرحلة تتميز فيها الاستثمارات بارتفاع ملحوظ حيث تقدر بـحوالي 20 % من الدخل الوطني هذه المرحلة التي يحلو للبعض تسميتها بمرحلة النضج أو الاندفاع نحو الاكتمال، وفيها أيضا تتطور التجارة الخارجية وتزداد مهارة العمال وفي الأخير يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الواسع حيث زيادة المعرفة و التنظيم لدى الطبقة الصناعية فتصبح الأعمال الصناعية أمرا سهلا ويصبح التقدم التقني أمرا سهل بلوغه[1]؛ أي وسيلة لا غاية كما تتميز هذه المرحلة بانتشار الرفاهية بين أفراد المجتمع فيزداد سكان الحضر بالمقارنة مع سكان الريف هذه المراحل باختصار تمثل نظرية مراحل النمو لرستو لكن هذه النظرية كغيرها تعرضت لانتقادات أبرزها:

- يفترض روستو أن التغيير في العوامل الاجتماعية و السياسية هي الدوافع الرئيسية لتغيير القطاع الاقتصادي نحو الأحسن لكن من الذي يقود هذه التغيرات الاجتماعية و السياسية وكيف تحدث

1 إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 75

- هناك تداخل بين خصائص المراحل لأن تفسيرها جاء وفق خصائص اقتصادية واجتماعية سطحية.

- وبالنسبة لمرحلة الاستهلاك الواسع أو الاكتمال، ما الذي يميزها عن ما قبلها من المراحل، فالتكنولوجيا التي فسر بها رستو اكتمال المرحلة ليست مكتملة بل إن الاختراعات في تزايد مستمر وسريع لدرجة تفوق الخيال والإنسان بطبعه فضولي لن يكتفي بحد معين من الرفاهية والاكتشاف.

- كما أن نسبة الاستثمارات التي تتميز بها مرحلة النضج حسب روستو لا تكفي لتغيير حقيقة الوضع فبعض الدول النفطية في سبعينات القرن الماضي كانت استثماراتها تفوق 35 بالمائة من نسبة الدخل لكنها تبقى من الدول النامية ذلك أن طبيعة الاستثمارات (استخراجية، زراعية، خدماتية، إعادة التصنيع) تعد مؤشر هام في التقييم، هذا و بالإضافة إلى ما قلناه فهناك بعض الآراء والأفكار توالت بعد نهاية الحرب الباردة وبعد استفحال ديون الدول النامية فبرزت أصوات تتبنى التوجه الجديد للرأسمالية من بينها:

❖ نظرية الثورة النيوكلاسيكية

روّاد هذه المدرسة أمثال deepaklal Bauer, Harry Johnson, lord Peter ، هم من يسيطرون على المؤسسات الدولية النقدية فمن البديهي أنهم يفسرون أسباب التخلف في الدول النامية بسياسات الاقتصاد الموجه الذي كانت تنتهجه حكومات هذه الدول وما أدت إليه من تدخل مفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد ،و غياب الحوافز .

- وعليه فإن التنمية في هذه الدول تقتضي السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة و التصدير و الترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة[1]

وفي المقابل ظهرت بعض الآراء التي تفسر أسباب تراجع التنمية في الدول النامية إلى الدول المتقدمة وأهمها :

1 فارس رشيد البياتي ، مرجع سابق، ص 91

❖ **نظرية ثورة التبعية الدولية**

هذه النظرية التي لاقت قبولا واسعا في الأوساط الاقتصادية للدول النامية بالنظر إلى أنها تشخص وضعية التنمية في الدول النامية وفق مجموعة متغيرات خارجية، ذلك أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية و السياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها[1] كما تفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية بجملة من العوامل أهمها[2]:

- اعتماد البلدان النامية على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلى البلدان الرأسمالية
- الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية
- مستوى الأجور في البلدان النامية لا يعكس حقيقة المستوى المعيشي أي أن المستوى الحقيقي للأجور يبقى دون المستوى المطلوب
- عدم تكافؤ شروط التبادل التجاري بين الطرفين
- مخلفات سلبية للاستعمار في الجوانب الاجتماعية والثقافية تعيق الاعتماد على الذات وتحول دون تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وقد صاحب هذه النظرية تفسيرين اثنين هما:

✓ التبعية الاستعمارية الجديدة: ويندرج تحت هذا العنوان صعوبة انطلاق الدول النامية نحو الاستقلال التام (السياسي والاقتصادي) بسبب السعي الدائم للدول المتقدمة لإبقاء سيطرتها عليها من خلال ضغوطات مختلفة .

وبذلك يصبح التخلف متغير خارجي مفروض على الدول النامية عكس ما اتجهت إليه النظريات السابقة

✓ نموذج المثال الكاذب: ذهب مؤيدوا هذا الرأي إلى أن سبب بقاء دوران الدول النامية في حلقة التخلف إنما هو عدم صدق الخطط و البرامج التي تحصل عليها من قبل المنظمات و الوكالات الدولية.

---

1 فارس رشيد البياتي ، مرجع سابق ص 88

2 مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسلبيات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، الآردن ،2007 ، ص 114

هذه الخطط و البرامج التي قام بإعدادها خبراء ينتمون إلى الدول المتقدمة تخدم مصالح بلدانهم بالدرجة الأولى فلم تكن مناسبة للدول النامية ولم تعطي الحلول المنتظرة، هذا ما أشار إليه حسن لطفي كاظم الزبيدي عندما قال: " لقد أفرز نموذج التنمية العربية تبديدا واضحا في الموارد ، عندما أوكلت مهمة التخطيط لأطراف غير عربية فجرى في أقطار عربية كثيرة المبالغة في تكاليف إقامة المشروعات وبشكل لافت للانتباه وكانت بيوت الخبرة العالمية تلعب دورا مهما في كافة مراحل اختيار وتنفيذ المشروع"[1]

و الملاحظ أن هذه النظريات : نظرية الثورة النيوكلاسيكية ونظرية ثورة التبعية الدولية لم تعطيا حلولا للتنمية في الدول النامية بقدر ما قدمتا وصفا لأسباب تراجع التنمية.

وعموما فإن استعراض هذه النظريات لا يعني بالضرورة أنها نماذج قابلة للتطبيق دون مراجعة وإنما على المختصين اختيار ما هو مناسب.

حيث اعتمدت مختلف نظريات التنمية ونماذج النمو على فرضيات تعكس أساسا البيئة الاقتصادية للدول الغربية ممّا جعلها في كثير من الأحيان غير ملائمة للبلدان النامية ويبقى أن نؤكد على لسان عبد الرحمان يسري أحمد أنّ: تعلق رجال الاقتصاد من أبناء البلدان النامية بالنظرية الوضعية بالرغم من ارتباطها بالبيئة الغربية أو بالفكر الأجنبي لا يدل إلاّ على التبعية الفكرية والتي هي في رئينا من أهم الأسباب وراء استمرارية التخلف الاقتصادي والاجتماعي[2]

❖ مفهوم التنمية المستدامة

لقد أدرج هذا المصطلح أول مرة في تقرير Brand-Land وهو اسم رئيسة وزراء النرويج والتي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة 1983، والفكرة الجديدة التي تناولها تعريف التنمية المستدامة هو المحافظة على حقوق الأجيال القادمة التي تمتد لفترات أوسع من فترة خطط التنمية المتعارف عليها وهذا طبعا من خلال الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية و التركيز بقوة على المحافظة واحترام البيئة.

ويعرف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها:

---

1 حسن لطفي كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ص 203

2 عبد الرحمان يسري أحمد، علم الاقتصاد الإسلامي،الدار الجامعية، الإسكندرية مصر،2004 ، ص 135

- تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة وتعرّف بأنها " نتيجة تفاعل في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية والسعي لتحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، اللغوية، والدينية للأشخاص ودون رهن الأجيال القادمة على تلبية حاجتهم[1] "

وجدير بالملاحظة أن هذا التعريف أشار إلى مجموعة من العناصر كتحقيق النمو و التوزيع العادل للموارد أو الثروات على الصعيد الاقتصادي، وتحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، كما أشار التقرير إلى المحافظة على البيئة كأهم مكسب وإرث للأجيال القادمة، أما على الصعيد الثقافي فيجب احترام التنوع الثقافي وإثراءه في المجتمع رغم تعدد الأقليات دون أن نغفل عن التوازن بين المدن والأرياف من خلال توفير خدمات التعليم والصحة وباقي المرافق الاجتماعية.

وهكذا يتضح مرة أخرى شمولية مفهوم التنمية لتمتد إلى ما يمكن أن يحقق الرفاهية للمواطن وإلى هذا ذهب الأستاذ حمدي باشا في تعريفه للتنمية حيث قال إنها[2] :

- العملية التي تمكننا من سد احتياجاتنا دون تعريض قدرة الأجيال اللاحقة على سد احتياجاتهم للخطر.

بحيث يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيدا مماثلا للذي ورثه على الأقل أو أفضل منه وهذا من خلال الالتزام بما يلي :

- ✓ الاستخدام الأمثل للثروات الطبيعية القابلة للزوال(بترول ، غاز، ثروات باطنية ،...)
- ✓ استغلال وتطوير الموارد المتجددة كبديل عن الثروات الزائلة.
- ✓ استيعاب خطورة تلوث البيئة وضرورة إيجاد توازن بين التوسع في الإنتاج والتكاليف الباهظة والغير منظورة لتلوث البيئة (كاتساع ثقب الأزون، الاحتباس الحراري، تلوث الماء و الهواء وما يسببه من أمراض)، ولما كان تحقيق التوازن بين طرفي معادلة التنمية المستدامة وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي أمرا صعب المنال ذلك أن

1 فارس رشيد البياتي ، مرجع سابق، ص 104.

2 حمدي باشا، أزمة التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2007، ص 156.

أهداف السياسات الاقتصادية عموما هو المزيد من استهلاك الطاقة ، و بالمقابل أهداف التنمية المستدامة هي :

- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية كالثروة الغابية والثروة السمكية والحد من انبعاث الأدخنة و الغازات الملوثة ورغم هذه التناقضات فإن خبراء المؤسسات الدولية يرون أنه من الممكن حماية البيئة وتشجيع النمو وتعزيز المنافسة في نفس الوقت من خلال تطبيق ما يلي[1]:

- ✓ زيادة إشراك مؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات (كمنظمات حماية البيئة، المنظمات الصحية ..الخ)؛
- ✓ المزيد من الحرص على القضايا البيئية كفرض رسوم تلوث واستبدال الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية بالأسمدة العضوية؛
- ✓ الاستخدام المتوازن للموارد خاصة الباطنية الناضبة و السعي نحو استبدالها بالموارد المتجددة بما يضمن قدرتها على التجدد؛
- ✓ تحسين وسائل النقل العام وشبكات الطرق للحد من التلوث الناجم عن تزايد عدد السيارات بالإضافة إلى تشجيع البنزين الخالي من الرصاص؛

والجدير بالاهتمام أن نورد تعريف للتنمية من منظور إسلامي كما جاءت في كتاب علم الاقتصاد الإسلامي لكاتبه عبد الرحمان يسري أحمد حيث عرف التنمية بأنها " تغيّر هيكلي في المناخ الاقتصادي الاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية"[2] كما أورد الكاتب بعض الاجتهادات لمفكرين إسلاميين حاولوا تحديد مفهوم التنمية.

المبحث الثاني : خصائص الدول النامية واستراتيجياتها التنموية

ارتبط مفهوم الدول النامية بمصطلح التنمية أو بنقيضه وهو التخلف، حيث هناك من عرّف التنمية بأنها عملية الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم وبالتالي:

[1] حمدي باشا، مرجع سابق ، ص 159

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 148- 149

فإن التنمية " تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة[1] " فمادمت هذه البلدان النامية بعيدة عن اكتساب هذه الخصائص فهي بلدان متخلفة أو سائرة في طريق النمو، أو بلدان نامية وهو المصطلح الأكثر شيوعا.

وعادة ما يحمل "مصطلح الدول النامية بعدا اقتصاديا بحتا " يطلق على الدول ذات المستوى الاقتصادي الضعيف والتي تبذل جهودا في مجال سياساتها التنموية سعيا منها لتقليص الفجوة قدر الإمكان بينها وبين الدول المتقدمة، وجاءت تسمية الدول النامية أو الدول السائرة في طريق النمو من طرف منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية الأخرى[2]؛

ومهما اختلفت تعاريف الدول النامية أو الدول المتخلفة فإن هذه الدول تشترك في مجموعة من الصفات نوجزها فيما يلي.

المطلب الأول : خصائص الدول النامية

نشير في البداية إلى أن هناك تداخل بين عنصري، خصائص الدول النامية و الأسباب التي أدت إلى بقائها في هذا المضمار فمثلا: التخلف التكنولوجي هو ميزة أو خاصية تتصف بها كلّ الدول النامية وفي الوقت نفسه نجد أنّ عدم امتلاك التكنولوجيا من أهم أسباب تخلف هذه الدول، كما نشير إلى أنّ الدول العربية تشترك في الكثير من الخصائص مع الدول النامية مع بعض الخصوصيات نحاول ذكرها كلما أمكن.

❖ التخصص بإنتاج المواد الأولية :

غالبا ما تتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية والتي تتمثل إما في منتجات زراعية أو منتجات الصناعات الاستخراجية كالنفط والمعادن.

وعندما نصف الدول النامية بالتخصص في إنتاج المنتجات الزراعية فهذا لا يعني أن الاعتماد على القطاع الزراعي يؤدي إلى التخلف الاقتصادي فالواقع يثبت أن هناك العديد من الدول المتقدمة رغم اعتمادها على القطاع الزراعي مثل استراليا ونيوزيلندا ودول الاتحاد الأوروبي التي لا يقل فيها القطاع الزراعي اهتماما عن القطاع الصناعي ، إلاّ أن القطاع الزراعي في الدول النامية عادة ما يتسم بالتخلف التكنولوجي مما يؤدي إلى انخفاض المردود بالمقارنة مع الدول المتقدمة

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق ، ص 131

[2] Donald w .curraw-tiers monde ,évolution et stratégies -paris yrolles 1910 p 87

❖ اختلال هيكل الصادرات :

يعتبر اختلال هيكل الصادرات تحصيل حاصل لاختلال هياكل الإنتاج فنجد صادرات الدول النامية تتركز في سلعة واحدة كالنفط ن أو الغاز أو القطن، أو في مجموعة محدودة من السلع الآولية، وفي أحسن الأحوال نجد بعض الدول طوّرت هيكل صادراتها ليظم مجموعة من المنتجات المصنعة أو النصف مصنعة والتي تعتمد على كثافة في اليد العاملة وعلى تكنولوجيا بسيطة.

❖ التبعية المتعددة المجالات :

- تبعية اقتصادية تتمثل في تبعية تجارية حيث نجد صادرات محدودة و واردات متنوعة وغالبا ما يكون الميزان التجاري في صالح الواردات ، كما وأن صادرات الدول المتخلفة تعتمد على التصريف في أسواق الدول الصناعية التي تستورد منها ما تحتاجه أي أنّ الإنتاج لا يتكامل و لا يتداخل ضمن بنية صناعية تعتمد على السوق المحلي في الأساس[1] .

- تبعية غذائية : والدول العربية في هذا خير مثال فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية حوالي 18.1 مليار دولار سنة 2006 وبلغت الفجوة في مجموعة الحبوب والدقيق حوالي 51.4 % من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية

- تبعية ثقافية : تتجسد في تغيير الأنماط الاستهلاكية وعدم إتقان اللغات الوطنية عكس اللغات الأجنبية لتصل أحيانا في الدول العربية إلى التنكر للهوية العربية الإسلامية وتبني كلما هو قادم من الغرب

❖ قصور أداء التنمية البشرية :

فنجد عدم تحقيق الكفاءة والعدالة في توزيع النفقات الحكومية بين مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي أو بين مختلف شرائح المجتمع حيث يحضى دائما سكان الحضر بخدمات صحية و مرافق اجتماعية أحسن من سكان الريف ومن مظاهر هذا القصور تزايد الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع، حيث تزداد طبقة الأغنياء غنى وتتسع طبقة الفقراء ويزيد شقاؤها.

[1] محمد صفوت قابل ، الدول النامية والعولمة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، القاهرة ، 2004 ، ص 73

❖ تخلف السكان :

حيث أن عجز الدولة عن تحقيق الاستثمار اللازم في الموارد البشرية ومحدودية الإمكانيات المادية لدى الأفراد تبقي السكان "بمستوى متدني من القدرة والمهارة والكفاءة الإنتاجية [1]"

❖ التخلف العلمي والتقني :

ومن مظاهر البارزة في كلّ الدول النامية بما فيها الدول العربية بالإضافة إلى انخفاض نسبة حيازة حواسيب شخصية واستعمال الانترنيت وانخفاض نسبة الاختراعات والبحوث العلمية نجد افتقاد تقاليد معينة ساهمت في تقدم المجتمعات الصناعية والثقافية مثل التنظيم والدقة والالتزام وتقدير الوقت، وحسن الإدارة والعمل الجماعي، تقاليد تحتاج لأجيال متتالية قبل أن تصبح تراثا مكتسبا [2]

ومن مظاهر التخلف في الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا.

- تبديد الموارد: ويتجلى ذلك في عدّة نقاط أهمها زيادة حجم الإنفاق العسكري والمزيد من التسلح على حساب الميزانية المخصصة للتنمية
- عدم التنسيق والتشاور في وضع المشاريع التنموية ممّا أدى في كثير من أحيان إلى اعتماد سياسات إقليمية مبنية على التنافس لا على التكامل.
- الاستغلال غير المدروس للموارد القابلة للنضوب سواء أكان النفط من خلال سوء استثمار عائداته أو من خلال تهميش البيئة عن طريق التوسع العمراني العشوائي.

ومن مظاهر التخلف العربي : تكريس ظاهرة الاستهلاك غير الرشيد خاصة في دول الخليج والتي تم تعزيزها بسيل لا ينقطع من الإعانات في قنوات فضائية تحمل الصالح والطالح دون أدنى رقابة هذه الإعانات ابتعدت بالمستهلك عن خطوط الإنتاج الوطنية لتؤدي إلى المزيد من الاستيراد.

1 مدحت القرشي ، مرجع سابق، ص 35
2 حسن لطفي كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص 220

المطلب الثاني : الإستراتيجيات التنموية

بغية تحقيق تنمية اقتصادية من قبل مختلف الدول النامية تقوم هذه الأخيرة باختيار الإستراتيجية المناسبة لها، وفق الموارد و الإمكانيات المتاحة وكذلك الظروف التي تمر بها كل دولة

ويمكن أن نبرز أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية، فيما يلي :

❖ إستراتيجية الإحلال محل الواردات :

مضمون هذه الإستراتيجية هو استبدال السلع المصنعة المستوردة بسلع محلية الصنع والهدف منها هو توفير العملة الصعبة التي كانت تخصص للاستيراد، وكذا التخفيف من حدّة التبعية الأجنبية وعادة ما تتسم هذه الإستراتيجية بأدوات حمائية مشدّدة حيث تقوم الدولة بفرض تعريفات جمركية عالية على منتجات الاستهلاك النهائي أو المنتجات التامة الصنع، وبالمقابل تقوم بتشجيع المستثمرين المحليين من خلال تحفيزهم بفرض تعريفات جمركية منخفضة على المنتجات الأولية أو النصف مصنعة ولكن أدى تطبيق هذه الإستراتيجية في كثير من الأحيان إلى :

- ارتفاع أسعار السلع المصنعة محليا بالمقارنة مع الأسعار الدولية
- غياب الرغبة للمصنع المحلي في استكشاف الفرص التصديرية ممّا أدى إلى اقتصار البيع على الأسواق المحلية كما أدى تطبيق هذه الإستراتيجية في كثير من الأحيان إلى تعديل بنية الواردات وليس تقليصها
- عدم الارتقاء بجودة المنتجات المحلية وعدم قدرتها على التنافس في الأسواق الخارجية؛

وأكثر الدول التي اعتمدت على هذه الإستراتيجية دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية؛ والملاحظ أن شروط تطبيق هذه الإستراتيجية تتعارض مع مبادئ تحرير التجارة الخارجية واتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

❖ إستراتيجية تشجيع الصادرات:

كانت بعض دول شرق آسيا مثل تايوان والصين وماليزيا سباقة في تبني هذه الإستراتيجية ممّا سمح لها بتوسيع حصتها التصديرية وارتفاع مساهمتها في التجارة الدولية، حتى أنها سميت بالدول حديثة التصنيع؛

ومن أهم الأسباب التي دفعت هذه الدول إلى اختيار هذه الإستراتيجية هو رغبتها في امتلاك التكنولوجيا التي تفتقدها كل الدول النامية والتخلص من شرك التبعية الاقتصادية وفي بعض الأحيان افتقارها للمواد الأولية التي يمكن أن تعتمد عليها في التصدير وأكثر ما يميز هذه الدول هو كثافة عنصر العمل.

وقد أتت هذه الإستراتيجية أكلها، فبعدما تخصصت العديد من هذه الدول في إنتاج سلع متواضعة من حيث التكنولوجيا المستخدمة فيها واستبدالها بعنصر العمل، كصناعة النسيج ولعب الأطفال، والساعات الإلكترونية قامت بتطوير بعض الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب و البتروكمياء بل حتى صناعة الأجهزة والبرمجة الإلكترونية التي تعتمد على تكنولوجيا عالية.

وقد عمدت هذه الدول إلى تشجيع المصدرين بشتى الطرق من خلال إعانتهم بالمساعدات المالية ، والإعفاءات الضريبية وتشجيع البحث والتطوير، وبالنسبة لهذه الإستراتيجية تبدو أكثر مواءمة مع الاندماج في الاقتصاد الدولي من حيث القدرة على المنافسة وتخفيف الأساليب الحمائية، كما وأنها استفادت من الاستثمارات الأجنبية أكثر من غيرها من الدول النامية؛ والملاحظ بالنسبة لدول شرق وجنوب شرق أسيا أنها لم تغفل قضية التكامل الإقليمي بل سعت فيه بقوة مع دول مجاورة كاليابان وتم تأسيس ما يسمى برابطة دول آسيا وقد صاحب هذا الكيان إرادة فعلية في التكامل و التنسيق.

وهناك من أشار إلى الإستراتيجية المعتمدة على الزراعة، و الإستراتيجية المعتمدة على الصناعة أو إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية.

وفي خضم هذه الإستراتيجيات التنموية التي كان مصدرها الاقتصاد الرأسمالي أو الاشتراكي؛ ظهر مفهوم إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة والتي تعتمد أساسا على تطوير القدرات البشرية وفي نفس السياق وضمن محاولة كبح جماح سيطرة الدول الرأسمالية على الدول النامية ظهرت إستراتيجية التنمية المستقلة والتي تنطلق من فكرة السيطرة على الفائض الاقتصادي في الدول النامية ورغم أنّ مفهوم التنمية المستقلة لم يتحدد بعد بالمفهوم العلمي الدقيق ؛ إلاّ أنه من الواضح أن التنمية المستقلة تتضمن اعتماد شعوب الدول النامية على نفسها من خلال تطوير القدرات وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة

علمية تكنولوجيا محلية ورغم أننا أشرنا إلى أن هذه الأفكار سبق إلى ذكرها المفكر الجزائري مالك بن نبي إلاّ أنّ هذه الإستراتيجية نسبت للاقتصادي البرازيلي بوول برام*

المطلب الثالث: أسباب تراجع التنمية في الدول العربية

عند الحديث عن أسباب التخلف نجد عدة تصنيفات فهناك من يتخذ المعيار الوظيفي ، فيعدد الأسباب الاقتصادية ، الأسباب السياسية،الاجتماعية ، الثقافية ، الجغرافية ....إلخ

كما نجد الأسباب الداخلية و الخارجية أو المباشرة وغير المباشرة أما التصنيف الذي نراه مناسب فهو كالآتي الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية

❖ **الأسباب الاقتصادية:**

- فقر الدول النامية للثروات الطبيعية : هذا ما يبدوا بعيدا عن المنطق لآنّ الواقع يثبت بأن العديد من الدول النامية المتخلفة كالدول العربية مثلا أو الدول الآسيوية أو دول إفريقيا الجنوبية أو دول أمريكا اللاتينية تستحوذ على أعظم الثروات الطبيعية في العالم ، كالبترول، الأراضي الخصبة وما تجود به من منتوجات زراعية متنوعة، الماس و الذهب، مع مختلف المعادن.

بالإضافة إلى ذلك نجد أنّ بعض الدول المتقدمة بل و المصنعة كاليابان مثلا تعد من أفقر الدول من حيث الموارد الطبيعية

– التبعية الاقتصادية : ويمكن أن يعبر عنها بسيطرة الدول المتقدمة وهذا بمختلف الأساليب وعبر التاريخ، عن طريق الاستعمار المباشر أو الاستعمار المسلح ، خاصة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فإلى جانب تقتيل الشعوب المستعمرة ،عمل المستعمر على نهب خيرات الشعوب المتخلفة بواسطة استغلال الثروات الطبيعية و البشرية لهذه الدول . فقد تقاسمت الدول الأوروبية الرأسمالية فيما بينها معظم الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية وجزء هام من دول آسيا[1] .

- عدم تكافؤ شروط التبادل الدولي بين الدول المتقدمة و المتخلفة ويتضح هذا جليا في أسعار المنتوجات التي يتم تبادلها بين الطرفين، ففي حين تخصصت الدول النامية في

* للمزيد من الشرح عد إلى : مدحت القريشي، وسمير اللقماني، و محمد صفوت قابل، مراجع سابقة .

[1] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 34.

استخراج وبيع المواد الأولية في شكلها الخام وبأسعار رخيصة، تقوم الدول المتقدمة بإعادة إنتاجها في شكل سلع مصنعة أو نصف مصنعة وبأسعار باهظة الثمن

هذا ما يضع الدول النامية دائما في وضع العجز، والدول المتقدمة في وضع الفائض.

والجدير بالذكر انه حتى أثناء عملية استخراج هذه المواد الأولية لا يمكن للدول النامية أن تستغني عن الدول المتقدمة، ما يزيد من حدة التبعية.

ونبين في هذا السياق أنّ التبعية تتعدى المجالات الاقتصادية إذ هي في الأساس فلسفة وموقف فكري وسياسي وإن كان ظهورها المحسوس حاليا اقتصادي[1] وقد اشرنا في الجزء المخصص للنظريات الحديثة إلى نظرية التبعية الدولية وكيف أنها تمتد حتى إلى الميدان السياسي .

- الافتقار إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي :

خاصة إذا علمنا أنّ التكتلات والتنظيمات الاقتصادية صارت تمثل أساليب ضغط و سيطرة.

فعندما أجبرت الدول النامية عموما و العربية خصوصا على فتح أسواقها أمام المنافس الأجنبي سعى هذا الأخير لحماية نفسه من المنافسة من خلال التكتل وانطلاقا من مبدأ في الإتحاد قوة وهذا ما يدفعنا أن نقول بأنه حري بالدول العربية أن تتحد لتحمي نفسها وتقوي شوكتها وتخرج من حالة التخلف التي تعاني منها الأمة العربية .

لأن الانطواء تحت شكل من أشكال التكتلات يتيح للدول العربية الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من دول المجموعة العربية و يدفع نحو تحقيق مكانة تنافسية للسلع العربية.

و من المهم إذكاء الوعي لدى المستهلك العربي لتفضيل شراء السلع العربية حتى يمكن دعم و تعزيز الصناعات العربية و توفير سلع عربية المنشأ في أسواق العالم[2].

و في هذا الإطار أصبح تطوير و تعميق صيغة التكامل الاقتصادي العربي نحو إقامة السوق العربية المشتركة حاجة ملحة و ضرورة حتمية لم تعد تحتمل الانتظار و التأجيل بالنظر إلى الإيقاع المتسارع للأحداث و التطورات الإقليمية و الدولية التي أصبحت سرعتها تتجاوز بكثير كل تلك الصيغ و الأطروحات التقليدية المتواضعة لتحقيق التكامل العربي[1] .

---

[1] يوسف صايغ، مرجع سابق ، ص 65.

2 حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 1996،ص 24.

وبالنظر إلى عدم امتلاك الدول العربية للتكنولوجيا بالدرجة الأولى أفرز هذا الوضع اقتصادا هشا يعتمد في الغالب على تصدير المواد الأولية الخاضعة لتقلبات السوق مما يعوّق نموها .

❖ **الأسباب غير الاقتصادية :**

- ضبابية المفهوم التنموي : يتفق العديد من المفكرين العرب على أنّ أهم أسباب التخلف في الدول العربية هو عدم وجود معنى واضح ودقيق لمفهومي النمو و التنمية هذا ما قاد المسؤولين منذ البداية إلى الإخفاق في تحقيق نتائج ايجابية وملموسة من البرامج التي طبقت بل بالعكس كانت مضيعة للوقت و الموارد المادية و البشرية : وهذا ما يعير عنه المفكر العربي يوسف صايغ بـ - ضبابية المنظور التنموي -

- فلسفة الحكم في الأنظمة العربية : من أبرز سمات الدول النامية عموما و الدول العربية خصوصا أللاديمقراطية والاستبداد في الرأي فهي تشترك في قمع المعارضة و التخلص من أصحاب الآراء المناهضة بشتى الأساليب : السجن، النفي، وحتى التصفية الجسدية هذا ما حال دون الاستفادة من مبادرات الطاقات الوطنية و الحد من المشاركة السياسية و الحريات وحقوق الإنسان.

- التأخر التكنولوجي ومستوى التعليم سبب للتخلف : ونعتقد أنّ هذا السبب غاية في الأهمية لأن ضعف مضمون برامج التعليم وضعف تمويل البحث العلمي و التطوير التقني أدى إلى هجرة الأدمغة و بالتالي التأخر التكنولوجي في حين أنّ التكنولوجيا هي الأداة أو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تقود الدول المتخلفة إلى بر الأمان وذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج كما ونوعا وبالتالي زيادة الصادرات التي تعتبر مورد لرأس المال ومنفذا للتخلص من التبعية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، فمادامت الدول العربية لا تملك التكنولوجيا فلن تخرج من حلقة التبعية.

---

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلة الزراعة و التنمية في الوطن العربي ،التكامل الزراعي العربي العدد الأول ، السودان الخرطوم ، 2003 ، ص 30.

المبحث الثالث : مؤشرات التنمية في الدول العربية

قبل الخوض في تحليل واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية عبر مؤشرات اقتصادية واجتماعية ، نشير إلى أنه رغم تشابه الدول العربية بصفة عامة في العديد من مظاهر التخلف على الأقل على الصعيد الاقتصادي الذي هو مجال بحثنا مثل : المديونية وارتفاع مستوى الأمية واتساع الفجوة الغذائية ،إلاّ أنه لا يوجد تجانس يمكّننا من اتخاذ دولة عربية كنموذج يمثل باقي الدول أو أغلبها ، وللتوضيح أكثر نأخذ مثلا :

معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة و بالعملات الوطنية لسنة 2007 فبالتأمل للبيانات المتاحة عن 19 دولة عربية يظهر التفاوت الواضح في الأداء بين مختلف الدول .

حيث تراوح معدل النمو بين 0.9 % في موريتانيا و2.2 % في المغـــرب وصـولا إلى 9.7 % في السودان و 14.2% في قطر.

وبالنسبة لمعدل نمو السكان شهدت بعض الدول معدلات مرتفعة جدا بين 2006 و 2007 حيث بلغ المعدل في الإمارات 7.42 % و 9.04 % في الكويت وأما في لبنان فلم يتجاوز معدل نمو السكان 0.64% و1% في الصومال ونشير في هذا المقام وفي كل مراحل البحث أننا لا نتناول مؤشر ارتفاع معدلات نمو السكان أو ارتفاع عدد السكان كمظهر للتخلف أو سبب عدم تحقيق خطط التنمية لأهدافها.

ذلك أنه وفي اعتقادنا أن الطاقة البشرية هي عامل رئيسي في تحقيق التنمية والرأسمال البشري هو القيمة الحقيقية لثروات البلاد.

وعدد السكان المتزايد إنما هو طاقة إنتاجية إضافية إذا تم حسن التعامل مع هذا المتغير، وخير دليل على هذا حالة الصين حيث يعرف اقتصاد هذا البلد نموا متزايد باستمرار، رغم أن عدد سكانه يشكل 3/1 من سكان العالم هذا من جهة ومن جهة أخرى نشير أن هناك مؤشرات تعبر وبقوة عن مستويات التنمية بالمفهوم الحديث لكن لم يتم التطرق إليها مثل:

-التهرب الضريبي؛

- الاقتصاد الموازي وأثرهما على الاقتصاد؛

- بعض الآفات الاجتماعية والتي تعد أحيانا نتيجة لتدني مستويات التنمية وفي البعض الآخر تكون أسبابا تحول دون تحقيق التنمية مثل تجارة المخدرات و ارتفاع نسبة الجريمة في

المجتمع، و معدلات الانتحار. هذه الظواهر التي يزداد انتشارها في الدول العربية بشكل ملفت بعدما كانت حكرا على العالم الغربي.

المطلب الأول : المؤشرات الاجتماعية

بما أنّنا خلصنا إلى أن تحقيق التنمية يشمل كل ميادين الحياة، اجتماعية كانت أو اقتصادية ثقافية أو سياسية، فقد حاولنا استعراض أوضاع التنمية الاقتصادية من خلال جملة من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية في الدول العربية.

❖ **السكان**:

تتميز الدول العربية مجتمعة بارتفاع معدل نمو السكان بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم، حيث بلغ معدل نمو السكان في الدول العربية 2.39% سنة 2007، وينعكس هذا مباشرة على مشكلة الأمن الغذائي والبطالة وتحسين الخدمات الصحية ومستوى التعليم لتجد حكومات هذه الدول نفسها أمام تحديات كبيرة، فقد بلغ عدد سكان الدول العربية في سنة 2007 أكثر من 326 مليون نسمة في حين كان سنة 1973 عدد السكان 139 مليون نسمة ليصل إلى حوالي 247 مليون نسمة سنة 1995 .

والملاحظ هو التفاوت الكبير لعدد السكان في الدول العربية فمصر وحدها تشكل أكثر من ¼ من السكان في الدول العربية بتعداد سكاني يقارب 73 مليون نسمة.

ويفوق عدد السكان 30 مليون نسمة في الجزائر والمغرب والسودان، ويفوق 20 مليون في اليمن والعراق، السعودية،أمّا تونس، سورية، الصومال.فيزيد عدد سكانها عن 10 مليون نسمة وفي الأردن و الإمارات، البحرين، عمان، الكويت، لبنان، موريتانيا فيتراوح عدد السكان فيها بين 2.5 إلى 3.5 مليون نسمة ماعدا ليبيا التي سجلت 7 مليون نسمة .

أما الدول التي تعرف انخفاضا في عدد السكان فهي البحرين بـ 765 ألف نسمة، جيبوتي 842 ألف نسمة، قطر 882 ألف نسمة. وفي هذا الموضوع أنظر الملحق رقم (1-2)

ونشير ا إلى غياب الإحصائيات الخاصة بفلسطين .

وبالنسبة للتطورات الاجتماعية الأخرى، فقد أشار تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية التي تم تحقيقها من طرف الدول الأعضاء سنة 2005 إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي جاءت في مقدمة الدول العربية التي حققت الأهداف

الإنمائية للألفية الثالثة ، يليها دول المشرق والمغرب العربي في حين بقيت الدول العربية الأقل نموا بعيدة عن تحقيق معظم تلك الأهداف[1]

وفي نفس السياق ووفقا لتصريح الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى في القمة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية المنعقدة في الكويت.

فإن 7 دول عربية فقط هي التي تقع في قائمة 50 دولة التي حققت مستوى تنمية بشرية مرتفع على مستوى العالم وهذا ما تأكد فعلا وفق دليل التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2005.

- **العمر المتوقع عند الولادة** :

بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية 67 سنة ليرتفع بذلك عن نظيره في الدول النامية والذي بلغ 66 سنة لكن يبقى دون المعدل المسجل في الدول المتقدمة وهو 78 سنة، فرغم أن بعض الدول العربية حققت معدلات مرتفعة في هذا المؤشر، كالإمارات 78 سنة، الكويت 76 سنة، البحرين وقطر 75 إلاّ أن دولا عربية أخرى حققت معدلات منخفضة جدا وهي كالتالي :الصومال 47 سنة، جيبوتي 54 سنة العراق والسودان 58 سنة وتعود هذه البيانات إلى 2006 [2]

- **معدلات وفيات الرضع** :

عرف هذا المؤشر تحسن في كل الدول العربية ماعدا لبنان حيث بقي معدل وفيات الرضع ثابتا بين 2000 و2006 وبلغ 26 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي أما باقي الدول العربية فتشهد نسب متفاوتة حيث سجلت الإمارات 8 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي والبحرين 9حالة في حين بلغ المعدل في حدوده القصوى 90 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في الصومال و 86 حالة في جيبوتي و78 حالة في موريتانيا و75 حالة في اليمن وهذا سنة 2006 وفي هذا الموضوع عد إلى الملحق رقم (1-3).

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2008، ص 31.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 37

❖ **البطالة**

إنّ الحديث عن البطالة في الدول العربية كأبرز مظاهر التخلف إنما هو معرفة عدد الأشخاص الذين ليست لديهم مناصب شغل رغم أنهم يقدرون و يرغبون في العمل أي لا يجدونه ؟

وفي الحقيقة أنّ الإجابة عن هذا السؤال تجرنا تلقائيا للحديث عن نوع العمل وخصائص العامل العربي مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة ويجب أولا أن نقدم بعض التعاريف عن البطالة[1]

✓ البطالة الاختيارية: هي مجرد وجود أفراد يبحثون عن أعمال تناسبهم بشكل خاص كالشباب المتخرج من الجامعات، معاهد التكوين وكذا بعض العمال البطالين بشكل مؤقت نظرا لكساد الصناعة أو القطاع الذي يعملون فيه ويفترض أن الدولة تتكفل بهذه الفئات من خلال الرسكلة و إعادة التدريب للعمل في أنشطة أخرى

✓ البطالة الإجبارية أو السافرة وهي أن يكون اقتصاد الدولة التي تعاني منها في حالة تشغيل غير كامل أي وجود عمال يرغبون في العمل ولا يجدونه.

✓ البطالة المقنّعة: وتتمثل البطالة المقنعة في وجود عمال أو موظفين في أنشطة إنتاجية ولكنهم يزيدون عن احتياجات هذه ألأنشطة ومن ثم يمكن الاستغناء عنهم.

و الملاحظ عن البطالة التي تعاني منها الدول العربية، أنها غالبا ما تكون إجبارية أو مقنعة ولا وجود للبطالة الاختيارية، ذلك أنه لا يمكننا القول أنّ الدولة قادرة على توفير مناصب الشغل للشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد العلمية كذلك العمال المسرحون من العمل هذه الظاهرة الواسعة الانتشار و التي زادت من تعقيد الأوضاع وساهمت في تدهور المستويات المعيشية بسبب تغير السياسات الاقتصادية العربية وتبنيها للإصلاحات الهيكلية وكما سبق ذكره من قبل فإن العمل ونوعية وخصائص العامل يعد مجالا للمقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة ذلك إن طبيعة الأعمال ودرجة المهارة العمالية ومميزات عنصر العمل، تختلف كثيرا فيما بين الدول، أما من حيث طبيعة الأعمال فالملاحظ في البلدان النامية عموما أن الأفراد قد يشتغلون في أعمال ضعيفة الإنتاجية للغاية خاصة في نشاط الخدمات

[1] محمد عبد العزيز عجمية،عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 32.

(هذا القطاع الذي عرف ارتفاعا ملحوظا في نسبة العمالة بالمقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة في الدول العربية)

-وإجمالا فإن الأدلة المتوفرة لدى البلدان النامية تؤكد على وفرة نسبة في العمال ذوي المهارة المنخفضة وندرة نسبية شديدة في عنصر العمل الماهر[1] ، والمهارة الفنية ليست المعيار الوحيد لجودة العمل وإنما الرغبة في العمل من أجل العمل والرغبة في العمل من أجل المال والرغبة في العمل من أجل التواجد في الجماعة، والحد الأدنى من التقنية المتقدمة و القدرة على التأقلم مع التجديد كل هذه العناصر تجعل من العامل ماهرا، هذا ما لا نجده في كثير من الأحيان في الدول النامية بما فيها الدول العربية.

أما عن البطالة في الدول العربية فقد صرح المدير العام لمنظمة العمل العربية في مقال نشرته مجلة النور جاء فيه "أن معدل البطالة في الدول العربية تجاوز نسبة 14 % من حجم قوة العمل ويعادل ذلك 17 مليون شخص"[2]

وفي تصريح آخر لرئيس جامعة الدول العربية أدلى به في خطابه أثناء افتتاح القمة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية صرّح قائلا:- عدد العاطلين في العالم العربي يقدر ب 20 مليون عاطل نصفهم من الشباب.

وفي إحصائية أخرى نشرت على شبكة الانترنت في مقال لكاتبه محمد سلمان القضاة تحت عنوان المؤشرات الاقتصادية للدول العربية جاء فيه " وصل معدل البطالة في الدول العربية 15 % من إجمالي القوة العاملة أي ما يعادل 16.8 مليون شخص[3] وبالنظر إلى هذه الاختلافات في الإحصائيات فسنعود مرة ثانية إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فحسب البيانات الواردة في التقرير فإن معدل البطالة في الدول العربية مجتمعة بلغ 14% أي ما يقارب 17 مليون شخص عاطل عن العمل وهذا المعدل هو الأعلى بين باقي أقاليم العالم،وبالنسبة لمعدل البطالة في الدول العربية فقد تم إدراجه في الملحق رقم (1-4).

وقد سجلت الدول العربية الأقل نموا مع الدول التي تعرف عدم الاستقرار في أوضاعها الأمنية أعلى معدلات البطالة ففي سنة 2004 بلغ المعدل في موريتانيا 32.5 %، السودان 17%

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 20

2 مجلة النور،ارتفاع معدل البطالة في العالم العربي، ع 364 ص1 في الموقع:
http//www.an.nour .com 2008 egpt.org /arlilles.art306

[3] محمد سلمان القضاة، المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية ص 1 في الموقع: http//www.aljazeera.net

وفي 2005 بلغ معدل البطالة في اليمن 16.3%، العراق 28.5% الصومال 16.3% ، أمّا فلسطين فبلغ المعدل 23.6 % سنة 2006

وبالمقابل سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أدنى مستويات البطالة.

حيث بلغت معدلات البطالة بين المواطنين سنة 2004 في كل من قطر، الإمارات ،البحرين 2.6 % ، 3% ، 3.1 % على التوالي في حين سجلت الكويت 5.5 % في سنة 2007 .

ويرجع ارتفاع البطالة في الدول العربية لأسباب متعددة أهمها[1] :

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مما يعني انخفاض مستوى الاستثمار وبالتالي تراجع مستوى عنصر العمل (كما ونوعا).

- الإفرازات الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية أو سياسات التصحيح الهيكلي التي تبنتها العديد من الدول العربية والتي كان من أبرز نتائجها (السياسات) عدم قدرة القطاع العام على خلق مناصب الشغل بسبب تنازل الدولة على المشاريع لصالح القطاع الخاص بالإضافة إلى تسريح العمال المشتغلين أصلا، كما تميز القطاع الخاص في الدول العربية بتواضع المشاريع الاستثمارية مما يحد من طاقاته التشغيلية وإن توفرت مناصب شغل في القطاع الخاص فإن خصائص العمل غير متكافئة مع القطاع العام من حيث الميزات المالية كمنح الضمان الاجتماعي و التأمين، والتأمين الصحي، العطل؛

-عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل خاصة في القطاع الخاص

- ومما دفع معدلات البطالة إلى الارتفاع في الدول العربية أيضا ارتفاع عدد السكان الذين هم في سن العمل بنسبة تقدر من سكان الدول العربية أي بتعداد يفوق 204 مليون شخص ومما يزيد من خطورة البطالة في الدول العربية هي نوعية الشريحة العاطلة حيث أن معظمهم من خريجي الجامعات والباحثين عن العمل لأول مرة وعادة هم الشباب مما يعطي للمشكلة بعدا اجتماعيا. لأنّ تدهور مستويات المعيشة يعد بيئة مناسبة لظهور الآفات الاجتماعية وعنصر الجريمة، كالسرقة وتجارة المخدرات والمغامرات الخطيرة في الهجرة غير الشرعية، بل يمتد الأمر أحيانا إلى الانتحار.

كما أن البطالة في الدول العربية تتميز بمجموعة من الخصائص أبرزها:

[1] جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،مرجع سابق ، 2008، ص 40

- تدني المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل بجانب انتشارها بين الشباب وضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل وغياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل[1]

❖ **العمالة :**

تشير البيانات الواردة في الملحق رقم (1-5) العمالة في الدول العربية،إلى أن نسبة القوى العاملة في الدول العربية مجتمعة شهدت ارتفاعا في معدلاتها خلال الفترة 1995 -2006 من 35 % إلى 38.4% على التوالي بمعدل نمو قدر ب 3.2 % وفي بعض البلدان سجلت معدلات تفوق نضيرتها في باقي الدول كالإمارات حيث ارتفعت نسبة القوى العاملة في سنة 2006 إلى 66.8 % بعدما كانت 55.6 % في 1995 بمعدل نمو بلغ 7 % .

وكذلك الأردن شهد ارتفاع في نسبة العمالة من 28.1 % سنة 1995 إلى 41.3% سنة 2006 بمعدل نمو بلغ 6,01 % وفي الكويت بلغ معدل نمو العمالة سنة 2007, 5.7% لترتفع نسبة العمالة من 55.9 % سنة 1995 إلى 61.5 % سنة 2007 ، لكن الملاحظ أن الدول التي تتميز بارتفاع عدد السكان لم تحظى بارتفاع مماثل في القوة العاملة ففي مصر بلغ معدل نمو القوة العاملة خلال نفس الفترة 2.7 %.

حيث ارتفعت نسبة القوة العاملة من 37.9% إلى 40.8% ، وفي المغرب من 39.4% إلى 43.1% بمعدل نمو قدره 2.5% ، والجزائر ارتفعت فيها نسبة القوة العاملة من 30.3 % إلى 37.8 % أي بمعدل 5.3% .

وبالنظر إلى الارتفاع المتزايد في عدد السكان خاصة فئة 19 سنة فما فوق، أي سن العمل، وبالمقارنة مع نسب العمالة في الأقاليم الرئيسة الأخرى تبقى نسب العمالة في الدول العربية دون المستوى المطلوب ففي نفس المقال الذي ورد في مجلة القبس جاء فيه " وصف تقرير حديث لمنظمة العمل العربية الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنّه الأسوأ بين جميع مناطق العالم و أنه في طريقه لتجاوز كل الخطوط الحمراء، ما يحتم على الاقتصاديات العربية ضخ قرابة 70 مليار دولار لاستثمارها في مجالات توفر حوالي 4 ملايين فرصة عمل جديدة لمنع تفاقم الأزمة [2] ومن جهة أخرى تشير البيانات المتوفرة إلى عدم توازن

1 مجلة القبس ، منظمة العمل العربية ، وضع البطالة في المنطقة الأسوأ على المستوى في العالم ، الدوحة ع 12617، 2008، ص 49

[2] نفس مرجع سابق ، ص 49

توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، حيث شهد قطاع الخدمات نزوح ملحوظ للعمالة على حساب قطاعي الزراعة و الصناعة.

حيث بلغ إجمالي العمالة العربية في قطاع الخدمات 55.8% سنة 2006 بعد ما كان 47.1% سنة 1995 بينما في القطاع الصناعي انخفض المعدل من 19.1% سنة 1995 إلى 16.5% سنة 2006.

في حين حضي القطاع الزراعي بالقدر الأوفر من الانخفاض في معدل العمالة، فمن 33.6% سنة 1995 إلى 27.7 % سنة 2006.

ففي السودان مثلا والذي يعرف بسلة غذاء العالم فقد انخفضت نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي من 65.4 % سنة 1995 إلى 56.4% سنة 2006 وبالمقابل ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة الزمنية نفسها من 24.8 % إلى 35.7% في قطاع الخدمات.

وفي اليمن الذي يعرف هو الآخر بالاعتماد على قطاع الزراعة انخفضت فيه نسبة العمالة الزراعية خلال نفس الفترة من 55.3 % إلى 43.6% وانخفضت في القطاع الصناعي من 11.4 % إلى 7.7 % أما في قطاع الخدمات فارتفعت نسبة العمالة من 33.3% إلى 48.7%.

وهذا ما يعكس واقع الزراعة في الدول العربية، حيث هناك عزوف عن الاستثمار في هذا القطاع نظرا لارتفاع التكاليف وانخفاض الإيرادات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى هذا ما سنراه بالتفصيل في الفصل الثاني، واقع الزراعة العربية الملحق (1-5).

وبالنسبة لعمل الأطفال الذين يقل سنهم على 15 سنة، فقد سجلت أعلى المستويات في الصومال بمعدل 49 % تليها فلسطين بـ 17% ، ثم السودان 13 % و المغرب مع اليمن 11% لتنخفض النسبة لتتراوح بين 4% و8% في كل من البحرين ، الجزائر، جيبوتي ، سورية ، لبنان، مصر، موريتانيا، وهذا في سنة 2006 [1].

هذه الظاهرة التي أخذت بالتفشي بشكل ملحوظ تزامنا مع اتساع شريحة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الدول العربية، و الملفت للنظر أن هذا المؤشر يعد معيارا من معايير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و الأكثر لفتا للأنظار أن تخفيض معدل الأطفال العاملين كشرط من شروط المنظمة سببه أن اتساع هذه الشريحة يعني انخفاض

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق ،ص 40

أجور اليد العاملة في هذه الدول مما يشكل دعما لتكلفة السلع المحلية وانخفاض أسعارها في الأسواق وبالتالي اكتسابها لقدرة تنافسية أكبر وليس الدافع الإنساني هو الذي وراء هذا الشرط الذي وضعته المنظمة.

أمّا إذا ألقينا النظر عن موقع المرأة من القوى العاملة في الدول العربية نجد أن نسبة النساء العاملات في الدول العربية ارتفعت من 26% في سنة 1980 إلى 31.2% سنة 2006 ، لكن تبقى هذه النسب متفاوتة من دولة إلى أخرى.

فسجلت أعلى النسب في الدول العربية الأقل نموا وهي على التوالي : جيبوتي 48.6% ، موريتانيا 46.6% و الصومال 46.3% لتنخفض هذه النسبة إلى 13.9% في الإمارات وفلسطين بـ 14.1% وهذا في سنة 2006.

والملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي رغم أنها سجلت أدنى الأرقام في نسب النساء العاملات في الدول العربية ، إلا أن معدلات النمو في هذه الدول كان الأكثر ارتفاعا على الإطلاق فخلال المدة 1980 -2006 ارتفعت النسبة في الإمارات من 5.1 % إلى 13.9% وفي عمان ارتفعت من 6.2% إلى 22.4% وفي السعودية من 7.6% إلى 22.4% وفي الكويت من 13.1% إلى 25.3% (والإحصائية تعود إلى سنة 2007) - أنظرا لملحق رقم (1-5) العمالة في الدول العربية-.

ورغم التوجه نحو المزيد من مشاركة المرأة في عالم الشغل إلا أن عمل المرأة في الدول العربية يبقى مرهون بالعديد من العوامل.

فعلى الصعيد الاقتصادي ، نجد أن نمط الإنتاج السائد في بعض الدول ساعد على ارتفاع نسبة النساء العاملات بالإضافة إلى طبيعة النظام الاجتماعي في هذه الدول ونقصد بذلك تلك الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة، حيث تعرف المرأة بمشاركتها الواسعة للرجل في النشاط الزراعي، وهذا ما يفسر ارتفاع نسب النساء العاملات في الصومال ، جيبوتي ، اليمن، حيث أن النظام الاجتماعي في هذه الدول يحمّل المرأة مسؤولية المشاركة في العمل الزراعي ودون أجر لأنه يفترض أن هذا من مسؤوليات المرأة إلى جانب تربية الأبناء وتسيير شؤون المنزل.

أمّا في باقي الدول العربية، خاصة دول الخليج فقد تأثر عمل المرأة بالعادات و التقاليد السيئة، كانخفاض معدلات القيد عند الإناث أو الزواج المبكر والإجباري للفتيات مما يحول بينهم وبين التحصيل العلمي الجيد.

وبعض العادات الموروثة التي تصب في مجملها في تفضيل الذكور على الإناث وما يترتب عنه من نتائج وخيمة، وإذ نؤمن بضرورة مشاركة المرأة العربية في تطوير مجتمعاتها إلاّ أننا نتحفظ عن بعض النقاط وهذه وجهة نظر لا نلزم بها أحد.

فقد تأثر موضوع عمل المرأة وبشكل كبير بشعارات براقة كتحرير المرأة، المساواة بين المرأة و الرجل وأرى في الحقيقة أن هذه الشعارات البراقة ليست بريئة إنما هي جانب من الغزو الثقافي الغربي الذي أخذ يخترق مجتمعاتنا العربية المحافظة .

وإذ نؤمن بمساواة المرأة و الرجل في الحقوق و الواجبات الوطنية فنؤكد على ضرورة المحافظة على استقرار الأسرة كأولوية للمرأة في المجتمع وضرورة تمكين المرأة من ممارسة حقها وواجبها في العمل، لكن ليس على حساب دورها في الأسرة، وربما يبدو هذا الكلام للوهلة الأولى بعيد عن موضوع التنمية ، لكن أرى أن المجتمع هو مجموعة أسر تحكمه قيم و مبادئ اجتماعية لا يمكن التنازل عنها في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة المدى سرعان ما تفرز مشاكل اجتماعية ترمي بضلالها على المجتمع ككل.

ولتحقيق هذا التوازن بين عمل المرأة خارج البيت ودورها الرئيسي في تربية الأبناء وهم جيل المستقبل ، فعلى الدول أن تسعى لتوفير الظروف المناسبة لذلك ، كرفع مدة عطل الأمومة ، وضبط ساعات العمل للأمهات ، بالإضافة إلى تقديم منح للنساء الماكثات في البيوت كمصدر دخل مع توفير رياض للأطفال بخدمات ذات جودة عالية وغيرها من الإجراءات التي تضمن للمرأة مزيدا من المشاركة في المسيرة التنموية دون المساس بتوازن الأسرة الذي أراه ميزة نسبية للدول العربية وللآسف بدأ بعض المثقفين العرب ينظرون إليه كمظهر من مظاهر التخلف

❖ **الصحة :**

الوقاية خير من العلاج هذا الشعار الذي كثيرا ما يستخدمه عمال القطاع الصحي و الهيئات الصحية العمومية في حملاتهم التوعوية الموجهة للسكان بهدف إقناعهم لاتخاذ التدابير اللازمة لعدم وقوعهم فريسة للأمراض والأوبئة.

لكن في الحقيقة هذا الشعار لا ينطبق على الأفراد فقط؛ بل حتى على مستوى الحكومات و السلطات العمومية ، ذلك لتجنب الأوضاع الصحية المزرية التي غالبا ما تظهر حدّتها في الدول النامية منها بعض الدول العربية ولدراسة الخدمات الصحية كمؤشر هام للدلالة عن مستوى التقدم أو التخلف في الدول سوف نتطرق لها من خلال بعض المؤشرات .

بالإضافة إلى : معدّل العمر المتوقع عند الولادة ومعدّل وفيات الأطفال الرضع الذي تمّ مناقشتهما في عنصر السكان .وذلك من خلال الجدول في الملحق رقم (1-6)، المؤشرات الصحية في الدول العربية؛

فجدير بالاهتمام أن تكون النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون في الدول العربية على خدمات صحية تقارب في معظمها 100 % وهذا في الفترة من 1990-2004 ماعدا اليمن ، موريتانيا ،المغرب حيث بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية في هذه الدول على التوالي : 50% ، 63% ،70% أما الإمارات ، البحرين، قطر و الكويت فقد حققت هذه الدول نسبة 100% وهذا ما يعكس الوضع المالي لهذه الدول وإيراداتها النفطية المرتفعة.

أما باقي الدول العربية فعرفت مستويات تفوق 95% ماعدا فلسطين و العراق نظرا لظروف الاحتلال حيث لم يتسنى وجود إحصائيات وكذلك جيبوتي .

وأما عن عدد الأطباء وعدد الأسرة مقابل عدد السكان؛ فإن عدد الأطباء شهد ارتفاعا و تحسن مستمر منذ النصف الثاني من القرن العشرين 1970 إلا أن النتائج المحققة مازالت متواضعة ، ففي الفترة 1995- 2005 بلغ عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة 325 طبيب في لبنان، 226 طبيب في مصر ، 222 طبيب في قطر وفي الكويت 210 طبيب لكل 100 ألف نسمة في حين لم يتعدى العدد 4 أطباء لكل 100 ألف نسمة في الصومال و11 طبيب في موريتانيا، 18 طبيب في جيبوتي ، 27 طبيب في اليمن .

أما عدد السكان مقابل كل سرير فإنه وفق البيانات المتاحة، بلغ سنة 2006 في موريتانيا 1667 شخص و1450 شخص لكل سرير في اليمن وفي المغرب 111 شخص لكل سرير و ذلك سنة 2005 أما أحسن المعدلات فسجلت في عمان ، لبنان ، ليبيا ثم البحرين وذلك سنة 2005 ، حيث بلغت على التوالي 210 شخص ،278 شخص ، 294 شخص ،357 شخص لكل سرير.

هذا ويبقى تقييم القطاع الصحي ممكن وفق مؤشرات أخرى ذات مدلول أعمق مثل :

- مدى استعمال التقنيات الحديثة في الطب
- نسبة الأخطاء الطبية المرتكبة وأسبابها
- مواكبة التطورات في الأدوية أو مدى استبدال قوائم الأدوية المتغيرة، فهناك بعض الأدوية المحظورة في الدول المتقدمة مازالت شائعة الاستعمال في الدول العربية.

والجدير بالذكر أن الكادر الطبي العربي يتمتع بكفاءة ومهارة عاليتين تضاهي نظيرتها في الدول المتقدمة لكن يبقى نقص الإمكانيات والوسائل حاجزا أمام هؤلاء .

❖ **الأمية :**

تعتبر الأمية أكبر التحديات التي تواجه كل الدول العربية في طريق النهوض باقتصادها و تطوير برامج التنمية فيها.

ذلك أن العنصر البشري هو أهم الموارد في نهضة الشعوب و لا يحتاج الأمر منا إلى تفصيل في ضرورة القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة و التي يعني استمرارها عدم التقدم نحو الأمام .

و الخطير في الأمر أنه و في سنة 2005 بلغ معدل الأمية في فئة البالغين (15 سنة فما فوق) 29,7 % و في نفس السنة كان نصيب الإناث البالغات 40,6 % في حين كان نصيب الشباب و الشابات(15 سنة إلى 24 سنة) 14,8 % و 20,5 % على التوالي.

و إذا أخدنا الدول العربية كل على حدا فسوف نجد أن في سنة 2005 سجلت موريتانيا،اليمن،و المغرب أعلى معدلات الأمية في الدول العربية و هي على التوالي 57,4% ، 47% ، 46,5 % من السكان أما أكثر المعدلات انخفاضا فقد سجلت في الكويت 6% سنة 2007، ثم فلسطين 7,2 % فى سنة 2005 و هذا الرقم جدير بالاهتمام بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى حيث يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني رغم الاحتلال.

و في المرتبة الثالثة الأردن بمعدل 7,9% سنة 2007 و هذه الأرقام تخص الفئة العمرية 15 سنة فما فوق.

و الملاحظ أن معدل الأمية بين الإناث يفوق دائما نظيره بين الذكور إلا أن بعض الدول يكون فيها الفرق شاسعا

مثل:

- تونس حيث يفوق معدل الأمية فيها بين الإناث نظيره من الذكور بأكثر من الضعف.
- و في ليبيا يزيد معدل الأمية بين الإناث أربع مرات عما هو عليه بين الذكور (أنظر الملحق رقم 1-7 معدل الأمية في الدول العربية).

❖ **الفقـر:**

على الرغم من شح المؤشرات الاقتصادية التي تفسر ظاهرة الفقر خاصة في الدول العربية إلا أن الحديث عن الفقر يقودنا بديهيا للحديث عن مستوى المعيشة

فمن الغريب أن تكون مستويات المعيشة في السبعينات أحسن مما كانت عليه في التسعينات و حتى الآن.

و لدراسة حالة الفقر في الدول العربية لا بد من العودة إلى معدلات البطالة و نسب الأمية المرتفعة و مستويات دخل الأفراد كل هذه المؤشرات التي تم دراستها من قبل بالإضافة إلى نسب السكان الذين يقعون تحت خط الفقر الذي يجعلنا نتأكد أن هذه الظاهرة عرفت ارتفاعا حادا خلال تسعينات القرن الماضي[1]

و لمزيد من تشخيص الظاهرة يجب معرفة أسبابها و في هذا السياق لا يمكن أن نحصر أسباب انتشار الفقر في الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة بندرة الموارد الطبيعية تارة و هذا عكس الواقع أو بفشل سياسات الاقتصاد الموجه الذي كان سائدا في الماضي و تارة أخرى في النزاعات العرقية و عدم الاستقرار السياسي و الأمني (مثل الدول الإفريقية) بل تمتد هذه الأسباب إلى المتغيرات الخارجية المؤثرة في انتشار الظاهرة،لاسيما مبادئ الاقتصاد العالمي الرامية لمزيد من الانفتاح و التي تفرض في كثير من الأحيان على الدول النامية بما فيها العربية.

[1] جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،مرجع سابق ، 2008، ص 28

حيث أن الليبرالية الجديدة هي المرجعية الفكرية للمنظمات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، و المنظمة العالمية للتجارة.

هذه المنظمات التي تصنع أجواء العولمة التي سادت العالم خلال العقدين الماضيين و التي من أبرز مبادئها تخلي الدولة عن دورها في تحقيق التوازن بين الجانب الاجتماعي و الاقتصادي هذا الدور الذي تؤديه الدول عبر المزيد من الإنفاق الحكومي، واحتفاظ العمال بمناصب شغلهم في القطاع العام، و الدعم المقدم من طرف الدولة لبعض السلع الإستراتيجية و غيرها من الآليات.

-"إن انتشار الفقر في الدول العربية يرجع بشكل أساسي إلى تبنى سياسات الليبرالية الجديدة (من خلال رفع الدعم ، خوصصة المؤسسات العمومية) دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه الدول؛ على كل الأصعدة سواء الصعيد الاقتصادي الذي يتمثل في مستوى الصناعات الناشئة و ضرورة حمايتها أو طبيعة الهيكل الإنتاجي الذي لم يستعد لأجواء المنافسة الفعلية أو على الصعيد الاجتماعي الثقافي الذي تتجلى خصوصيته في الدين و ما يندرج تحته من احترام الأسرة العربية المحافظة على وقار المرأة في المجتمع و القيم و الأخلاق التي تحيط علاقة أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، و الحل لكل ذلك يعود إلى الانتقائية في تطبيق مبادئ العولمة فليس حتما على كل اقتصاد عربي إتباع نظريات و توصيات لا تتفق مع مسار الحياة الاجتماعية فيه"[1]

أمّا الحديث عن الفقر بلغة الأرقام فيعتمد على مستوى الدخل أو الاستهلاك و هنا يبرز المصطلح المتداول و هو خط الفقر أي المستوى الذي يجعل من الشخص فقيرا أولا.

فالمتعارف عليه أن كل من يقل دخله عن 1 دولار في اليوم*، فانّه يقع تحت خط الفقر

على هذا الأساس فإن نسب الفقر في الدول العربية تتفاوت بشكل ملحوظ، كيف لا و دخل الفرد في قطر يفوق دخل الفرد في اليمن 80 مرة، هذا مثال بسيط يجعلنا نستنتج درجة التفاوت في مستويات المعيشة و بالتالي الفقر في الدول العربية و حسب رئيس جامعة الدول العربية في خطابه الذي ألقاه في افتتاح القمة الأولى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية فان " 1/3 سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر" أي حوالي 106 مليون فقير.

---

[1] رشيد البياتي، مرجع سابق ص 41

* يسمى خط الفقر الدولي :(1 دولار في اليوم)

و حسب البيانات المتاحة عن بعض الدول العربية الملحق رقم (1- 8) فان أعلى نسب الفقر. وفق خط الفقر الدولي سجلت في موريتانيا حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر سنة 2000 حوالي 26% يليها اليمن بنسبة 9,5 % ثم مصر بنسبة 3,17% في سنة 2000 و نشير إلى غياب البيانات وفق هذا المؤشر عن باقي الدول العربية الأخرى خاصة الدول الأقل نموا.

والملاحظ أن البيانات المتوفرة لم تشمل العراق والذي من المؤكد أنه يعرف ارتفاعا في نسب الفقر نظرا لظروف الاحتلال نفس الظروف التي حالت دون المزيد من البيانات عن فلسطين بعد سنة 2003 حيث بلغت نسبة السكان الواقعيين تحت خط الفقر 47 % هذه النسبة التي من المؤكد أنها عرفت هي الأخرى تزايدا في قطاع غزة الذي شهد حصارا والذي يعرف كثافة سكانية مرتفعة.

لبنان حققت أدنى معدل للفقر سنة 1996 حيث بلغ 6.3 % لكن لم تتوفر بيانات بعد ذلك والأكيد أنها عرفت ارتفاعا خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان سنة 2006.

وعدم توفر البيانات عن الصومال والذي يعد من أفقر الدول العربية خاصة بعد الظروف الأمنية والسياسية التي شهدها البلد

❖ **هجرة الكفاءات العلمية العربية** :

يمكن تعريف ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية أو نزيف الأدمغة كما يسميها البعض بـ :

-نزوح جملة الشهادات الجامعية والعلمية والتقنية كالعلماء و الأطباء والمهندسين و التكنولوجيين و الباحثين وأصحاب المهارات و المخترعين الذين كان يعوّل عليهم في فهم التكنولوجيا الحديثة ونقلها من مصادرها الأصلية وتطبيقها للإفادة منها في تقدم الدول النامية[1]

و يشير سعيد اللاوندي وهو أحد المهتمين بموضوع هجرة الأدمغة على وصف الظاهرة بالنزيف قائلا[2] : " في كل مرة يصادفني اسم من الأسماء العربية ضمن كبار العلماء والباحثين في العالم والذين يحملون جنسيات الدول الأوروبية أشعر بالمعنى المحزن لكلمة

[1] بزار قنوع ، غسان ابراهيم و جمال العص ، هجرة الكفاءات العلمية العربية (النقل المعاكس للتكنولوجيا) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية .المجلد 28 العدد1 2006، ص 91

2 سليمان ابراهيم العسكري ، نزيف الاغتراب مجلة العربي ع 584 ، 2007 ص 3 ، http://www.alarabi.mag.com

نزيف ، فهي أصدق كلمة تطلق على هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج لأنها تعني الاستمرارية و فداحة الخسارة خاصة وأن الدراسات الإحصائية أكدت أنّ هذه الهجرة تشمل اختصاصات ذات تقنيات علمية رفيعة مثل الهندسة و الطب و الفيزياء"

وتبرز خطورة هذه الظاهرة في استمرار استنزاف الثروة البشرية التي لا تقدر بثمن مما يزيد من عمق الفجوة التكنولوجية ويكرس التبعية العلمية للغرب.

فضلا عن الخسائر المادية الهائلة التي تتكبدها الدولة الأم في تنشئة هذه العقول حيث قدرت إحدى الدراسات خسائر الدول العربية سنويا ب 450 مليار دولار (كلفة إعداد الكفاءات وسفرها)، بالمقابل تستفيد الدولة المستقبلة (الدول الغربية) من هذه الطاقات البشرية المتجددة دون أدنى تكلفة .

كما أن هذه الظاهرة –هجرة الكفاءات العلمية العربية- تعتبر أخطر ما يواجه الدول العربية في المدى القريب و البعيد.

فعلى المدى القريب تحول هجرة هذه الفئة دون تحقيق التقدم العلمي و التكنولوجي الذي يعني امتلاكه من عدمه بالنسبة للدول العربية، إما الالتحاق بركب الأقوياء أو البقاء في ركب الضعفاء.

كما أن هذه الهجرة تعد هدرا للطاقات البشرية المؤهلة لقيادة خطط التنمية خاصة في الدول العربية[1]

أما في المدى البعيد ،فإن استمرار هذه الهجرة ومسبباتها سيدفع بالأجيال اللاحقة إلى حذو من سبقهم مما يؤدي إلى استفراغ المجتمعات العربية من نخبها العلمية (ونشير أننا لم نتطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي عرفت انتشارا مقلقا لباقي فئات الشباب في الدول العربية)

وكدليل على أهمية هذه الشريحة أو الفئة المتميزة وما تمثله من مكاسب للدول الغربية، سعي هذه الأخيرة (الدول الغربية) لاستقطاب المزيد من الكفاءات من الدول العربية من خلال المزيد من عوامل الجذب المتمثلة في الإغراءات و الحوافز وتوفير كل ما يجعل هؤلاء الأفراد يشعرون بالرضا ، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قام الكونجرس الأمريكي بإصدار

[1] ابراهيم قويدر، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى ، بدون تاريخ ودار النشر، ص 4

قانون يقضي بزيادة تصريحات الحصول على بطاقات الإقامة للخرجين الأجانب (غير الأميركيين) في مجالات التكنولوجيا المتقدمة من 90 ألف سنويا إلى 150 ألف ثم 210 ألف في سنة 2007[1]

لقد تعددت أسباب هجرة الكفاءات العلمية إلاّ أنها تتنوع من أسباب اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، وعلمية و تعتبر بمنزلة عوامل طرد للكفاءات العربية، هذا الطرد الذي يعد نقلا معاكسا للتكنولوجيا[2].

وحتى تتضح أبعاد الظاهرة وخطورتها نتناولها في شكل أرقام رغم أن الظاهرة لم تتوفر على قاعدة معلومات دقيقة، إلا أن هناك بعض الدراسات أجريت من جهات مختصة* توصلت إلى الإحصاءات التالية:

-ساهم الوطن العربي في 31 % من هجرة الكفاءات من البلدان النامية.

- إن 50 % من الأطباء و23 % من المهندسين، و15 % من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا و الولايات المتحدة ، وكندا بوجه خاص

-إن 54 % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم

- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي 34 % من مجموع الأطباء العاملين فيها

-إن ثلاث دول غربية غنية وهي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تصطاد 75 % من المهاجرين العرب

- يهاجر100.000 من العلماء و المهندسين والأطباء والخبراء كل عام من ثمانية أقطار عربية (سوريا ، لبنان ، العراق ، الأردن ، مصر ، تونس ، الجزائر ، المغرب).

هذه الأرقام نشرت في مجلة تشرين للعلوم الاقتصادية والتي تمت الإشارة إليها سابقا ، لكنها أخذت أساسا من الاتحاد البرلماني العربي ، لكن الملفت للانتباه أن هذه الأرقام تكررت في معظم المقالات أو الأبحاث الصغيرة التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة، لأن الظاهرة لم

---

1 سهير حريز، سورية أخرى خارج سورية، العرب تصدروا قائمة الدول الطاردة، مجلة النداء، بدون عدد 2008 ص 1

http://www.annidaa.org

2 بزار قنوع ، غسان ابراهيم ، جمال العص ، مرجع سابق، ص94

* جامعة الدول العربية ، منظمة العمل العربية ، منظمة اليونسكو.

تدرس بشكل معمق ممّا يفتح مجال الريب في حقيقة الأرقام المعطاة خاصة وأن أحدثها يعود إلى 2003 ، ويصعب الحصول على مسح ميداني دقيق حول هذه الظاهرة.

المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية

- **الناتج المحلي الإجمالي**

يعتبر الميدان الاقتصادي المرآة العاكسة لواقع التنمية الاقتصادية في أي دولة ولهذا اخترنا مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لدراستها.

فبالرجوع إلى الملحق رقم (1- 9) الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية يتضح أنّ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بلغ سنة 2007 حوالي 1472 مليار دولار. ويستمر هذا الارتفاع بالنظر إلى الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية وهذا ما يفسر التفاوت الكبير في قيم الناتج بين مختلف الدول العربية .

فسجلت الدول النفطية أكبر قيم التصدير، لتتصدر السعودية قائمة الدول العربية بناتج محلي قدر بحوالي 377 مليار دولار أي ما يفوق 3/1 من الناتج العربي . تليها الإمارات بناتج محلي إجمالي قيمته حوالي 192 مليار دولار ثم الجزائر بـ 135.4 مليار دولار في حين بلغ الناتج في مصر ما يقارب 128 مليار دولار.

بالمقابل احتلت جيبوتي المرتبة الأخيرة بناتج محلي قيمته 0.823 مليار دولار رغم أن معدل نمو ناتجها المحلي عرف ارتفاعا محسوسا من 2006 إلى 2007 ، أما موريتانيا قدر قيمة الناتج المحلي فيها سنة 2007 بـ 2.84 مليار دولار .

ويتضح أن هذا النمو عرف تذبذبا بسبب عدة عوامل أبرزها تقلبات أسعار النفط والمواد الأولية وأسعار الغذاء بالإضافة إلى أحداث11 سبتمبر في سنة 2001 أين سجلت الدول العربية اتجاه سلبي في معدل نمو الناتج قدر ب 1.9 % .

لكن سرعان ما بدأت وتيرة التصاعد خاصة بعد انتعاش أسعار النفط في 2003 ليحقق الناتج ارتفاعات متتالية بمعدلات نمو عالية بلغت أقصاها في سنة 2005 بنسبة 22.2 % لكن ليعود إلى التراجع مرة ثانية في 2006 حيث بلغ معدل النمو 18.2 % ثم 14 % سنة 2007 متأثر بانخفاض صادرات الدول العربية بسبب انكماش الطلب في الدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة للأزمة المالية العالمية .

- **مستوى دخل الفرد من الناتج الإجمالي :**

من خلال المعطيات الواردة في الملحق رقم (1- 10) لم يتغير ترتيب الدول العربية في قائمة متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي أي مستوى دخل الفرد فرغم أنّ كلّ الدول العربية عرفت ارتفاعا في مستويات الدخول من سنة 2006 إلى سنة 2007 إلاّ أنه يوجد تفاوت كبير بينهما ، و نلاحظ أن قطر تبقى في المرتبة الأولى بقيمة دخل تقدر بـ 72.376 دولار، تليها الإمارات ب 42273 دولار أما في نهاية القائمة فينخفض الدخل إلى مستوى 90.9 دولار في موريتانيا و 90.1 دولار في اليمن[1]، وما يزيد من حدة المفارقات بين الدخول في الدول العربية، أن دخل متوسط الفرد في قطر يفوق 80 مرة دخل الفرد في اليمن كما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية وصل إلى 4660 دولار، هذا المتوسط لا يعبر عن أي تقارب بين مستويات دخول الأفراد حيث يقل عن ذروة هرم الدخول بـ 67716 دولار. ويبقى السؤال المطروح: إلى أي مدى يعكس مستوى دخل الفرد العربي قدرته الشرائية خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية.

- **الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية**

رغم ارتفاع حصة الصين من الواردات العربية إلاّ أنّ الإتحاد الأوروبي يبقى الشريك التجاري الأول للدول العربية تليه الولايات المتحدة الأمريكية ثمّ اليابان.

ونظرا للارتفاع المستمر في أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية والسلع الوسيطة (الآلات ومعدات النقل، السلع الإنتاجية...) في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على العملات العربية المرتبطة بالدولار والمتمثلة أساسا في ارتفاع الأسعار وصرفها، فإن كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع في قيمة التجارة الخارجية للدول العربية وبشكل مستمر منذ سنة 2003 وبشقيها الصادرات والواردات :

بالنسبة للصادرات العربية فقد ارتفعت قيمتها من حوالي 675.6 مليار دولار سنة 2006 إلى 784.7 مليار دولار سنة 2007.

[1] جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،مرجع سابق ، 2008، ص20.

أمّا عن الواردات العربية فقد ارتفعت من حوالي 382.5 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 508 مليار دولار عام 2007 لترتفع بهذا حصتها من الواردات العالمية ب 0.4 % من 3.1 % إلى 3.5%.[1]

والملاحظ من خلال هذه البيانات أن معدل نمو الواردات الذي بلغ 32.8 % يزيد عن ضعف معدل نمو الصادرات الذي يمثل 16.1% من نفس السنة.

لكن ماذا عن طبيعة السلع المصدرة والمستوردة، هل هناك تنوع أو تطور في الهياكل السلعية معبرا عن التطور في الهياكل الإنتاجية.

هذا ما يمكننا أن نجيب عنه من خلال تحليلنا لهذا الجدول.

الجدول رقم 01 : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 2003 – 2007

	الصادرات العربية (%)					الواردات العربية (%)				
	2003	2004	2005	2006	2007	2003	2004	2005	2006	2007
الأغذية والمشروبات	3.6	3.1	2.8	2.4	2.2	14.2	12.8	12.2	11.7	12.7
المواد الخام	2.5	2.6	2.2	2.1	2.1	5.0	5.1	5.0	5.0	4.9
الوقود المعدني	69.6	71.0	74.7	75.1	75.4	4.5	5.5	7.9	7.0	5.9
المنتجات الكيماوية	4.1	4.1	3.2	4.0	3.6	8.7	8.4	8.2	7.8	7.9
الآلات ومعدات النقل	4.2	4.3	3.6	4.1	4.0	36.4	36.9	36.4	38.3	38.0
المصنوعات	15.1	14.2	12.8	11.6	11.8	28.3	28.6	27.5	27.5	27.8
سلع أخرى	0.9	0.7	0.7	0.7	0.9	2.9	2.7	2.8	2.7	2.8
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 146

فمن خلال المعطيات المتاحة نلاحظ أن الوقود المعدني هو الذي يتصدر قائمة الصادرات العربية منذ 2003 بنسب تفوق 70 % حيث تراوحت نسبة صادرات الوقود المعدني إلى الصادرات العربية 69.6% سنة 2003 ، ثم 74.7% سنة 2005 وصولا إلى 75.4% سنة 2007.

وفي المركز الثاني المصنوعات بحصة 11.8% من الصادرات العربية الإجمالية، ونشير إلى الانخفاض الذي طرأ على حصة المصنوعات من نسبة الصادرات فقد كانت تمثل 15.1% سنة 2003 ثم 12.8 % سنة 2007.

[1] جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،مرجع سابق ، 2008، ص 146

أما الآلات ومعدات النقل فبلغت نسبة صادراتها من الصادرات العربية 4 % سنة 2007.
و بالنسبة المنتجات الكيماوية فمثلت نسبة صادراتها من إجمالي الصادرات العربية 3.6% سنة 2007 بعدما كانت تمثل 4.2% سنة 2003 ثم 3.6 % سنة 2005 و بالنسبة للأغذية و المشروبات و المواد الخام فقد كانت نسبة مشاركتهما في الصادرات العربية متقاربة في سنة 2007 حيث بلغت على التوالي 2.4% و 2.1% ، هذا عن الصادرات.
وتبقى صفة الثبات النسبي هي السائدة على مستوى الهيكل السلعي للواردات.
حيث تمثل الآلات ومعدات النقل أعلى نسب الواردات العربية بمعدل 36.4% سنة 2004 ثم 38.3 % سنة 2006 لتنخفض بشكل طفيف إلى 38 % سنة 2007.
بعد ذلك تأتي المصنوعات في المركز الثاني من الواردات العربية بنسب تتراوح بين 28.3 % سنة 2003 ثم 27.5 % سنة 2005 و 27.8% سنة 2007.
وفي المركز الثالث الأغذية و المشروبات حيث بلغت نسبة وارداتها إلى واردات الدول العربية 14.2 % سنة 2003 ثم 12.2 % سنة 2005 و12.7 % سنة 2007. أما عن حصة المنتجات الكيماوية فعرفت تراجعا منذ سنة 2003 حيث سجلت نسبة 8.7 % ثم 8.2 % سنة 2005 و 7.9 % سنة 2007.
ويأتي الوقود المعدني والمواد الخام في مؤخرة نسب الواردات العربية بنسب لم تتجاوز5.9% و 4.9 % على التوالي سنة 2007 .
إنّ هذا التحليل الرقمي أو القراءة السطحية لما ورد من أرقام لا يغنينا عن تفسير هذه النتائج فالثبات النسبي لأهمية ومكانة السلع في الصادرات والواردات يعبر عن ثبات يسبقه في قطاعات الإنتاج ، فعبر سنوات عديدة لم يحدث تغيير فعلي أو حقيقي على مستوى الهياكل الإنتاجية في الدول العربية حيث مازال قطاع النفط يمثل المصدر الرئيسي للصادرات، وبالمقابل مازالت المصنوعات والآلات و معدات النقل تمثل أكبر الواردات العربية ما يبرز استمرار التبعية التكنولوجيا ونقص الاستثمارات المحلية، كذلك ارتفاع حصة واردات الأغذية و المشروبات والذي يترجم بعدم تحقيق التحسن أو التطور الكافي في القطاع الزراعي .

هذا بالإضافة إلى أن الدول العربية ليست متجانسة على الأقل من حيث الإمكانيات والموارد الطبيعية، فأول الاختلافات تبرز في تقسييم الدول العربية إلى دول نفطية وغير نفطية.

فهناك عدة عوامل تؤثر في صادرات و وإرادات الدول العربية فبالإضافة إلى الثروات نجد مكانة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، مستويات الدخل، الإمكانيات السياحية، هذه العوامل وغيرها تؤثر بشكل كبير على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الدول العربية منفردة وتبقى السمة البارزة لاقتصاديات الدول العربية هو عدم تحقيق التوازن بين مختلف قطاعاتها وعدم تنوع هياكلها الإنتاجية.

المبحث الرابع : تأثير التغيرات الاقتصادية الدولية على التنمية في الدول العربية

المطلب الأول : تحول مفهوم التنمية في ظل العولمة

في إطار ظاهرة العولمة تتزايد درجة الترابط والتكامل و التشابك والتداخل بين مختلف عناصر ومكونات الاقتصاد العالمي بما يفرضه منطق النظام الرأسمالي المعاصر من تحرير يكاد يكون كاملا لقطاعات الاقتصاد الوطني و إزالة القيود أمام تحرك السلع و الخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي دون حواجز جمركية أو جغرافية

فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، و بالمزيد من الاعتماد المتبادل، و تزايد التكتلات الاقتصادية و تعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، و ظهور دور الاتصالات و التكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد[1]

هذه الاتجاهات الجديدة للعولمة الاقتصادية فرضت على بعض الدول النامية إستراتيجية جديدة للتنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير.

و يأتي هذا التحول بصفة خاصة في الدول النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية، و هي البلاد التي انتهجت إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة. حيث أثبتت بلاد شرق آسيا و معها عدد متزايد من البلاد النامية الأخرى مثل المكسيك وشيلي و الأرجنتين و البرازيل، قدرتها على اختراق السوق الدولية بالتوسع في الصادرات من المنتجات التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة

[1] بختة سعيدي، أثر وانعكاسات صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر 1990- 2005، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2007، ص 108.

تنافسية في الأسواق الدولية، و هي تلك المنتجات التي تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا في إنتاجها او كثافة عنصر العمل أي بتكلفة منخفضة نسبيا بالمقارنة بباقي الدول الأخرى.[1]

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي و الوطن العربي

تمثل دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للوطن العربي إذ تبلغ نسبة الواردات العربية من دول السوق أكثر من 46% و تمثل الصادرات العربية لدول المجموعة نحو26% من إجمالي صادرات الوطن العربي ترتبط باتفاقيات للتعاون التجاري و الاقتصادي يقوم أغلبها علي أساس منح الأفضلية التجارية للدول العربية من جانب دول السوق الأوروبية[2]، و قد تم إبرام اتفاقيات مشتركة بين بعض الدول العربية و دول المجموعة الأوروبية أهمها:

- ✓ اتفاقيات بلدان المغرب و دول البحر الأبيض المتوسط، قامت كل من الجزائر،المغرب،تونس،مصر و الأردن مع دول السوق الأوروبية بداية من سنة 1987 لكن تزايد عدد الدول المنظمة لاتحاد الأوروبي حدّ من المزايا الممنوحة للدول العربية نظرا لوجود تقارب المصالح مع دول السوق في مجال الصادرات الزراعية و الصناعية ،خاصة بعد انضمام اليونان،اسبانيا،البرتغال و يتعلق الأمر خاصة بصناعة منتجات الجلود
- ✓ اتفاقية لوسي : تم إبرام هذا الاتفاق بين المجموعة الأوروبية و 66 دولة نامية من إفريقيا و دول الكاريبي و من بينها السودان ،الصومال ،موريتانيا
- ✓ اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[3]

اتفاقية فالونسيا وغيرها من الاتفاقيات هذه الاتفاقيات هي في الحقيقة وضع السلع العربية في وضع تنافسي مع سلع تتميز بجودة عالية ومستوى تكنولوجيا مرتفع لكن هذا لا يعني أنه ليس أمام السلع العربية فرصة للثبات فهناك بعض السلع التي تتميز فيها الدول العربية بميزات نسبية هامة كالحمضيات والخضر المغربية وصناعة الأسماك الموريتانيا و التمور الجزائرية بالإضافة إلى قطاع البتر وكيماويات في دول الخليج ، والمنسوجات في كل من سوريا، الأردن، مصر، بالإضافة إلى الإمكانيات السياحية الهامة في كل الدول العربية تقريبا لكن المشكل المطروح دائما هو أن دول الاتحاد الأوروبي تنطلق في المفاوضات

---

[1] حشماوي محمد، الاتجاهات الجديد للتجارة الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006 ، ص 92

2 سمير صارم، اليورو،دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص 197

3 علي وهب، مرجع سابق ، ص 128

ككتلة تحمي مصالح كل عناصرها هذه المصالح التي تتعارض مع العديد من الدول العربية التي تتفاوض من منطلق الأحادية أو الفردية مما يحجم من مكاسب المفاوضات ويعظم التنازلات المقدمة من طرف الدول العربية كل على حدى. بالإضافة إلى اتساع الفجوة التكنولوجية.

المطلب الثالث: الثورة العلمية التكنولوجية والمنظمة العالمية للتجارة و علاقتهما بالتنمية الاقتصادية العربية

تعتبر الثورة العلمية التقنية من أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على التطور الاقتصادي ولكن على الصعيد العربي هناك فجوة واسعة بين المستوي العلمي و التكنولوجي مع الدول الصناعية و يتضح ذلك جليا في :

1- انخفاض أعداد الكوادر العلمية و المهنية المدربة و اللازمة لتحقيق التنمية حيث هناك انخفاض ملحوظ في أعداد العلماء و المهندسين و الأطباء

2- الانخفاض الملموس في الاستثمار في البحث العلمي و التطوير

3-نظام التعليم السائد في الوطن العربي يرتكز على الجانب النظري و عدم الاهتمام الكافي بالجانب التطبيقي [1]

وبالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة، فرغم أن الخبراء يؤكدون أن تحرير التجارة العالمية سيؤدي إلى إزالة الحواجز الجمركية فيما بين الدول العربية مما يترتب عليه المزيد من التبادل التجاري فيما بين الدول إلا أن المشكلة الرئيسية في هذا الصدد ليست في تحرير التجارة فيما بين الدول العربية بقدر ما هي في قصور التكامل الزراعي و الصناعي العربي، ذلك أن تحرير التجارة في ظل الهياكل الإنتاجية الحالية للدول العربية إنّما يعنى حركة بطيئة للتجارة بين هذه الدول[2] لاعتماد معظمها على تصدير منتجات متشابهة باستثناء الدول النفطية، و التي يشكل فيها إيرادات النفط أكثر من 95 % من إيرادات الدولة و هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث.

[1] نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي التنموي، الاقتصادي و الاجتماعي، دار اليازوي، عمان 1999، ص 19
[2] حسين عمر ، مرجع سابق، ص 23

خاتمة الفصل

حاولنا أن نناقش في الفصل الأول من هذا الموضوع واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مستعينين في ذلك بجملة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل أعداد السكان ومعدلات نموها في الدول العربية، وكذلك نسب البطالة و الأمية ومستوى الخدمات الصحية المتوفرة، ثمّ تطرقنا بصفة عامة إلى خصائص الاقتصاديات العربية، وهياكل إنتاجها ونوعية صادراتها لنجد في الأخير أن هناك تحسن ملحوظ في أوضاع التنمية في الدول العربية خاصة بالمقارنة مع الحقب الزمنية التي تلت استقلالها، لكن تبقى هذه النتائج بعيدة عن المستوى المرغوب في ظل التزايد المستمر لأعداد السكان في الدول العربية خصوصا إذا ما قورنت بدول نامية أخرى عانت من نفس ظروف الاستعمار و لا تملك الموارد التي تتمتع بها الدول العربية.

فهناك من يدعي أن عملية التنمية في الدول العربية تأثرت بعدة عوامل منها الطبيعية : كالجفاف الذي ظل يلازم بعض المناطق من الوطن العربي لمدة طويلة وكذا اتساع مساحة الصحاري في عدة بلدان عربية ممّا أثر بشكل ملحوظ على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى.

أو الخارجية كارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، وانخفاض أسعار البترول والضغوطات السياسية أو كما يحلو للبعض أن يسميها بالمؤامرة الخارجية ، بالإضافة إلى أن كل الدول العربية كانت مستعمرة، ممّا خلق إرثا معتبرا من التخلف بكل مظاهره (الأمية، المديونية ، التبعية الأجنبية ، التخلف التكنولوجي،)

كل هذه الظروف وغيرها ساهمت في تأخر عمليات التنمية لتبقى الدول العربية على قائمة الدول النامية.

ورغم أنّ كل هذه المعطيات واقعية إلى حد بعيد، لكن التخلف ليس قدرا محتوما على شعوب دون أخرى ولا يمكننا أن نغض الطرف على مسئولية الحكومات في سوء تسييرها ولا على الشعوب في عدم تطوير ذاتها والرضا بكل ما هو دنيء.

الفصل الثاني : خصائص القطاع الزراعي ومشكلاته قي الدول العربية

تمهيد الفصل

إن أهمية الحديث عن الزراعة إنما سببه دور هذا القطاع في تحقيق السيادة الوطنية بالدرجة الأولى و تحديد مصير الشعوب، ويندرج تحت هذا العنوان الشامل مجموعة من العناوين الجزئية لتثبت مكانة القطاع الزراعي في اقتصاد أي دولة من ضمنها:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغذية شعوب في تزايد مستمر.
- تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفجوة الغذائية.
- مواكبة التنافس الدولي والاندماج في أنظمة إقليمية.
- تحسين الإنتاج الزراعي أي زيادة الصادرات عن الواردات الزراعية وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- المساهمة الفعالة في القضاء على البطالة وامتصاص اليد العاملة خاصة المدربة أو المتخصصة في القطاع الزراعي بغية تحسين الإنتاج.

كل هذه الآفاق إنّما هي تحديات تواجه القطاع الزراعي العربي .

وإذ نقول أن أهمية الزراعة تكمن في تحقيق السيادة الوطنية فشعارنا في ذلك "ويل لشعوب تأكل مما لا تنتج"؛ ذلك أن الغذاء أصبح سلاحا يستعمل للضغط على الدول و الحكومات لتقديم تنازلات اقتصادية وسياسية لصالح الدول التي تتحكم بكفاءة في إنتاج المواد الزراعية و الغذاء خصوصا، وهذا على حساب مصالحها الوطنية.

فعدم القدرة على اتخاذ القرار بما يتلاءم مع المصلحة العليا للدولة إنما هو نقص في بسط السيادة الوطنية ولهذا يبقى القطاع الزراعي دائما محل اهتمام الباحثين، فالدول المنتجة للغذاء وهي عادة الدول المتقدمة تسعى للمحافظة على مكانتها بل وتعزيزها في ظل التغيرات الاقتصادية التي تفرض عليها صراعا حادا للمحافظة على مواقعها القيادية.

أمّا الدول النامية التي تعاني من مشاكل حادة في هذا القطاع وأبرزها، الفجوة الغذائية وما آلت إليه من انعدام الأمن الغذائي، فإنها تسعى هي الأخرى لتحسين أوضاعها، كالتقليل من القروض المخصصة لاستيراد الغذاء مما يرفع فاتورة المديونية، وتحسين المستوى المعيشي للشعوب.

ومحاولة منا لتشخيص الوضع الزراعي في الدول العربية نتناول في هذا الفصل واقع الزراعة العربية من خلال معطيات إحصائية تبين لنا :

- قدرات وموارد القطاع في الدول العربية
- الإنتاج الزراعي العربي و الفجوة الغذائية التي تعاني منها هذه الدول
- السياسات الزراعية وما يواجهها من عقبات في الدول العربية.

المبحث الأول: أهمية الزراعة ومكانتها في الدول العربية

المطلب الأول : أهمية الزراعة

ما يتجلى لنا ممّا سنعرضه، أمور بارزة للعيان حيث أنّ الزراعة هي أساس:

- **توفير الغذاء**:

إنّ انعدام الأمن الغذائي في الحقيقة إنما هو امتداد للعجز في الإنتاج الزراعي، فقد عرّف مؤتمر القمة العالمية للأغذية الذي عقد في عام 1996، الأمن الغذائي بأنّه حالة تتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجياتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة بالنشاط و الصحة ،كما أنه حق الفرد في الحصول على الغذاء أي قدرته على إنتاجه أو شراءه[1]

- **توفير العملة الصعبة**:

وذلك من خلال رفع مستويات الإنتاج ثم التوجه نحو تصدير الفائض .

خاصة الدول المتخلفة التي يعرف الكثير منها نقصا في المداخيل لأسباب كثيرة ومعروفة حيث أنّ وظيفة التصدير في هذه الدول تصطدم بمشكلتين، أولهما تتمثل في :

- نقص إنتاج المواد الغذائية الأساسية وهذا يكرس التبعية للخارج
- وتتجلى الثانية في توجيه زراعات التصدير على حساب الزراعات الأخرى في وقت تضع فيه دول الأسواق الخارجية صعوبات وعوائق أمام منتجات التصدير[2].

- **تحريك عجلة الصناعات المرتبطة بالزراعة**:

هناك الكثير من الصناعات التي تعتمد على الزراعة في توفير المواد الأولية كصناعة الجلود ،المنسوجات، الأخشاب،القطن ناهيك عن الصناعات الغذائية كالمعلبات و المصبرات الغذائية وهنا يبرز التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد، الزراعة، الصناعة، التجارة بقطاعيها الداخلي و الخارجي فزيادة الإنتاج الزراعي يؤدي إلى وفرة هذه المواد الأولية من جهة، و بالتالي انخفاض تكلفتها و الاستغناء عن استيرادها مما يؤدي إلى تطوير

---

[1] المنظمة العالمية للزراعة، 60 مليون من سكان الأرض يموتون جوعا، من الموقع :
http:// fao.org/aocrep/004.p1 2004 .

[2] علي خالفي، الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1999 ص 20.

الصناعة ، ومن جهة أخرى زيادة الطلب على السلع الزراعية يمثل تحسن في مستوى معيشة العاملين في هذا القطاع من خلال ارتفاع مداخليهم، مما يدفعهم إلى التوسع في الاستثمار و استعـمال المزيد من السلع الصناعية كالآلات و الأسمدة .

وهنا يبرز بعد آخر لتطوير الزراعة العربية وهو استغلال الميزات النسبية للدول العربية في إنتاجها للمحاصيل الزراعية المتنوعة و بالتالي الدفع نحو تحقيق تكامل لا بديل عنه.

❖ **المساهمة في القضاء على البطالة**:

بما أن الزراعة تتميز بكثافة اليد العاملة فيها خاصة في الدول العربية فإن تطوير هذا القطاع من شأنه أن يوفر مناصب شغل إضافية، ليساهم في امتصاص البطالة لكن الملاحظ في الدول العربية أن النشاط الزراعي يتميز بتواضع كفاءة اليد العاملة، واعتماده على العمالة الريفية التي تتميز بتدني مستوى التعليم واستعمالها للوسائل التقليدية في الإنتاج، هذه الأوضاع تجعل الدول العربية أمام تحدي تطوير الأرياف.

المطلب الثاني : إمكانيات الدول العربية في عنصر الأرض

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الهامة في معظم اقتصاديات الدول العربية نظرا لما توفره من فرص عمل لشريحة واسعة من السكان (بلغت 27.7 % سنة 2006، من إجمالي القوة العاملة) بالإضافة إلى توفير الغذاء و المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، " وتتميز الدول العربية مجتمعة بوفرة في الموارد الزراعية لكن توزيعها قطريا يشوبه قدر كبير من الوفرة أو الندرة بين الأقطار العربية المختلفة "[1]

فعن المساحة الكلية للدول العربية فإنها تقدر بـ 1406 مليون كلم مربع ،ما يمثل 10.8 % من مساحة العالم؛ وعلى صعيد الأراضي الزراعية فإن المساحة الزراعية في الدول العربية تتحدد وفقا لاعتبارات جغرافية وبيئية خاصة مدى توفر المياه، مما يجعل نسب الأراضي الزراعية من الأراضي الجغرافية تتفاوت بشكل كبير بين الدول العربية[2]

[1] سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 20، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998ص37

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مؤشرات الموردين الأرضية و المائية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، 2007 ص13.

و وفق بيانات سنة 2006 [1] فإن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية قـدرت بـ 197 مليون هكتار لكن لا يستغل منها بشكل فعلي أكثر من الثلث، أي بنسبة 36% من الأراضي الصالحة للزراعة حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية 71.3 مليون هكتار، ترك منها بشكل مؤقت مراعاة لاعتبارات إراحة التربة 17.9 مليون هكتار أي في شكل أراضي بور، لتكون بذلك المساحة الصالحة للزراعة المستغلة 53.4 مليون هكتار ويرجع ذلك أساسا إلى مدى توفر عنصر المياه ، بالإضافة إلى عدم انتشار الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة مما حال دون الاستغلال الأمثل للأراضي.

كما لم يعد مقبولا أن تمثل إنتاجية الوحدة المزروعة من الخضروات والفواكه في الدول العربية 50% من مثيلاتها في الدول المتقدمة[2]

وهذا فضلا عن المشاكل الداخلية التي يعرفها القطاع الزراعي في الدول العربية وتأتي في مقدمتها، ملكية العقار الزراعي أو كيفية تسيير الأراضي الزراعية.

إذ يغلب على الزراعة العربية صغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار الزراع يمثلون الأغلبية الساحقة من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية العربية وهؤلاء الزراع يفتقرون إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم[3]

هذا وتمثل المساحة الزراعية في الدول العربية سنة 2005، 5.1 % من المساحة الكلية للدول العربية، في حين بلغت هذه النسبة على مستوى العالم 11.9% .

كما تشير البيانات المتاحة إلى التفاوت الكبير في نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الكلية في الدول العربية ، حيث نجد في تونس أن 31% من المساحة الكلية هي أراضي زراعية ، تليها سوريا بنسبة 29.58% ثم فلسطين بنسبة 29.13 *% ثم لبنان بنسبة 26.15% .

أما الدول التي سجلت أكثر النسب انخفاضا في هذا المؤشر فهي : البحرين ، الجزائر، مصر حيث بلغت نسب الأراضي الزراعية من المساحة الكلية سنة 2005 على التوالي: 6.6 %، 3.55 % ، 3.4 % وللمزيد من التفصيل عد للملحق رقم (2-1)

---

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 ، ص 45 .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 ،2007، ص7

[3] نفس المرجع السابق، ص 8 .

* دائما يطرح التساؤل:على أي أساس تم احتساب المساحة الزراعية من الأراضي الفلسطينية.

وكما أشرنا سابقا فإن مساحة الأراضي الزراعية في الدول العربية تخضع لعدة عوامل أبرزها، توفر عنصر المياه والذي يعتمد بشكل كبير على نسب تساقط الأمطار، مما يجعل هذه المساحة تتغير في نفس الدولة من سنة لأخرى خاصة إذا علمنا أن حوالي 27 % من المساحات المزروعة تعتمد على الري والباقي يعتمد على مياه الأمطار المتذبذبة من موسم لآخر هذا في سنة 2005، بالإضافة إلى زيادة تعرض التربة للانجراف بالماء و الهواء و تملح وتلوث الأراضي المروية فضلا عن تعديات الزحف العمراني الجائر و المساحات الخاطئة في مجال إقامة مشاريع الري بدون شبكة صرف مناسبة. وكذا ممارسات السحب الجائر لمياه الآبار الجوفية، وعدم وضوح الجانب التشريعي و القانوني الذي ينظم علاقات المتعاملين في القطاع الزراعي ،كل هذه الأسباب تعرض مساحات الأراضي القابلة للاستغلال إلى التدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي بالرغم من محدوديتها [1] .

ومن خلال الملحق رقم (2-2) والذي يبين الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية، يتضح أن هناك ارتفاع في مساحة المحاصيل المستديمة من 8.25 مليون هكتار سنة 2005 إلى حوالي 8.36 مليون هكتار سنة 2006 فبعدما كانت مساحة المحاصيل المستديمة تمثل 14.3% من المساحة المزروعة سنة 2003 ارتفعت هذه النسبة إلى نحو 15.9 % سنة 2005 ثم 16.4 % سنة 2006 في حين عرفت مساحة المحاصيل الموسمية (الزراعة المطرية + المروية) ارتفاعا من 43.7 مليون هكتار سنة 2005 أي بنسبة 61.28 % من الأراضي الزراعية إلى حوالي 45 مليون هكتار سنة 2006

أي بنسبة 63.1 % من الأراضي البور ضمن الأراضي الزراعية الموسمية مثلما هو مبين في الجدول والتي انخفضت مساحتها من 19.4 مليون هكتار سنة 2005 إلى 17.99% مليون هكتار فسوف يؤدي إلى انخفاض المساحة الإجمالية (أراضي مروية + مطرية + أراضي متروكة مؤقتا) من 63.16 مليون هكتار سنة 2005 إلى 62.9 مليون هكتار سنة 2006.

ولمزيد من التفصيل نلقي نظرة عن مساحة محاصيل الحبوب من المساحة المزروعة وذلك من خلال تحليلنا لما ورد في الملحق رقم (2-3) والذي يوضح أنه بعد انخفاض نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة الكلية في الدول العربية من 58.14% سنة 2003 إلى 55.07 %

[1] عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2008، ص 45، بالتصرف

سنة 2004 إلا أنها عادت وارتفعت هذه النسبة إلى 61.22 % سنة 2005. لكن غالبا ما تتباين المساحات المحصودة عن المساحات المزروعة من محاصيل الحبوب وذلك وفقا لتوفر العوامل المناخية الملائمة ، وتوفر مياه الري اللازمة لري هذه المحاصيل[1]

كما ونجد أن نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة الكلية في الدول العربية،تتراوح بين 86% كأقصى حد في مصر و 76.4% في المغرب إلى 10.7% في عمان و 2.47% في قطر، في حين لا تتوفر الإمارات على مساحة لمحاصيل الحبوب ونشير أن هذا المؤشر (نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة الكلية)، إنما تفيد في الاستدلال عن الأهمية النسبية لهذا المحصول بالمقارنة مع المحاصيل الأخرى في الدول العربية على انفراد، لكن لا يعبر عن حقيقة قيم الإنتاج نظرا للاختلاف الشاسع في المساحة بين الدول العربية.

أما عن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الدول العربية، فقد بلغ 0.23 هكتار للفرد سنة 2006 ، ليقارب نظيره العالمي البالغ 0.24 هكتار للفرد، وهذا ما يدل مباشرة على التفاوت الكبير بين عدد السكان، ومساحة الأراضي الزراعية في الدول العربية، ويرتفع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى 0.6 هكتار للفرد في السودان و 0.52 هكتار للفرد في تونس، وهو ما يمثل أكثر من ضعف المتوسط العربي و العالمي.

وبالنسبة لمساحة الغابات والمراعي، فتشير البيانات أن هناك ثبات نسبي في مساحة الغابات و المراعي من 2006 إلى 2007 في الدول العربية[2]، حيث قدرت مساحة الغابات في الدول العربية سنة 2006، بحوالي 92.7 ألف هكتار، وهي لا تمثل سوى 2.4% من مساحة الغابات في العالم، وتتوزع الغابات بكثافة مختلفة بين الدول العربية حيث تستحوذ السودان وحدها على 64.3 ألف هكتار وتمثل 25.7 % من مساحة السودان و 78 % من مساحة الغابات في الدول العربية ، يليها المغرب بحوالي 9.1 ألف هكتار ثم الصومال بـ 9 ألف هكتار ثم الجزائر و السعودية بـ 4.2 ألف هكتار و 2.7 ألف هكتار على التوالي.

في حين تبلغ مساحة الغابات المزالة في الدول العربية حوالي 10.4 ألف هكتار سنويا أي بمعدل 1.32% من مساحة الغابات الكلية ليرتفع بذلك عن معدل الإزالة العالمي البالغ 0.1%

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 17

2 جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سابق، 2008 ، ص 46

سنويا، وتحافظ السودان و الصومال على المرتبة الأولى و الثانية من حيث مساحة الغابات المزالة على مستوى الدول العربية بمساحة تقدر بـ 5900كم مربع و767كم مربع على التوالي.

وتخضع الغابات في معظم الدول العربية لكثير من التعديات والانتهاكات، كالإزالة و الاستغلال التجاري الجائر ، و الحرث و التحطيب ونقص الموارد المائية[1]

ونشير في هذا الصدد إلى أن هناك العديد من الدول العربية التي تسعى لزيادة مساحات الغابات فيها[2].

و تملك الجزائر مساحات غابات تقدر ب 4.2 ألف هكتار وتسعى لزيادة مساحاتها بمعدل 1.8% من المساحة الأصلية للغابات وكذلك تونس تملك 0.65 ألف هكتار أي حوالي 6.5 ألف كلم مربع ويبلغ معدل الزيادة فيها 4.3 %.

في حين تملك سوريا حوالي 6 آلاف كلم مربع وتسعى لزيادة المساحة بمعدل 1.6 % ومصر تملك 1000 كلم مربع وتسعى لزيادة المساحة بمعدل 3.5% وهذا سنة 2005.

ونشير أن معظم دول الخليج لا تملك مساحات غابات تذكر باستثناء السعودية 27 ألف كلم مربع والإمارات 310 كلم مربع، أما المراعي فتقدر مساحتها الإجمالية في الدول العربية بحوالي 468.6 ألف هكتار عام 2006 وتتباين كثافة توزيعها هي الأخرى فيما بين الدول العربية.

حيث يوجد 63 % من مساحة المراعي في الدول العربية في السودان و السعودية تليها الصومال و الجزائر و المغرب بحوالي 21.4 % ، و الجدير بالذكر أن متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من المراعي في الدول العربية لا يتجاوز 5 كلغ من اللحوم الحمراء.

في حين يبلغ متوسط الإنتاجية في الدول المتقدمة 25 كلغ وفي الدول النامية 15 كلغ وهذا في سنة 2006 .

ويرجع انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة الرعوية والممارسات الخاطئة الناجمة عن الرعي الجائر، و المبكر وقلع الشجيرات و الأعشاب وحراثة الأراضي الرعوية وإهمال

1 جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،مرجع سابق، 2008 ص 46

2 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية والمعدل السنوي المزال منها ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص 18

التجديد و التسميد وتكرر فترات الجفاف، وسوء توزيع نقاط الماء واستمرار الاحتطاب بطريقة خاطئة[1]

المطلب الثاني: إمكانيات الدول العربية في عنصر الماء

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة، سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم[2].

ففي حين تمثل مساحة الدول العربية 10.8 % من مساحة العالم ويمثل عدد سكانها حوالي 5% من سكان العالم إلاّ أنها تعد من أفقر المناطق في العالم من حيث موارد المياه، حيث لا تتـعدى حصة الدول العربية 0.7 % من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم و2 % من إجمالي الأمطار المتساقطة في العالم.

ومع استقرار أو ثبات تدفقات المياه مقابل استمرار الزيادة في أعداد السكان تناقص المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه الداخلية و الخارجية* إلى 1446 م^3 سنويا سنة 2005، مقابل 7000 م^3 على مستوى العالمي[3].

هذا وعن نصيب الفرد من المياه الداخلية فقط (المتدفقة من المحيط الجغرافي الداخلي للدول العربية)، وصل متوسط حصة الإنسان العربي في جل البلاد العربية إلى ما يقارب 500 متر مكعب في العام، الملحق (2-4) مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة، وقد بلغت أعداد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائي (أقل من 1000م^3 للفرد سنويا) 19 دولة عربية منها 14 دولة تعاني شحا حقيقيا للمياه إذ لا تكفي المياه المتوفرة سد الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولأن المنطقة العربية تقع جغرافيا ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، فإن 30 % من أراضيها الصالحة للزراعة معرضة للتصحر بسبب نقص المياه[4].

---

1 جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، مرجع سابق، ص 46

2 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ، مرجع سابق ص 77

* المياه الداخلية والخارجية هي المتدفقة من داخل الدول العربية مجتمعة والمياه الخاجية هي المياه المشتركة بين دول عربية وأخرى غير عربية

3 جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008، مرجع سابق، ص 48 بالتصرف.

4 ملفات خاصة، شح المياه في الوطن العربي الخطر القادم، 2008، ص 3 من الموقع: http/ www aljazeera.net

ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار من المياه السطحية الجارية في الدول العربية بالمقارنة مع نظرائها على المستوى العالمي يبلغ 15/1 ومن حيث متوسط المطر السنوي 4,6/1[1] وهذا سنة 2006.[2] هذا ما يعطي بعدا أخر لمشكل الأمن الغذائي في الدول العربية ذلك أن العجز المستمر في الطاقات الإنتاجية ، واللجوء المستمر للعالم الخارجي لسد النقص الغذائي المحلي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم ، ولجوء بعض الدول إلى استغلال الحبوب في إنتاج الوقود، سيزيد الأمور تعقيدا في العالم العربي ويصبح التوسع الزراعي هو المخرج الوحيد وهذا لن يتم إلاّ بحل مشكلة المياه[3]

ويمكن تصنيف مصادر المياه في الدول العربية كما يلي :

❖ **مصادر تقليدية** : تتفرع بدورها إلى مياه سطحية وجوفية

✓ **المياه السطحية**: و تتمثل أساسا في الأمطار و الأنهار ومياه الأودية الموسمية و البحيرات الطبيعية، ويقدر إجمالي الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية بحوالي 296 مليار متر مكعب سنويا وتمثل الموارد المائية السطحية حوالي 85% من إجمالي الموارد المائية في الدول العربية.

- الأمطار : تقدر جملة الهطول السنوي على الأراضي العربية بأكثر من 2200 مليار متر مكعب، إلا أنه نظرا لتفاوت التوزيع على رقعة عريضة تزيد مساحتها عن 14 مليون كلم مربع فإن الأراضي التي يمكن إقامة زراعة مطرية مستقرة عليها و التي تزيد فيها معدلات التساقط السنوية عن 300 ملم هي في حدود 18% من جملة المساحة، مما يعني ضرورة إيجاد مياه للري في أي مناطق أخرى لأي إنتاج زراعي مستقر[4] وقد تتجاوز المعدلات السنوية لهطول الأمطار 1000 ملم في بعض المناطق كجبال لبنان والساحل السوري ومرتفعات اليمن وجنوب السودان، كما تتوزع الأمطار في الوطن العربي بنسبة 60 % تتساقط في فصل الصيف معظمها في حوض السودان والقرن الإفريقي واليمن وموريتانيا و 40 % من مياه الأمطار تهطل في فصل الشتاء

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ، مرجع سابق ص 77
2 نفس المرجع سابق ، ص 44
3 ملفات خاصة، شح المياه في الوطن العربي الخطر القادم، مرجع سابق ، ص 3
4 مجلة التنمية الزراعية في الوطن العربي، قضايا المياه والأمن المائي و البيئي في الوطن العربي، العدد 2 سنة 2003، ص 18

في بلاد المغرب العربي و الشمال الإفريقي وبقية الدول العربية المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط [1]

- الأنهار: ويمكن حصرها في 3 أنهار رئيسية هي:

- نهر النيل: يبلغ طوله 6659 كلم وهو أطول نهر في العالم منبعه بحيرة فيكتوريا وتشترك فيه 10 دول أفريقية هي إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، إريتريا، تنزانيا، بوراندي، أوغندا ، السودان ومصر ونلاحظ أن السودان ومصر هما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان يمر عبرهما نهر النيل إذ تشكل السودان مجرى للنهر ومصر مجراه ومصبه بينما تمثل الدول المشاطئة الأخرى الأصل و المنبع

- نهر دجلة و الفرات : ينبع نهر الفرات في جبال أرمينيا من حوض الأنضول في تركيا ويبلغ طوله 2780 كلم منها 761 كلم في تركيا و650 كلم في سوريا و1200 كلم في العراق ثم يلتقي بنهر دجلة في البصرة ليشكلا شط العرب وتعتمد عليه سوريا و العراق بشكل كبير حيث أقيمت حوله سدود عديدة.

نهر دجلة يبلغ طوله 1950 كلم ، 342 كلم منها في تركيا و 379 كلم بمثابة حدود بين سوريا وتركيا، 13 كلم بمثابة حدود بين سوريا والعراق و 1408 كلم في العراق، منبعه جبال طوروس في تركيا ويعد الأخر مصدر لعدة سدود في العراق

- نهر الأردن يمتد على طول 360 كلم تشترك فيه الأردن سوريا، فلسطين، لبنان، (إسرائيل) ومنبعه جبال الحاصباني في لبنان ليصب في البحر الميت.

- مياه الأودية الموسمية : رغم عدم وجود مسح دقيق لعدد وكميات المياه التي توفرها هذه الأودية و البحيرات، إلا أنها تمثل شبكة متباينة الكثافة بين مختلف الدول العربية ، إذ أن المعلومات الأولية تشير إلى أن قدراتها المائية تتجاوز في مجملها عشرات المليارات من الأمتار المكعبة

✓ **المياه الجوفية** : يقدر مخزون المياه الجوفية في الدول العربية بحوالي 7.7 ألف مليار متر مكعب، يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار متر مكعب ، يستغل منها

1 ملفات خاصة، شح المياه في الوطن العربي الخطر القادم، مرجع سابق ص 1

حوالي 26 مليار متر مكعب سنويا[1]؛ وتشكل معظم المياه الجوفية في الدول العربية ثلاث أحواض كبيرة وهي :

- حوض النوبة : بين مصر وليبيا و السودان وتصل مساحته إلى 1.8 مليون كلم مربع
- حوض العرق الشرقي : الواقع جنوب الأطلسي في الجزائر ويمتد إلى تونس
- حوض الديسي ويقع بين الأردن ولبنان

❖ **مصادر غير تقليدية**: وتشمل معالجات مياه الصرف بأنواعها (الزراعي، الصحي، الصناعي) و تحلية المياه المالحة وتستخدم المياه المعالجة عادة في ري المحاصيل والبساتين ، وبدرجة اقل في المزارع السمكية وسقي الماشية[2] وعادة ما تستثنى من أغراض الشرب، توخيا للحذر وأكثر الدول العربية المستعملة للمياه المعالجة هي مصر، تونس، المغرب ، الأردن ، ودول الخليج .

كما أن هناك بعض المصادر غير التقليدية للمياه لكن تم تجريبها على نطاق ضيق في بعض الدول العربية إما بسبب ارتفاع التكاليف أو نقص التقنية المستخدمة في توفيرها وأبرزها : تقنية بذر السحب أو استزراعها ، وتم تطبيقها في ليبيا وكذا تقنية جلب المياه أو نقل الجبال الجليدية عبر ناقلات النفط الضخمة وقامت بهذه المحاولة السعودية ، وتقنية الحد من التبخر باستخدام الأغطية أو الحواجز لتغطية سطح الأرض لمنع تبخر الماء من التربة .

ولكن في خضم كل هذه المعطيات، يبقى استخدام المياه بكفاءة ودون هدر، هو الدعم الأساسي للمحافظة على مصادر المياه وزيادة المعروض منها.

خاصة إذا علمنا أن 88 % من المياه السطحية و التي تمثل 85 % من مصادر المياه في الدول العربية تستخدم لأغراض الزراعة ومساحة الأراضي الزراعية التي يتم فيها استخدام نظام الري السطحي تمثل 75 % من مجموع الأراضي المروية في الدول العربية.

و كفاءة استخدام مياه الري في معظم الدول العربية يتراوح ما بين 50% و 60 %.

ولهذا تعد محدودية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد خاصة الماء و التدني الواضح في كفاءة المستخدم منها تحديا شديد الوطأة على برامج تنمية الزراعة العربية.

1 جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008، مرجع سابق ، ص 49

2 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التنمية الزراعية العربية المستدامة ، مرجع سابق، ص 79

وإذا كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمرا أكثر صعوبة وأعلى تكلفة فإن تنظيم إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط وتنفيذ السياسات وبرامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمرا ممكنا[1].

وكما جاء في تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2006، يمكن تصنيف مصادر المياه في الدول العربية وفق مصدر تدفقها إلى مياه داخلية و خارجية، كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا.

والملحق رقم (2-4) يبين لنا كمية تدفق المياه الداخلية والخارجية للدول العربية مع نصيب الفرد من المياه الداخلية.

حيث يتضح أنّ اعتماد الدول العربية على مصادر المياه المتدفقة من الخارج ، يتجلى بقوة في السودان بـ 119 مليار م^3 بالمقارنة مع المياه المتدفقة من الداخل و المقدرة بـ 30 مليار م^3. ثم العراق بكمية تدفق من المياه الخارجية تقدر بـحوالي 80 مليار م^3 مقابل 35 مليار م^3 من المياه المتدفقة من الداخل، تليها مصر بـ 66.7 مليار م^3 من الخارج مقابل 2 مليار م^3 فقط من الداخل ثم موريتانيا بـ 11 مليار م^3 من المياه المتدفقة من الخارج مع عدم وجود مياه سطحية متدفقة من الداخل؛ كما تشير البيانات إلى وجود 6 دول عربية وهي : الإمارات ، البحرين، جيبوتي، فلسطين*، قطر، الكويت، لا تتوفر على تدفقات مياه داخلية ، وتعتمد بشكل أساسي على المياه الجوفية والمصادر غير التقليدية.

في حين توجد 8 دول عربية أخرى تقل فيها كمية المياه المتدفقة داخليا عن 5 مليار م^3 وهي الأردن، تونس، السعودية، عمان، ليبيا، مصر، موريتانيا، واليمن، ونشير في هذا الصدد إلى أن 90 % من مياه البحر المحلاة المنتجة في الدول العربية تتركز في دول الخليج ذلك أن 75% من حاجاتهم للمياه يتم توفيرها من مياه البحر المحلاة.

كما تشير دراسة أمريكية إلى أن 35% من إجمالي محطات إزالة الملوحة من مياه البحر في العالم و 65% من إجمالي الطاقات المتاحة لها عالميا موجودة في العالم العربي خاصة في الجزيرة العربية[2]

---

1 نفس المرجع سابق، ص 7

* نظرا للحدود التي وضعها الاحتلال .

2 ملفات خاصة، شح المياه في الوطن العربي الخطر القادم، مرجع سابق، ص 2

أمّا متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية في الدول العربية فيقدر بـ435 م^3 فقط بالمقارنة مع 6719 م^3 على مستوى العالم وهذا في سنة 2005.

وبالعودة إلى كميات المياه المتدفقة من المصادر المختلفة بالنسبة للدول العربية يتضح أنه في سنة 2005 قدرت نسبة المياه المتدفقة من مصادر داخل الدول العربية 30% من إجمالي المياه المتدفقة في الدول العربية بينما تمثل نسبة المياه المتدفقة من دول أخرى خارج الدول العربية بـ 70 % من إجمالي المياه المتدفقة في الدول العربية ومن هنا تبرز خطورة المشاركة في المياه مع دول أخرى لأن :

حقوق الدول العربية في نسبة مقدرة من الموارد المائية السطحية المشتركة ، خاضع لمحددات واعتبارات خارجية ، خاصة إذا أحجمت الدول غير العربية المتشاطئة عن إبرام اتفاقيات أو معاهدات للتقسيم العادل والمنصف لهذه الموارد مع الدول العربية، أو عمدت إلى خلق وضع غير مواتي للمصالح العربية بتشييد منشآت مائية في الأحباس العليا تلحق ضررا بالغا بالأوضاع العربية في الأحباس السفلى[1]

المطلب الثالث: إمكانيات الدول العربية في عنصر العمالة

يعتبر انخفاض مستويات المعيشة في الأرياف و تدني الخدمات الاجتماعية سببا لاستمرار الهجرة من الأرياف إلى المدن أملا في تحسين ظروف المعيشة وارتفاع الدخول.

وحسب البيانات الصادرة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008 فقد بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية حوالي 130 مليون نسمة سنة 2006 أي بنسبة 41.9% من إجمالي عدد السكان.

في حين كانت هذه النسبة سنة 2005 تقدر بـ 42.3 % وبلغ حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي 32.5 مليون عامل سنة 2006 ويمثل هذا العدد نسبة 27.7% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية. يقومون بإعالة حوالي 87.7 مليون نسمة وهم عدد السكان الزراعيون الذين يعتمدون في إعالتهم على النشاط الزراعي؛

كما وأن العمالة الزراعية في الدول العربية تتصف بما يلي :

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلة التنمية الزراعية في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص 17

- أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي عرفت انخفاضا في السنوات الأخيرة على مستوى معظم الدول العربية باستثناء البحرين و التي ارتفعت فيها العمالة الزراعية من 0.8 % سنة 2005 إلى 1.1 % سنة 2006، و العراق من 7.9 % سنة 2005 إلى 8.4 % سنة 2006 وعمان من 28.6% إلى 29.9 % و المغرب من 32.4% إلى 35.7 % في نفس السنوات

- هناك تفاوت كبير في حجم العمالة الزراعية بين الدول العربية ففي حين تتجاوز هذه النسبة ثلاث أرباع العمالة الكلية في جيبوتي أي بمعدل 75.7 % وأكثر من النصف في السودان بمعدل 56.4%، تنخفض هذه النسبة إلى أقل من 30 % في كل من موريتانيا، اليمن، المغرب ومصر ويستمر انخفاض نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية في الدول العربية لتسجل الحدود الدنيا في كل من الكويت و البحرين وقطر بنسب 1.8 % و 1.1 % و1.1 % على التوالي، ونشير إلى الاختلاف الواضح بين الإحصائيات الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد و الإحصائيات الصادرة عن التقرير السنوي لمنظمة الزراعة العربية فيما يتعلق بنسب سكان الريف، ونسب العمالة الزراعية؛ الملحق رقم (2-5) العمالة في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة(2004-2006).

❖ المرأة و النشاط الزراعي :

إن نساء الريف في العالم تشكلن قوة أساسية وحيوية في العمليات الإنتاجية التنموية ومختلف الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية وهن يحققن نسبة 35 % إلى 45 % من الناتج المحلي[1]

وتشير بيانات سنة 2006 أن مساهمة المرأة الريفية في إنتاج الغذاء بلغت مابين 70 % إلى 80% في إفريقيا و65 % في أسيا و50 % في الدول العربية و45 % في أمريكا اللاتينية.

و بالنسبة للدول العربية، هناك من يشكك في مدى صحة هذه المعلومات، أي أنها لا تعكس حقيقة مساهمة المرأة الريفية في النشاط الزراعي في الدول العربية التي تمثل فيها الناتج الزراعي أهمية نسبية فنسب النساء العاملات في البيئة الريفية مرتفعة رغم الظروف الصعبة التي تعانيها المرأة في الأرياف.

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في النهوض بالأسرة العربية الريفية، العدد 2 ، 2002 ، الخرطوم ، ص 54

فالنساء الريفيات تعانين من عدم المساواة مع الرجل، كضعف حقوق المرأة تجاه تملك الأرض، وصعوبة حصولها على الموارد ذات الملكية العامة، والقصور في تأمين التمويل مستويات التعليم المنخفضة بين أوساط النساء الريفيات

هذا ويبقى تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية ضرورة ملحة لإيقاف تسارع الهجرة من الريف و الحد من الضغط على المدن وذلك من خلال إلغاء الفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة بين الحضر و الريف.

حيث أثبتت الدراسات أن نسب الفقر وصلت إلى 44.6 % بين سكان الأرياف العربية (من بين 12 دولة عربية سنة 2005)[1]

❖ إنتاجية العامل الزراعي العربي

إنّ مؤشر إنتاجية العامل الزراعي يعكس المهارة في الأداء الإنتاجي أو الكفاءة الإنتاجية لهذا العامل، كما يمكن أن يعبر عن مدى استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي.

وتشير البيانات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، من خلال الملحق رقم (2-6) أن متوسط إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية بلغ 2405 دولار سنة 2005 بعد أن كانت 2244 دولار عام 2004.

وتشير البيانات أن إنتاجية العامل الزراعي بلغت حوالي 44 ألف دولار في الإمارات ولبنان وانخفضت حتى 248 دولار و80 دولار في كل من الصومال وجيبوتي على التوالي سنة 2005 وجدير بالذكر أن إنتاجية العامل الزراعي في الدول الأوروبية وأمريكا تفوق نظيرتها العربية بأكثر من عشرة أضعاف[2].

كما يتميز عنصر العمل في القطاع الزراعي في أغلب الدول العربية، بانخفاض مستوى المهارة، وانتشار البطالة المقنعة؛ ممّا يشير إلى تزايد كثافة العمل على وحدة الأرض وهذا يعني أن سياسات العمل الزراعي في معظم الدول العربية لم تسع لاستثمار الميكنة الزراعية في نطاق يؤثر في عرض العمل الزراعي[3].

1 جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، مرجع سابق، ص51
2 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2007، مرجع سابق، ص 1
3 سالم توفيق النجفي ، مرجع سابق، ص48

هذا وقد بلغ نصيب كلّ 1000 هكتار من الأراضي الزراعية في الدول العربية من استخدام الميكنة 7.2 % جرار سنة 2005 وبالمقابل بلغ معدل الاستخدام العالمي للجرارات في نفس السنة 18 جرار لكل 1000هكتار أي أن نسبة استخدام الميكنة في الدول العربية لم تتعدى 40% من نظيرتها على مستوى العالم ويتفاوت هذا المعدل بشكل ملحوظ بين الدول العربية حيث سجل أقصى حد في فلسطين بمعدل 41 جرّار لكل 1000 هكتار* وتليها سوريا بمعدل 30 جرار لكل 1000 هكتار ويفوق معدل استعمال الميكنة في كل من مصر ولبنان بالإضافة إلى فلسطين وسوريا المعدل العالمي في حين ينخفض إلى الحدود الدنيا في السودان حيث يستخدم جرار واحد لأكثر من 1000 هكتار، كما هو الآمر في كل من الإمارات، الصومال، موريتانيا.

وتتعدد الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة بين ارتفاع كثافة اليد العاملة على وحدة المساحة الزراعية التي تتوفر عليها بعض الدول العربية، إما لأسباب طبيعية كما رأينا أو لأسباب اقتصادية تتمثل أساسا في الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى على حساب الزراعة.

المبحث الثاني : مؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية

المطلب الأول : الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

لقد ساهمت الظروف المناخية المناسبة، وسقوط الأمطار بكميات معتبرة في العديد من الدول ذات الموارد الزراعية الكبيرة في النمو المتزايد للناتج الزراعي العربي، خلال الثلاث سنوات الماضية؛ فقد ارتفع الناتج الزراعي للدول العربية بالأسعار الجارية من حوالي 80 مليار دولار سنة 2006 إلى 89.7 مليار دولار سنة 2007 أي بمعدل نمو وصل 11.9%، و يعتبر هذا المعدل أقل من المعدل الذي سجل في سنة 2006 حيث قدر ب 13.4 % وأعلى من معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000-2007 والذي بلغ 6.9% .

وفد رافق هذا الارتفاع في قيمة الناتج الزراعي ارتفاع مماثل في نصيب الفرد منه، حيث ارتفع من 230 دولار سنة 2005 إلى 260 دولار في سنة 2006 ثم 284 دولار سنة 2007

* نلاحظ أن هذه الإحصائية متناقضة مع الواقع، وهنا يبرز التساؤل مرة أخرى على أي أساس تم احتساب المساحات الزراعية الفلسطينية

فهناك العديد من الدول العربية التي تسعى لتطوير الإنتاج الزراعي من خلال زيادة استخدام التقنيات الزراعية الحديثة مثل:

تجربة مصر في استخدام الزراعة الطبيعية الذاتية في قـطاع إنتــاج القطن في مساحة تقدر بـ 80% من مساحة القطن المزروعة و التي تقضي بخفض استخدام المبيدات إلى 10% من الكميات المستخدمة سابقا لنفس المساحات مما أدى إلى رفع الإنتاجية بنسبة 30 %[1].

وكذلك محاولة مصر التخلص من المخلفات العضوية الأولية في مياه الصرف الصحي ومعالجتها في إطار توسيع مصادر المياه غير التقليدية وطبقت هذه التجربة في معظم مدن القاهرة ومثلت نتائج هذه التجارب دعما لقاعدة بيانات الإرشاد الزراعي بالنسبة لكل الدول العربية؛ وفي نفس السياق حاولت (الأردن خلال الخمس سنوات الماضية تجميع مياه الصرف الصحي و الصناعي و الزراعي ومعالجتها بما يضمن إعادة استخدامها في أغراض الزراعة وتربية الأسماك، باستثناء الاستخدامات المنزلية.)

(وفي الجزائر نجد محاولة تجديد مساحات الغابات من خلال تطبيق المخطط الوطني لإعادة التشجير، والذي يرمي بالدرجة الأولى إلى تطوير الموارد الأرضية (الغابية والرعوية)، كما نجد الكثير من البرامج التي يتم تنفيذها و التخطيط لها في معظم الدول العربية).

لكن كلّ هذه النتائج التي تم تحقيقها من خلال هذه المشاريع وبالإضافة إلى تطبيق سياسات تحرير الأسعار وتشجيع القطاع الخاص في الدول العربية سعيا منها لتطوير الإنتاج الزراعي، تصطدم بالأرقام التي تعبر عن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، أو مكانة القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي لمعظم الدول العربية حتى الزراعية منها أو ذات الموارد الزراعية الهامة.

فحسب البيانات الواردة في الملحق رقم (2-7) يتضح انخفاض نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملفت فمن 8.3% سنة 2000 إلى 6.2% سنة 2006 ثم 6.1% سنة 2007، وتشير البيانات المتاحة أنّ هناك تفاوت كبير بين الدول العربية فيما يتعلق بمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، 2007، مرجع سابق، ص 60

حيث يأتي السودان في مقدمة الدول العربية من حيث أهمية القطاع الزراعي، فقد بلغت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007 حوالي 28.3 % و قد كان الناتج الزراعي في السودان قد حقق أعلى معدل نمو قدر بـ 19.9 % في نفس السنة .

تليه سوريا بمعدل نمو قدر بـ 18.9% و بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها 20 %، ثم مصر حيث بلغ معدل نمو الناتج الزراعي 16.7% وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 13 % في نفس السنة.

وبالنسبة للمغرب، فرغم انخفاض الناتج الزراعي بنسبة 2.5 % سنة 2007 إلاّ أنه مازال يساهم بنسبة 12.1 % في الناتج المحلي الإجمالي .

أما عن الجزائر فرغم أنها تصدرت قائمة الدول العربية من حيث معدل نمو الناتج الزراعي بنسبة 17.2 % سنة 2007 إلاّ أن مساهمة الناتج الزراعي لم تتجاوز 2.3 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يدل على أن أداء القطاع الزراعي في الدول النفطية ذات الموارد الزراعية لم يرقى إلى مستوى القطاعات الأخرى وعلى رأسها الصناعات الاستخراجية.

ويبقى أن نشير إلى أنّ مجموع الناتج الزراعي لستة دول عربية وهي السودان، سوريا، مصر، الجزائر، المغرب و السعودية، يمثل 79 % من الناتج الزراعي العربي سنة2007 الملحق (2-8) الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (2000 و 2005- 2007).

المطلب الثاني : الإنتاج الزراعي في الدول العربية

تشير البيانات المتعلقة بإنتاج المحاصيل الزراعية من خلال الملحق رقم (2-9) تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (2000 – 2005 و 2007) أنّ هناك تحسن عام في إنتاج معظم المحاصيل الزراعية في الدول العربية؛ حيث ارتفع محصول الحبوب من 60.5 ألف طن سنة 2006؛ إلى 61.4 ألف طن سنة 2007، وذلك راجع إلى أنّ هذا الارتفاع في الإنتاج رافقه ارتفاع في المساحة المحصولية بمعدل 4.8 % في نفس الفترة (رغم انخفاض الغلة من حوالي 2كلغ للهكتار إلى 1.8 كلغ للهكتار أي بانخفاض قدره 3.3%)، لتشغل بذلك مساحة الحبوب 68% من إجمالي المساحة المحصولية ما يبين عدم التوازن بين نمو الإنتاج 1.4% و نمو المساحة المحصولية 4.8% وبالنسبة للقمح سجل ارتفاع بسيط في الإنتاج من 31.2 ألف طن سنة 2006 إلى حوالي 31.3 ألف طن سنة 2007؛ وهذا رغم ارتفاع المساحة المحصولية

بنسبة 7 % والسبب في ذلك هو انخفاض الغلة بالنسبة للقمح بنسبة 6.2 % في سنة 2007 وأعلى معدل نمو سجل في مجموعة الحبوب قدر بـ 6.3 % في إنتاج الشعير، حيث قدّر الإنتاج سنة 2006 بـ 6.6 ألف طن وارتفع إلى أكثر من 7 ألاف طن سنة 2007، وهذا رغم انخفاض المساحة المحصولية بنسبة 0.1 % سنة 2007 بالمقارنة مع سنة 2006، وما دفع إلى ارتفاع الإنتاج هو ارتفاع نسبة الغلة بنسبة 6.4 % من سنة 2006 إلى 2007.

وارتفع إنتاج البذور الزيتية بنسبة 18.3 % فبعد ما حقق حوالي 5.6 ألف طن سنة 2006 ارتفع إلى حوالي 7 ألاف طن سنة 2007 بسبب ارتفاع الغلة بنسبة 16% تقريبا.

كما ارتفع إنتاج الخضر وقصب السكر بنسبة 3 % و 2.3 % على التوالي في حين سجلت البقوليات انخفاضا في معدلات الإنتاج بنسبة 1.6 % بسبب تراجع الغلة بنسبة 4 % وهذا رغم ارتفاع المساحة المحصولية بنسبة 2.6 % كما تراجع إنتاج الفاكهة والألياف بنسب 3.4% و 0.5% نظرا لتراجع الغلة بنسب 1.8% و7.1 % على التوالي وهذا في سنة 2007.

نلاحظ أن هناك بعض الزيادات في إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية في سنة 2007 بالمقارنة مع سنة 2000 بسبب تحسن مستويات الغلة هذا ما يفسر إدخال المزيد من التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي كتحسين البذور و الأسمدة، واستخدام المكننة الزراعية.

لكن يبقى السؤال المطروح هل استطاع الإنتاج الزراعي في الدول العربية أن يغطي الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية؛ و يمكن أن نستشرف الإجابة من خلال تحليلينا لمعطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (2) الصادرات و الواردات الزراعية العربية (2000- 2006)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	**النمو السنوي (%)**	
								2002 - 2006	2005 - 2006
الصادرات	6.9	6.7	7.5	7.9	10.0	10.1	11.5	9.0	14.3
الواردات	29.5	26.3	28.7	29.2	39.8	35.7	36.6	3.7	2.5
العجز (صافي الواردات)	22.6	19.5	21.2	21.4	22.6	25.6	25.0	1.7	2.1-
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	23.3	25.7	26.1	26.9	30.5	28.3	1.6		

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق ، 2008 ص 59

هناك عدة عوامل يمكنها التأثير في قيم الصادرات و الواردات الزراعية العربية فبالإضافة إلى الإمكانات الزراعية للدولة نجد مستويات الدخول التي تؤثر في الاستهلاك أو الإنفاق، و السياسات التسعيرية التي تؤثر بشكل مباشر في الأسعار النهائية للمنتوج الزراعي مما يحدد قدرته التنافسية وكذلك توافق جودة المنتوج الزراعي مع المعايير العالمية للجودة وغيرها من الأسباب المباشرة وغير المباشرة.

وبالنسبة للصادرات الزراعية العربية نلاحظ أنها حققت تحسنا متتاليا منذ سنة 2001 وبمعدل نمو سنوي قدره 9 % للفترة مابين 2000-2006 وفي سنة 2005 بلغت قيمة الصادرات 10.1 مليار دولار ثم ارتفعت إلى 11.5 مليار دولار سنة 2006 أي بمعدل نمو 14.3% سنة 2006 وتشير البيانات إلى أن الارتفاع الكلي في قيمة الصادرات الزراعية العربية سنة 2007 والذي بلغ حوالي 11.5 مليار كان مرفقا بارتفاع الصادرات في 5 دول عربية وهي على التوالي تونس، وسجلت صادراتها الزراعية حوالي 1.8 مليار دولار، سوريا والمغرب حوالي 1.5 مليار دولار ثم السعودية ومصر حوالي 1.3 مليار و واحد مليار دولار على التوالي.

وتشكل صادرات هذه الدول مجتمعة حوالي 63 % من إجمالي الصادرات الزراعية العربية منذ سنة 2001 لكن بالنسبة للواردات فقد سجلت قيما أكثر ارتفاعا وباستمرار بالمقارنة مع الصادرات باستثناء سنة 2005 حيث انخفضت قيمة الواردات الزراعية العربية إلى 35.7 مليار دولار بعدما سجلت في سنة 2004 حوالي 40 مليار دولار لكن عادت لترتفع سنة 2006 إلى 36.6 مليار دولار لتحقق بذلك معدل نمو قدر ب 2.5 % وهو أقل من معدل النمو السنوي للفترة 2000 -2006 والذي قدر بـ 3.7 %

وبالنسبة لمعدل نمو الواردات في الدول العربية فقد بلغ أقصاه في الكويت بـ 17.8 % وتليها الأردن و الصومال بـ 14.3 % ثم السعودية بـ 10.3 % سنة 2006، ثم انخفض هذا المعدل ليتراوح بين 6 إلى 8 % في كل من البحرين، العراق ومصر.

أما الإمارات والجزائر وجيبوتي و السودان وفلسطين ولبنان فقد تراوح معدل نمو واردتها بين2 % و 3 %، وبالمقابل حققت كل من اليمن، موريتانيا، المغرب، ليبيا، عمان، سوريا، تونس تراجعا في معدل نمو وارداتها تراوح بين 2.3 % و 2.8 % واحتلت السعودية و الجزائر

ومصر المراتب الثلاثة الأولى من حيث استيرادها للمنتجات الزراعية بقيم 9.6 مليار دولار 4.3 مليار دولار، 3.1 مليار دولار على التوالي سنة 2006.

وكتحصيل حاصل للاختلال بين الصادرات و الواردات الزراعية العربية فيبقى العجز هو الصفة المميزة للميزان التجاري الزراعي في الدول العربية؛ فرغم تراجع هذا العجز من سنة 2000 إلى 2001 بقيمة 3.1 مليار دولار وبقيمة 0.6 مليار من سنة 2005 إلى سنة 2006 أي بانخفاض نسبة 2.1 % إلاّ أنّ العجز بقي في حدود 25 مليار دولار سنة 2006.

وبالنسبة للدول التي حققت فائضا في ميزانها التجاري الزراعي سنة 2006 فهي سوريا، تونس، موريتانيا، بقيمة 473 مليون دولار، 460 مليون دولار، 353 مليون دولار على التوالي.

أمّا باقي الدول العربية فتراوح عجز ميزانها التجاري الزراعي بين حوالي 8 مليار دولار في السعودية كأقصى حد ثم الجزائر بـ 4.5 مليار دولار و 0.02 مليار دولار في الصومال كحد أدنى وهذا في سنة 2006.

وفيما يتعلق بهيكل الصادرات و الواردات الزراعية العربية تتصدر الأسماك والخضروات و الفاكهة والزيتون النباتية قائمة الصادرات الزراعية العربية ، بينما تتصدر مجموعة الألبان واللحوم قائمة الواردات الزراعية العربية[1]

المطلب الثالث : الإنتاج الحيواني في الدول العربية

باستثناء اللحوم الحمراء حققت الدول العربية معدلات نمو معتبرة في الإنتاج الحيواني سنة 2007؛ حيث تطور إنتاج اللحوم و الألبان بمعدل 3.4 % و 4.9 % على التوالي، وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع نمو إنتاج الأبقار والجاموس بمعدل 5.9 % والأغنام والماعز بمعدل 5.3 % أما الإبل فلم يتجاوز معدل نموها 2.7 وهذا في سنة 2007 ؛ وبالنسبة للحوم البيضاء والبيض فقد حققت أعلى معدلات النمو في سنة 2007 بالمقارنة مع 2006 وبلغت 8.3 % و 7.5 % على التوالي؛ وعموما يمكننا القول أن الثروة الحيوانية هي إحدى الركائز الأساسية للإنتاج الزراعي في الوطن العربي، لاسيما أنها تتسم بالغنى و التنوع إلى حد كبير، ولا تعد هذه الثروة مصدرا للنمو الاقتصادي الزراعي فحسب وإنما هي عامل من عوامل الاستقرار

1 جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، مرجع سابق، ص62

الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الريفي، خاصة في الدول التي تعد حيازة الحيوانات الزراعية فيها نمطا أساسيا وسائدا في النظام الأسري المزرعي[1]، حيث تجاوز عدد رؤوس الثروة الحيوانية 394 مليون رأس هذا باستثناء الدواب (الخيل والبغال والحمير) .

وعلى الرغم من ضخامة الثروة الحيوانية في الوطن العربي و إمكاناتها الإنتاجية، فإن الإنتاج الحيواني لا يفي بالاحتياجات المتزايدة للسكان العرب ذلك أنّ الدول العربية لا تعاني من نقص في أعداد الحيوانات الزراعية وإنّما من تدني كفاءتها الإنتاجية[2]

فإنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية مازالت منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى ،حيث تمثل 33 %من مستوى إنتاجية الأبقار في استراليا وحوالي 20 % مستواها في الولايات المتحدة الأمريكية و15 % و35 % من مستواها في كلّ من أوربا والدول النامية على التوالي، وبالمقابل تعتبر إنتاجية الأغنام والماعز من اللحوم جيدة حيث تتجاوز المستويات العالمية بنسبة الثلث[3] الملحق رقم (2-10) تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي.

فرغم محاولة الدول العربية إدخال الوسائل الحديثة في تربية وتوليد الحيوانات والتركيز على مجال التغذية والتناسل والخدمات البيطرية ، إلاّ أنّ قطاع الإنتاج الحيواني يبقى يعاني جملة من العراقيل أبرزها تدهور الغطاء النباتي في المساحات الرعوية كما ونوعا نتيجة للرعي الجائر مما يؤدي بالضرورة إلى نقص الموارد العلفية التي تخضع لنسب تساقط الأمطار.

بالإضافة إلى أن هذا القطاع لم يحض بنفس الدعم الحكومي الذي حضيت به القطاعات الأخرى كإنتاج الحبوب فضلا عن تدني مستويات البحث العلمي الزراعي عموما وندرتها في قطاع الإنتاج الحيواني.

ومن أهم معوقات تنمية الثروة الحيوانية، الضعف النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية بالمقارنة مع تسويق وتصنيع المنتجات النباتية ومن ثمّة ضعف التكامل بين القطاع الأولي في الثروة الحيوانية وحلقات ما بعد مرحلة الإنتاج الأولي[4]

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، مرجع سابق، ص9
2 نفس المرجع السابق، ص 93
3 جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 مرجع سابق، ص 57
4 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، مرجع سابق، ص 94

إنتاج الأسماك في الدول العربية :

تتمتع الدول العربية بميزة نسبية غير مستغلة بكفاءة على صعيد الثروة السمكية، إذ أنها تنطوي على إمكانيات هائلة تتمثل في سواحل بحرية عربية يبلغ طولها حوالي 22.4 ألف كلم تتوزع كما يلي:

المنطقة الأولى: يبلغ طولها 4.9 ألف كلم وتشمل السواحل المطلة على المحيط الهندي وإقليم عدن وتضم سواحل كلّ من الإمارات، البحرين، السعودية، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت واليمن.

المنطقة الثانية: طولها 6.5 ألف كلم وهي منطقة سواحل البحر الأحمر وتشمل سواحل: الأردن، جيبوتي، السعودية، السودان، مصر، اليمن.

المنطقة الثالثة: وتمتد على طول 7 آلاف كلم وهي سواحل منطقة البحر الأبيض المتوسط وتضم سواحل كلّ من: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، لبنان، سوريا، فلسطين.

وأخيرا المنطقة الرابعة: السواحل المطلة على المحيط الأطلسي ويقدر طولها بـ 4 آلاف كلم وتضم كلّ من سواحل المغرب وموريتانيا أما عن المياه الداخلية التي تمثل مصدرا للإنتاج السمكي في الدول العربية فتمتد عبر 16.6 ألف كلم من الأنهار الداخلية و 2.4 مليون هكتار تمثل مساحة الخزانات و السدود السطحية ويقدر حجم المخزون السمكي في الدول العربية بـ 8.2 مليون طن يوجد منه 7.7 مليون طن في المياه الإقليمية (البحرية) و 0.5 مليون طن في المياه الداخلية؛ و لا تزيد نسبة استغلال هذا المخزون عن 70 %، وتشير بيانات سنة 2007، أن هناك تحسن عام في إنتاج السمك بمعدل نمو قدره 3.8% سنة 2007 وبكمية بلغت 3.6مليون طن أي ما يمثل 44.1% من المخزون السمكي ما يشير إلى تدني مستويات كفاءة الإنتاج والتي لم تتعد نسبة 63.4% من الطاقة الإنتاجية الممكنة؛ وهناك عدة عوامل تتحكم في كفاءة عمليات الصيد، ويرجع ضعف استغلال الكثير من إمكانيات الموارد السمكية المتاحة من الدول العربية يرجع في المقام الأول إلى تدني حالة البنية الأساسية المتعلقة بالصيد، و في هذا الصدد يعد توفير مناطق وموانئ مؤهلة وآمنة لقوارب وسفن الصيادين من أساسيات تنمية القطاع السمكي، ويعتمد تطوير عمليات الإنتاج والتسويق السمكي على وجود موانئ يتوافر

فيها خدمات وعناصر رئيسة مساندة كمصانع الثلج والرافعات وورش صيانة المحركات وإصلاح القوارب ومحطات التزويد بالوقود ومخازن التبريد والتخزين وسيارات النقل[1].

وعلى الصعيد القطري فتتباين معدلات الإنتاج بين الدول التي حققت تحسنا في معدلات إنتاجها والتي تراوحت بين 31.3 % في عمان و4.2 % في المغرب واليمن من جهة وبين الدول التي حققت تراجعا في معدلات الإنتاج أي معدلات نمو سالبة وعلى رأسها قطر27.3% والجزائر بنسبة 16.6 %. وتبقى المغرب ومصر ثم موريتانيا تتصدر قائمة الدول العربية من حيث إنتاج السمك في سنة 2007 بكميات قدرت بـ 923.4 ألف طن و713 ألف طن على التوالي.

المطلب الرابع : الفجوة الغذائية في الدول العربية

بلغ إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 18 مليار دولار سنة 2006 أي بارتفاع بسيط قدره 0.2 %، وقد تراجعت قيمة الفجوة الغذائية في مجموع السلع الغذائية الرئيسية وعلى رأسها البطاطا بقيمة 47.9 % مما حقق اكتفاءا ذاتيا في هذه السلعة.

مجموعة الحبوب تراجعت فيها قيمة الفجوة الغذائية بنسبة 6.4 % مما أدى إلى تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي في هذه المجموعة من 49.7 % إلى 56.3 %.

فبالنسبة للقمح تراجعت الفجوة الغذائية بنسبة 6.2 % و تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي من 50 % إلى 58 %.

أما الشعير فتحسنت نسبة الاكتفاء به من 32 % إلى 41.6 % بالمقابل انخفضت قيمة الفجوة الغذائية بنسبة 2 % وبالنسبة لمجموعة البقوليات، تراجعت الفجوة الغذائية بنسبة 5.7 % ليتحسن معدل الاكتفاء الذاتي من 56 % إلى حوالي 60 % وفي الفاكهة واللحوم تراجع نسب الفجوة الغذائية بمعدل 5.3 % و 7.2 % على التوالي .

أمّا المجموعات السلعية التي عرفت ارتفاعا في نسب الفجوة الغذائية وبالتالي تراجعا في نسب الاكتفاء الذاتي فهي على التوالي السكر، الزيوت، الشحوم، الخضروات والألبان والبيض بنسب تراوحت بين 4.7 % و 49.8 % .

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، مرجع سابق ص 95

ونلاحظ من الملحق أنه تم تحقيق فائض في مجموعتين سلعيتين هما الخضروات والأسماك بقيمة 70 مليون دولار و 1.4 مليار دولار، أمّا باقي المجموعة السلعية فحققت عجزا مستمرا رغم تحسن نسب الاكتفاء الذاتي الملحق رقم (2-11) الفجوة الغذائية العربية للمجموعة السلعية الرئيسية.

المبحث الثالث : السياسات الزراعية في الدول العربية

المطلب الأول : سياسة الإصلاحات ونتائجها

سادت في فترة الثمانينات قناعة لدى العديد من الدول العربية بإعادة النظر في سياستها الاقتصادية والزراعية فأقبلت معظمها على اعتماد وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وقد تزامنت وتضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية في خلق الظروف التي أبرزت الحاجة إلى الدفع بهذا الاتجاه، فعلى الصعيد الداخلي كان الانخفاض المستمر لمستويات الإنتاج في مختلف القطاعات سببا في إحراز عجز متنامي في موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم والمديونية وتراجع الاكتفاء الذاتي مما أدى إلى خلق شعور بعدم الرضا عن النهج الاقتصادي المتبع.

أما على الصعيد الخارجي، فقد تزامن انهيار الإتحاد السوفياتي مع تعاظم قوة التكتلات الاقتصادية ، خاصة الإتحاد الأوروبي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وامتداد الهيمنة الأمريكية وغيرها من المتغيرات أدت إلى تعرض الدول النامية بما فيها الدول العربية إلى ضغوطات اقتصادية وسياسية مثل الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي مقابل الحصول على قروض جديدة وكانت هذه الإصلاحات محور الشروط.

و قبل الخوض في مضمون الإصلاحات أو سياسات التصحيح الهيكلي ومدى نجاعتها لجدير بالذكر إنّ ضمان مناخ ملائم وتوفـير الظروف المناسبة يعد شرطا أساسيا في تقييم هذه السياسات بشكل موضوعي ومن هذه الشروط :

- الشمولية والتكامل وعدم التضارب: فقد شهدت بعض الدول العربية تخفيضا لأسعار صرف عملاتها في حين تعتمد بعض قطاعاتها الإنتاجية على مدخلات إنتاج مستوردة مما

أدى إلى زيادة في الأسعار والتكلفة، كما أنه من أهداف هذه السياسات تشجيع القطاع الخاص وهذا ما يتناقض مع الارتفاع المفرط لأسعار الفائدة، أو تعقيد الإجراءات الإدارية كإجراءات البنوك أو الجمارك.

- تحقيق الاستقرار لهذه السياسات من خلال إعطاءها الوقت الكافي لإثبات فاعليتها وعدم التسرع في تغييرها.

- التدرج في التطبيق حسب ظروف كل دولة وقدراتها الاقتصادية ، فالانسحاب المبكر للدولة وفتح المجال أمام الخوصصة أو القطاع الخاص قبل تطوير البنى التحتية (الموانئ، المطارات، الطرقات...) وإصلاح الأنظمة المصرفية وتطوير القوانين و التشريعات، وتأهيل القطاع الخاص بما يوائم معطيات تحرير السوق، سوف يخلق فوضى اقتصادية تبرز من خلال انتشار بعض الظواهر السلبية، نذكر منها التهرب الضريبي والأسواق الموازية، وانتشار السلع المقلدة، بالإضافة إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للسلع المحلية.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن الفصل بين سياسات الإصلاح الاقتصادية والزراعية ذلك أنها متشابكة ومتكاملة ونجاحها يقتضي الشمولية والتنسيق ، وبالنسبة لمضمون سياسات الإصلاح في القطاع الزراعي فإنّ مبدأها الأساسي هو : تقليص دور الدولة و التقليل من تدخلها في النشاط الزراعي من خلال عدم التدخل في سياسات الإنتاج أو التسويق، كإجبار المزارعين على زراعة محصول معين أو تزويدهم بوسائل إنتاج وفق مخططات تم وضعها مسبقا دون استشارتهم أو احتكار الدولة لوظيفة التسويق من خلال أجهزتها التنفيذية كالأسواق المركزية التابعة للبلديات وفرض ضرائب ورسوم على المنتجين لا تحفزهم على الاستثمار.

ومن أبرز وسائل سياسات الإصلاح في القطاع الزراعي تصحيح التشوهات السعرية من خلال تحرير الأسعار الزراعية ورفع الدعم المقدم من طرف الدولة وكذلك فتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة مختلف الأنشطة الزراعية و هذا ما سنتناوله من خلال سياسات الأسعار الزراعية و سياسات التسويق الزراعي.

المطلب الثاني : سياسات الأسعار الزراعية

تمثل مضامين السياسات السعرية، جانبا مهما في تحديد مستوى الأمن الغذائي العربي من خلال تأثير الأسعار في الإنتاج الزراعي وذلك لما للأسعار من دور رئيسي في[1]

- توجيه الموارد الزراعية (الأرض، الماء، العمالة) نحو الإنتاج النباتي أو الاستثمار في الإنتاج الحيواني بما فيها الإنتاج السمكي، وذلك وفق التكاليف والأرباح المتوقعة والتي تعتبر من محددات الاستثمار، والملاحظ أن: الاستثمار المحلي في القطاع الزراعي مازال متدنيا مقارنة بالقطاعات الأخرى ولم تركز هذه الاستثمارات على قلتها على المحاصيل الإستراتيجية بل ركزت أغلبها على المشاريع ذات العائد السريع مثل الدواجن والألبان و الخضروات[2].

- تأثير الأسعار في تحديد الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد فارتفاع أسعار المعدات الزراعية وارتفاع أجور العمال المتخصصين والمدربين يدفع بالمزارعين أو المنتجين إلى تكثيف اليد العاملة البسيطة أو استعمال وسائل الإنتاج التقليدية نظرا لمحدودية إمكانياتهم المالية خاصة الصغار منهم (صغار المزارعين) وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مردودية الإنتاج ؛ وكذلك بالنسبة لموارد المياه، فعلى الرغم من نقص هذا الأخيرة في الدول العربية إلاّ أنّ أكثر أساليب الري انتشارا هو الري السطحي مع العلم أنّ كفاءة هذا الأسلوب لا تتجاوز 60% في أحسن الأحوال، مما يعرض مورد المياه إلى الكثير من الهدر وسوء الاستغلال؛ ويبرز دور الأسعار من جديد من خلال ضرورة استبدال أساليب الري التقليدي بأساليب أكثر كفاءة* وهذا ما هو مرهون بالقدرة على تغطية التكاليف الباهظة التي من وجهة نظر المزارعين أو المنتجين تمثل أسعار لمستلزمات الإنتاج.

- كما يمتد دور الأسعار إلى المفاضلة بين محاصيل المجموعة السلعية الواحدة لإنتاج محصول دون غيره.

---

1 سالم توفيق النجفي ، مرجع سابق، ص51

2 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ، مرجع سابق، ص 107

* الري بأسلوب الرش، الري بأسلوب التنقيط

أي أن المزارعين أو المنتجين يفضلون أو يختارون المحاصيل بالنظر إلى عدّة اعتبارات من بينها عنصر المخاطرة كالاعتماد على الأمطار في ري المحاصيل، أسعار مستلزمات الإنتاج كالبذور المحسنة، الآلات والمعدات الزراعية، تكلفة التسويق و الخدمات المرافقة له من تخزين وتبريد ونقل بالإضافة إلى السعر النهائي للمنتج وما يحققه من هامش ربح هذه العوامل وغيرها تأثر في إقبال المنتجين على زراعة محصول دون غيره، بغض النظر عن الدور الإستراتيجي الذي تمثله بعض المحاصيل في تحقيق الأمن الغذائي كالقمح مثلا.

وعن سياسات الأسعار الزراعية في الدول العربية فقد اختلفت باختلاف الأنظمة واتجاهاتها في هذه الدول وتراوحت بين مركزية التسعير و التحرير الكامل للأسعار[1]

ويمكن تصنيف السياسات السعرية عموما في الدول العربية وفق الفترات الزمنية إلى مرحلتين:

-المرحلة الأولى: وسادت فيها سياسات التسعير المركزي حيث كان عقد الستينات والسبعينات (بل حتى نهاية الثمانينات) عقد التخطيط الاقتصادي والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، وقد استأثر القطاع العام بالاستثمار والإنتاج وإدارة النشاط الإنتاجي في ظل تقلص أو انعدام آلية السوق في تحديد الأسعار وتوزيع الموارد حيث كانت الأسعار تحدد إداريا وكذلك سعر الفائدة وتوزيع الدخل بين الاستثمار والاستهلاك[2] ، مما خلق وضعا غير متوازن بين القيمة المحددة و القيمة الحقيقية للأسعار.

وكانت الدولة تتحمل الفارق بين القيمتين في إطار سياسة الدعم لاعتبارات اجتماعية الهدف منها: تحقيق مستويات منخفضة لدعم غذاء المستهلك[3]

كما تميزت هذه المرحلة باحتكار الدولة لقطاعات الإنتاج، ممّا ترتب عليه تضاؤل الأهمية النسبية للدور الذي تحتله المنتجات الزراعية العربية في السوق الدولية، وبمعنى آخر أصبحت الأسواق العربية متلقية للسعر، فالسوق الدولية هي صانعة السعر بالنسبة للسلع الغذائية المصدرة من الدول العربية[4]

1 علي خالفي، مرجع سابق، ص 215
2 مدحت القرشي ، مرجع سابق، ص 259
3 سالم توفيق النجفي، مرجع سابق ، ص 55
4 نفس المرجع السابق ، ص 53

المرحلة الثانية : وتفاوت زمن انطلاقها من دولة لأخرى لكن عموما أخذت الدول العربية بعد منتصف الثمانينات بإجراءات الإصلاح والتكيف الهيكلي، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو القطاع الزراعي وذلك إزاء عدم تحقيق مستويات مرغوب فيها من الأمن الغذائي، وإحدى وسائل هذه الإصلاحات اقتراب الأسعار الزراعية من مثيلتها الدولية[1]

وتقتضي هذه الخطوة، عدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار بل يتم تحديدها وفق آليات السوق وهذا ما يفرض على الدولة إلغاء أو تخفيض الدعم الذي كانت تقدمه للأسعار الزراعية، إما لأسعار السلع الغذائية الموجهة للمستهلك أو لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي الموجهة للمنتج أو المستثمر، وترتب عن هذا انعكاسات سلبية على المنتجين و المستهلكين على حدّ السواء فبالنسبة للمنتجين ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج وارتفعت معها أسعار المنتجات الزراعية المحلية فأصبحت غير قادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية أمام المنتجات المستوردة، أو في الأسواق الخارجية عند التصدير هذا إذا استطاعت أن تحقق معايير الجودة العالمية، أما بالنسبة للمستهلك فإن إلغاء الدعم أو تخفيضه أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من سكان الدول العربية وأخذت ظاهرتي الفقر وعمالة الأطفال (دون الخامس عشر سنة) بالانتشار.

وقد سعت الكثير من الدول العربية إلى اتخاذ بعض التدابير للحد من الآثار السلبية للإصلاحات عن طريق إنشاء شبكات للضمان الاجتماعي، وصناديق للتنمية الاجتماعية تعنى بتقديم المساعدة والدعم لصغار المنتجين وفقراء الريف والحضر، بهدف رفع الدخل وتوليد العمالة[2] .

المطلب الثالث : سياسات التسويق

إن التسويق ليس مجرد نظريات يتم دراستها في الجامعات أو طبعها في الكتب، إنما هو لبنة في نظام متكامل هدفه تطوير الإنتاج كما ونوعا من خلال اختيار فرص الإنتاج التي يقل فيها عنصر المخاطرة، ثم إيجاد قنوات لتصريف ما تم إنتاجه بما يعظم الأرباح، وما يصاحب هذا من خدمات قبل وبعد الإنتاج، كجمع المعلومات، ودراسات الجدوى الاقتصادية ثم التخزين،

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ، مرج سابق، ص 105-106
2 نفس المرجع السابق، ص 106

النقل و التوزيع وفي حالة الإنتاج الزراعي يبرز دور التبريد للمحافظة على سلامة الأغذية وفق مبدأ إنتاج ما يمكن تسويقه وليس تسويق ما يتم إنتاجه.

كما يبرز دور التسويق من خلال إجابته على مجموعة من الأسئلة تساعد المنتج في تحديد نوع المحصول وموعد الزراعة والقطف و الأسواق التي سيرسل المنتوج إليها، وفي حالة التصدير يتم توفير معلومات عن الأسواق التي سيتعامل معها من حيث متطلباتها الكمية و النوعية والمنافسين و المنافذ التسويقية المتاحة فيها وجدواها الاقتصادية[1]، هذا وعن سياسات التسويق في الدول العربية، فجدير بالذكر أنها ضعيفة حتى في قطاع الصناعة، لأن دور التسويق كنشاط اقتصادي يتطور في سوق تسوده المنافسة والشفافية هذا ما لم يتوفر في الدول العربية على الأقل قبل عقد الثمانينات لأنّ معظمها كانت تتبع المعسكر الشرقي، وتبنّت النظام الاشتراكي وسياسة تدخل الدولة؛ وكنتيجة للإصلاحات التي شهدتها معظم الدول العربية فقد تم:[2]

- إلغاء امتيازات الدولة في مجال الاستيراد والتصدير وخوصصة مؤسسات التسويق؛
- إلغاء نظام التصاريح المسبقة للاستيراد و التصدير ؛- إلغاء نظام الحصص؛

هذا التنازل الذي أقدمت عليه الدولة خلق ثغرة لم يتمكن القطاع الخاص من سدّها نظرا:

- لارتفاع تكاليف التخزين والتبريد، والنقل و التعبئة وارتفاع هوامش التسويق ممّا أثر على المنتج و المستهلك معا. ومن الملاحظات العامة:[3]

أنه حتى الآن لم يتم بعد التحرر الكامل للتسويق، حيث أنه في بعض الدول مازالت هناك قيود على تجارة مستلزمات الإنتاج، ومازالت بعض الدول تسيطر عن طريق البلديات على الأسواق المركزية.

وتوصف كفاءة التسويق في معظم دول العربية بالتدني ويتضح هذا من خلال بعض المؤشرات نذكر منها:

- ارتفاع تكلفة هوامش التسويق غير المبررة؛

1 مجلة الزراعة و التنمية في الوطن العربي، أهمية بنية المعلومات التسويقية في منظومة إنتاج وتجارة واستهلاك المنتجات الزراعية ، مرجع سابق، ص 62

2 علي خالفي ، مرجع سابق، ص 217

3 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ، مرج سابق، ص 106

- تدهور نصيب المزارع من السعر النهائي لمنتجه (في بعض الأحيان يتم احتكار الأسواق من طرف كبار التجار فيشترون كل الكميات المعروضة من طرف الفلاحين ثم تباع إلى تجار الجملة ثم إلى تجار التجزئة لتصل في النهاية إلى المستهلك بأسعار مرتفعة، ويكون نصيب الفلاح من السعر النهائي ضئيل بالمقارنة مع غيره، مما يخلق نوعا من عدم الاستقرار في إنتاج بعض المنتجات).

- ارتفاع الفاقد فيما بعد الحصاد و الهدر لأكثر من 25% من إنتاج الخضر و 15% للحبوب.

ففي الجزائر مثلا: تبقى عملية تسويق المنتجات الفلاحية، هي من العمليات التي يخشاها الفلاح، سواء تعلق الأمر بتسويق الحبوب والخضر الجافة، أو بتسويق الخضر و الفواكه[1]

فبالنظر إلى احتكار الدولة لسوق الحبوب من خلال الديوان الوطني للحبوب والتعاونيات التابعة له يتم تحديد أسعار ثابتة لشراء المحصول من المنتجين بغض النظر عن تكاليف الإنتاج و لا يجد المنتجون منفذا آخر لتصريف منتجاتهم بينما تخضع أسعار الخضر والفواكه لقانون العرض والطلب مما يمنحها مجالا أكثر مرونة وبالتالي مزيدا من التشجيع والإقبال على زراعة هذه المنتجات.

كما أن ضعف أداء الغرف التجارية الزراعية و الصناعية يحول دون توفير المعلومات المتعلقة بالأسواق.

المطلب الرابع : اثر سياسات الإصلاح في القطاع الزراعي

فيما يخص سياسات الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة ، فقد تضاربت الآراء حول تقييمها بين مؤيد ومعارض ، فالمؤيدون يرون بأنه رغم السلبيات التي صاحبت تطبيق الإصلاحات. إلاّ أنها لا تخلو من ايجابيات يجب أن نراها بعين التفاؤل والثقة في خيار الإصلاحات الذي أقدمت عليه الدول العربية؛ ويستدلون عن ذلك بجملة من الإحصائيات التي تعبر عن الإنجازات التي تم تحقيقها بعد تطبيق هذه السياسات فبالفعل تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي عدّة مرات بين عامي 1960 و2000، حيث

1 اسماعيل شعباني، آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1997 ص 145.

ارتفع من 404 مليار دولار عام 1980 إلى 477 مليار دولار عام 1990 ثمّ وصل إلى 708 مليار دولار عام 2000[1].

كما تشير إحصائيات السنوات اللاحقة والمنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،إلى استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية إلى 891 مليار دولار سنة 2004[2] ثم 1291 مليار دولار عام 2006؛ كما ارتفعت الاستثمارات العربية البينية الخاصة من نحو 2.9 مليار دولار سنة 2002 إلى حوالي 5.9 مليار دولار سنة 2004؛

وبالنسبة للقطاع الزراعي فقد اختص ببعض الإيجابيات تمثلت أساسا في ارتفاع الناتج الزراعي من 56 مليار دولار سنة 2000 إلى 69 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى أكثر من 89 مليار دولار سنة 2007.

فعلى صعيد الإنتاج النباتي زاد إنتاج الحبوب من نحو 38 مليون طن سنة 1995 إلى نحو 54.3 مليون طن سنة 2004 ثم إلى حوالي 60 مليون طن سنة 2006 كما انعكست السياسات إيجابيا في بعض جوانب تنمية الثروة الحيوانية والأسماك حيث تم تسجيل زيادات في أعداد كل أنواع الثروة الحيوانية وتم تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية.

هذا ما يؤكد ضرورة الاستمرار في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والمزيد من تحرير الأسواق لجني الثمار مستقبلا.

ولا يجب أن نغفل بعض العوامل الداخلية والخارجية التي لم تكن في صالح الدول العربية وحالت دون تحقيق الأهداف المسطرة مثل موجات الجفاف المتتالية، وأسراب الجراد التي مست العديد من الدول العربية بالإضافة إلى الحروب والنزاعات الأهلية التي تعرضت لها بعض الدول العربية وما مثلته من ضغوط دولية عليها كما كان لتذبذب أسعار البترول والعملات والمواد الغذائية بالغ الأثر عن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية أمّا عن المعارضين أو المنتقدين ومنهم من يصل إلى حد التشكيك في خيار الدول العربية بل في أنظمة الحكم في الدول العربية فإنهم أيضا يستندون إلى نتائج وإحصائيات ملموسة.

فزيادة الإنتاج الزراعي بما فيه النباتي والحيواني لا تعبر عن نمو حقيقي إذا لم تتحسن معدلات الاكتفاء الذاتي ولم تتقلص الفجوة الغذائية. كما أن هناك مؤشرات أخرى يمكن أن

1 حسن لطفي كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص 192.

2 إحصائيات متفرقة من جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، (2007-2008)

تعبر عن مستوى المعيشة أو مستوى الرفاهية التي تحققت للمواطن العربي مثل نصيب الفرد من إنتاج الأسماك و من إنتاج اللحوم.

فالوضع الراهن يفرز مجموعة من الحقائق مفادها أن معدلات الفجوة الغذائية في تزايد مستمر ما يعبر عن استمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي واستمرار اعتماد أساليب الري التقليدي وانخفاض معدلات استعمال المكننة، و ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة حتى بالمقارنة مع فترة ما قبل الإصلاحات؛

انخفاض معدلات الكفاءة الإنتاجية سواء إنتاجية العامل الزراعي أو إنتاجية وحدة الأرض أو وحدة الحيوانات فرغم تسجيل بعض التحسن إلاّ أنّ المقارنة بين الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي بين الدول العربية والدول المتقدمة بل وحتى الدول النامية تعبّر عن شساعة الهوة بين المستويين.

هذه النتائج السلبية التي يطرحها المعارضون لسياسات الإصلاح الاقتصادي، عادة ما يربطونها بجملة من الأسباب على رأسها؛ عدم كفاءة أنظمة الحكم في الدول العربية وأن الإصلاحات الاقتصادية كانت قرارا سياسيا أكثر ممّا هو اقتصادي ،وبين التوجهين يظهر رأي نراه الأكثر موضوعية ففي ظل المعطيات السابقة لا مجال للشك أن هناك خلل في إحدى أو بعض حلقات تطبيق هذه السياسات ؛ ذلك أنّ توفير الظروف الملائمة لنجاح هذه السياسات يعد شرطا ضروريا لتحقيق أهدافها ، هذا ما لم يحدث في كثير من الدول العربية حيث أسيئ فهم عدم تدخل الدولة فتم التخلي عن بعض القطاعات و الفروع الإستراتيجية بشكل غير مدروس وتمت خوصصة بعض المؤسسات العمومية دونما ضرورة.

بالإضافة إلى أنه لا يمكن عزل الاقتصاد عن السياسة وعن الجانب الاجتماعي في أي دولة فباعتقادنا أن مجال الإصلاحات مرهون بإحداث إصلاحات في كلّ قطاعات المجتمع.

فالتحول نحو الأسواق الحرة واستخدام آلية السوق بدلا من التخطيط وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هي في الواقع مسألة شائكة فلكي يعمل السوق بشكل جيد يتطلب شروط اجتماعية وثقافية ومؤسسية وقانونية وغالبا ما تكون هذه الأشياء مفقودة في البلدان النامية،

كما أن ممارسات الغش والفساد والاحتكار لا تختفي من البلدان المذكورة بسرعة، حالما يتجه البلد نحو اقتصاد السوق[1] .

ومن جهة أخرى ، فإن الإصلاحات هي في الأصل وصفة رأسمالية تحت رعاية المنظمات الاقتصادية الدولية هذا ما يجعل الدول العربية ملزمة بالتواصل والتنسيق المستمر مع هذه المنظمات والهيئات الدولية ، خاصة وأن العديد من الدول العربية صارت عضوه في المنظمة العالمية للتجارة وهناك دول أخرى أبدت رغبتها في الانضمام والحصول على العضوية في هذه المنظمة.

هذا ما يجعلنا نؤكد وبكل ثقة أن كفاءة الوفود المفاوضة عن الدول العربية في المنظمات والمحافل الدولية من خلال قدرتهم على فهم وتحليل المعاهدات الدولية وإلمامهم بالقانون الدولي ومن ثم قبولهم أو رفضهم أو كفاءتهم في تعديل بنود الاتفاقيات، بما يعظم مصالح بلدانهم خطوة أساسية في نجاح الإصلاحات الاقتصادية و التصحيحات الهيكلية في الدول العربية

المطلب الخامس : المعوقات التي تواجه الزراعة في الدول العربية

رغم الإمكانات الزراعية المعتبرة التي تتمتع بها الدول العربية والتي تؤهلها لتحسين الأوضاع و الارتقاء بمعدلات الإنتاج إلى مستويات تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، إلاّ أن هذه الأهداف لن تتحقق ما لم يتم مواجهة المعوقات والعراقيل التي تواجه الزراعة العربية ونشير إلى أن معظمها ورد بشكل ضمني في التحليل إلاّ أننا نوجزها في النقاط التالية.

- ✓ انخفاض مستويات المعيشة في الأرياف:

إذ تتميز الأرياف في الدول العربية بارتفاع معدلات البطالة ونقص المرافق الاجتماعية والصحية مما ساهم في هجرة أبناء الريف نحو المدن وتخليهم عن أراضيهم وأنشطتهم الزراعية.

1 مدحت القرشي ، مرجع سابق، ص 261

✓ انتشار الحيازات الصغيرة والمتوسطة:

فكما أشرنا في جزء سابق من هذا البحث إلى أن نسبة 80 % من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية هم صغار المزارعين ممّا يعني صغر مساحات الأراضي الزراعية التي يستغلونها.

هذا النمط من الاستغلال يفرض مزيدا من الإجراءات القانونية كإبرام عقد لكل مزرعة على حدا ومزيدا من التموين بمستلزمات الإنتاج كتوفير الجرارات والحصادات والأسمدة والخدمات البيطرية لكل مزرعة، هذا ما يزيد من وطأة نقص التموين بهذه الموارد

✓ غياب دور البحث العلمي الزراعي:

على الرغم من أهمية البحث العلمي في تطوير و أحداث المعرفة العلمية والتقنية إلاّ أن أداء البحث العلمي الزراعي ينحصر إلى أدنى الحدود في الدول العربية حيث لم يتجاوز نسبة الإتفاق العلمي 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقابل 2.8 % في الدول المتقدمة وهذا سنة 2005.

✓ غياب التوازن بين التوجه القطري والقومي أو الإقليمي:

حيث كانت كل دولة عربية تضع سياساتها الزراعية بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى دون مراعاة مصالح الدول العربية المجاورة ، مما قلص التعاون والتكامل الزراعي إلى مستويات ضعيفة، فتمثل عدم التنسيق بين السياسات الزراعية العربية في عدم التكامل على مستوى سياسات الإنتاج مما أدى إلى محدودية التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية كما تجلى في عدم التنسيق في استغلال الموارد الأرضية مما أدى إلى زيادة الهدر وإضعاف قدرة الزراعة العربية على التقدم والمنافسة.

✓ المعوّقات المرتبطة بالطبيعة:

أشرنا في جزء سابق من هذا البحث إلى إمكانيات الدول العربية في الموارد الطبيعية من حيث الوفرة أو الندرة، فبالنسبة لعنصر الماء تعد الدول العربية من أفقر الدول لهذا المورد ذلك أن نصيب الفرد منه في الدول العربية يقل عن خط الفقر العالمي والمقدر بـ 1000م^3 من المياه العذبة سنويا وما يزيد الطين بلة هو أنّ أي استثمار للأراضي حتى لو كانت خصبة يعتمد أساسا على مدى وفرة المياه.

بالنسبة للموارد الأرضية لا يمكن أن ندعي ندرتها أو شحها في الدول العربية ذلك أنّ رصيد الدول العربية من هذا المورد معتبر، إلاّ أنّ محدودية الموارد والإمكانيات التي تسمح بالتوسع والاستغلال الأمثل للأراضي هي التي تحد من كفاءة إنتاج الأراضي الزراعية في الدول العربية ونشير إلى أنّ تدني كفاءة الإنتاج ليس عائقا طبيعيا إلاّ أن العوامل متشابكة لدرجة يصعب الفصل بينهما حيث يبرز هذا المشكل حتى في عنصر المياه وقد تمت الإشارة إليه من قبل.

فالتصحر مثلا: يعد بمختلف أشكاله أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وصيانة الأراضي الزراعية في الدول العربية وتقدر المساحة المعرضة للتصحر بـ 2.9 مليون كلم مربع ومن أسباب التصحر ما هو طبيعي كتموقع الدول العربية ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة مما يجعل 68 % من المساحة الإجمالية للدول العربية أراضي صحراوية بالإضافة إلى انخفاض معدلات سقوط الأمطار(300 ملم سنويا) إلاّ أن هناك عوامل بشرية ساعدت على التصحر نذكر منها الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، إزالة الغابات بطريقة خاطئة، الرعي الجائر، وهذا يبرز مرة أخرى عامل حسن الاستغلال أو كفاءة الإنتاج.

خاتمة الفصل

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا في أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فعلية من خلال مساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على الفجوة الغذائية، و التقليل من التبعية الغذائية الأجنبية ذلك عبر تفعيل الاستثمارات الزراعية وتحسين مستويات الإنتاج وخلق مناصب الشغل و التقليل من البطالة، كما يمكنه أن يشكّل قاعدة خلفية للعديد من الصناعات الغذائية وذلك من خلال مدها بالمواد الأولية ليصبح مصدرا لتمويل الصادرات. لكل هذا كان لزاما على الدول العربية أن توازن بين الاهتمام بكل قطاعات الاقتصاد لا أن يكون اهتمامها بالقطاع الصناعي، و القطاع الإستخراجي على حساب القطاع الزراعي، ففي الدول المتقدمة يحظى القطاع الزراعي بمساهمة فعالة من خلال حجم المبالغ المالية الهامة التي يستفيد منها القطاع من ميزانية الدولة ، حيث نسبة 40 % من مداخيل الفلاحين الأوروبيين تأتي من مساهمة الدولة[1]

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية فقد شهد العالم منذ أكثر من عشريتين من الزمن ازدياد التكتلات الاقتصادية، التي تشمل كافة النشاطات الاقتصادية ، ممّا يمكنها من فرض وجودها على الساحة الدولية ويعزز من قدراتها التفاوضية في المحافل الدولية أو في العلاقات الخارجية مع المتعاملين الأجانب.

والإتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك، فقد استبعدت الدول الأوروبية كل الحساسيات التاريخية لتقوي تكتلا اقتصاديا تتوحد داخله كلّ التشريعات الاقتصادية تفاديا لأي تضارب فمن اتحاد جمركي الى بنك مركزي موحد إلى دستور أوروبي وسياسات اقتصادية مشتركة بما فيها السياسات الزراعية وصولا إلى عملة موحدة واستطاعت الوحدة الأوروبية أن تفرض وجودها بل و أن تملي شروطها في كثير من الأحيان على المجموعة الدولية وتنال احترام وتقدير الجميع، وقد أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية إحدى سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الذي مازالت فيه الوحدة العربية حلما بعيد المنال لم يحض بأدنى شكل من أشكال التكامل وهو إقامة منطقة تجارة حرة.

1 صدوقي زروق ، مرجع سابق ، ص 155

الفصل الثالث : تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC النشأة و الأهداف

تمهيد الفصل

شهد العالم تحولات اقتصادية هامة ترمي في مجملها إلى الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة الدولية وذلك بقيادة الدول المهيمنة، مستغلة في ذلك نفوذها الاقتصادي و السياسي، هذا ما حدث بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية " فبعدما تولت منظمة الأمم المتحدة تنظيم التجارة والاقتصاد الدوليين عبر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، وهو أحد الهيئات الرئيسية في المنظمة والذي كان من المفروض أن يتولى تنظيم التجارة العالمية بين الدول ووضع الأسس الصحيحة لتنظيم اقتصادي دولي شامل يقوم على أساس المنافع المتبادلة بين الشعوب وتنمية العلاقات الدولية الودية لتفادي حصول منازعات بين الدول[1] "

ولهذا الغرض تم عقد مؤتمر التجارة الدولية في هافانا تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 1946 والذي صدر عنه ما سمي بميثاق هافانا، هذا الأخير الذي حمل في طياته مشروع إنشاء منظمة عالمية للتجارة، تكمّل دورها في بناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ولكن عدم موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على إنجاز هذا المشروع وفق الإطار المقترح في ميثاق هافانا من قبل منظمة الأمم المتحدة، كان سببا في فشله وعدم تحقق أهدافه المسطرة التي كان على رأسها إنشاء منظمة عالمية للتجارة و التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من دعى إليها، ليتعثر بذلك إنشاء المنظمة و لو إلى حين.

- ما هي الأسباب الفعلية لفشل الميثاق؟
- كيف جاءت اتفاقية الجات كبديل مؤقت للمنظمة؟
- ماهي أهم أهداف الجات؟ ولماذا استبدلت بالمنظمة ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الثالث من خلال خمسة مباحث، هي :

المبحث الأول : التحول من الـ GATT إلى OMC/ المنظمة العالمية للتجارة امتداد لاتفاقية الـ GATT

المبحث الثاني : التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة OMC

المبحث الثالث : آليات عمل المنظمة

المبحث الرابع : أثار و انعكاسات الانضمام إلى المنظمة و التحديات التي تواجهها

المبحث الخامس : التكامل الاقتصادي العربي هو الحل

[1] سهيل حسين الفتلاوي – منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة عمان، 2006، ص 05

المبحث الأول : التحول من الـ GATT إلى OMC / المنظمة العالمية للتجارة امتداد لاتفاقية الـ GATT

تعتبر الـGATT المرجعية القانونية و العملية لمنظمة التجارة العالمية OMC ولذا فإنّ الإلمام بالمنظمة وكل ما يتعلق بها من مبادئ وأهداف ومجالات عمل يتطلب منا فهم اتفاقيات الـGATT ، ولذا سنتطرق أولا إلى ظروف نشأتها وأهم الجولات التي انعقدت حتى تمّ ذلك.

المطلب الأول : ظروف نشأة الـ GATT وأهم الجولات من الـ GATT إلى OMC

❖ **نشأة الـ GATT :** بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بات من الواضح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت دولة ذات نفوذ سياسي وعسكري يؤهلها للمشاركة وبقوة في وضع القرارات ورسم التوجهات الاقتصادية العالمية.

وقد ساد الاعتقاد بأنّ الإفراط في فرض أساليب الحماية على التجارة الخارجية يحدّ من تدفق السلع و الخدمات بين الدول، ممّا يؤدي إلى حدوث الأزمات، التي تكون سببا في نشوب الحروب، مثلما حدث في بداية ثلاثينات القرن الماضي إثر ظهور أزمة الكساد العالمي.

من هنا جاءت الدعوة لرفع الحواجز تدريجيا وصولا إلى إلغائها وتحرير التجارة الخارجية، ورأينا كيف أنّ ميثاق هافانا كان ثمرة جهود الأمم المتحدة لتصحيح أوضاع التجارة الخارجية آنذاك؛ فبالإضافة إلى خروج أوربا منهكة من الحرب، عرف العالم موجة تحرر الدول المستعمرة وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت المبادرة لعقد المؤتمرين* إلاّ أنه في 06 ديسمبر 1950 أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تنوي عرض مشروع الميثاق على الكونجرس الأمريكي (مجلس الشيوخ و النواب بالولايات المتحدة الأمريكية)؛ بعدما أظهرت اتحادات المنتجين اعتراضا شديدا على سياسة تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد[1] .

وهكذا تمّ التخلي نهائيا على ميثاق هافانا الأمر الذي يعني عدم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ولو إلى حين، كما أن إنشاء منظمة تجارية عالمية تحت إشراف الأمم المتحدة يعني أن تكون ملبية لمتطلبات الدول جميعا[2].

---

* مؤتمر هافانا ومؤتمر بروتن وردز

[1] حسين عمر، الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،1999، ص 12

2 سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 14

وهذا طبعا ما يتعارض مع مصالحها ويحد من قراراتها ولهذا ودون الانطواء تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة سعت الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض الدول للتفاوض حول تخفيض الرسوم الجمركية و القيود الكمية (نظام الحصص) على الواردات و تم عقد المؤتمر في جنيف سنة 1947 ليتم المصادقة على اتفاقية الـGATT في 30 أكتوبر 1947 و التي تعني "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة" و هي في الأساس مقتبسة من ميثاق هافانا مع بعض التعديلات، و في 01 جانفي 1948 بدأ تطبيق ما جاء في الاتفاقية وقد تزايد عدد المنظمين إليها فبعد ما كان 23 دولة سنة 1947 بلغ العدد 118 دولة في سنة 1994[1] وهو تاريخ التحول إلى المنظمة العالمية للتجارة كما سيأتي.

وهكذا فإنه بالرغم من أنّ الاتفاقية مقتبسة في الأساس من ميثاق هافانا إلا أنّ مؤتمر جنيف أجرى عليها التعديلات اللازمة وأطلق عليها أسم " اتفاقية الـGATT " بحيث أصبحت تنسجم و التوجهات الغربية الرأسمالية [2]

❖ **أهم جولات التفاوض لاتفاقية الـ GATT**

رغم أنّ الـGATT ظلت في شكل مؤسسة غير دائمة أو منظمة غير معلنة لعدم اكتسابها الصفة القانونية إلى غاية إعلان مراكش عام 1994 وهو تاريخ إنشاء OMC ، إلاّ أنها استطاعت أن تساهم في حل المنازعات بين الدول المتعاقدة خاصة الصناعية منها وأن تشرف على تنظيم جولات المفاوضات التجارية ، لتسعى فيما بعد إلى تطبيق المبادئ و القرارات المترتبة عليها.

وسنعرض من خلال هذا الجدول التالي أهم جولات المفاوضات التجارية.

1 حسين عمر ، سهيل حسين الفتلاوي مرجعين سابقين، ص 12 ، ص11
2 سهيل حسين الفتلاوي مرجع سابق، ص 14

الجدول رقم (3) : جولات المفاوضات الثنائية للجات[1] 1947-1993

جولة المفاوضات	الجولة	عدد الأطراف المشاركة	أهم النتائج المتحققة
جنيف (سويسرا)	1947	23	تخفيض التعريفات لـ50% من التجارة الدولية
أنسي (فرنسا)	1949	13	5000 تخفيض في التعريفات
توركاي (بإنجلترا)	1951-50	38	تخفيض 25% لحوالي 55000 منتج
جنيف	1956	26	- تخفيضات للتعريفات تقدر بـ 2,5 مليار دولار
ديلزن(بجنيف)	1961-1962	26	- تخفيضات للتعريفات لحوالي 60000 منتج - تعريفة جمركية موحدة للإتحاد الأوروبي - بدء المفاوضات الزراعية منتج بعد منتج
كنيدي	1964-1967	48	- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 35% على المنتجات الصناعية - اتفاقية حول التعاملات ضد سياسات الإغراق
طوكيو	1973-1979	104	- تسع اتفاقات خاصة بالقيود غير التعريفية 1- اتفاقية الدعم 2- اتفاقية إجراءات القيد الفنية على التجارة 3- اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد 4- اتفاق المشتريات الحكومية 5- اتفاقية احتساب قيمة الجمارك 6- اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية 7- اتفاقية الألبان 8- اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية 9- اتفاقية مكافحة الإغراق - متوسط الحقوق الجمركية المطبقة بين البلدان الصناعية يصل إلى 6,3 %
الأرغواي	1986-1993	115	- اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة - مجموعة من الاتفاقات المتعلقة بالزراعة والنسيج والاستثمارات المرتبطة بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات ، وتخفيضات الحقوق الجمركية

كما هو مبين في الجدول فإنه خلال حوالي نصف قرن من الزمن (46 سنة) عقدت الجات 8 جولات للتفاوض، تفاوتت معها النتائج المحققة رغم أن الهدف العام و الرئيسي هو تحرير

[1] صالح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام العالمي الجديد، مجلة الدراسات الاقتصادية ، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية البصيرة، العدد الثاني ، دار النشر الجزائر، 2000، ص 98

التجارة الخارجية لكن هذا التحرير لن يتم إلاّ عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في طريق تبادل السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق وإتاحة المجال للمنافسة الدولية[1]

وإذا فصّلنا في نتائج الجولات نجد أنّ أهم ما حقق كان في الجولات التالية وهي:

- **جولة كينيدي 1964 إلى 1967 وأبرز نتائجها :**

- إنشاء المجلس الدولي للتجارة التابع للجات وهدفه مساعدة الدول النامية لتزويدها بالمعلومات التسويقية، وتطوير خدمات تنشيط الصادرات عبر خبرات وكفاءات بشرية
- الاتفاق على تخفيض جمركي عام بنسبة 50%.
- اتفاق مكافحة الإغراق، وهو تصدير منتج بسعر أقل من تكلفته، وقد كان لبعض التطورات الاقتصادية المهمة أثرها على المفاوضات بين الأعضاء؛ ففي نفس الفترة تقريبا ظهرت السوق الأوروبية المشتركة و التي مافتئت تجذب إليها العديد من الدول الأوروبية، ففي عام 1957 عقدت معاهدة قامت بموجبها السوق الأوروبية المشتركة ، وبموجب هذه الاتفاقية تمّ إلغاء القيود والحواجز الجمركية المفروضة على التجارة التبادلية بين دول المعاهدة كما تحددت تعريفة جمركية موحدة تفرض على تجارتها مع الخارج، وكفلت المعاهدة حرية الحركة كاملة للسياسة التنفيذية و الاقتصادية و الاجتماعية ولكل هذه المزايا كانت المعاهدة جاذبة ليصبح عدد المنظمين إليها 13 دولة أوروبية سنة 1973[2]، هذا طبعا ما أثار مجال خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجماعة الأوروبية ليفتح مجال للنقاش في الجولة المقبلة.

- **جولة طوكيو 1973 إلى 1979 :**

عقدت في طوكيو وتعد من أكبر الجولات من حيث عدد الدول المشاركة(102 دولة) و استغرقت مدة ستة (6) سنوات

ونتج عن هذه الجولة نتائج معتبرة من حيث إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وبرزت قضايا الزراعة على ساحة المفاوضات حيث تضمنت نصوص الاتفاق ، الحد من سياسات إعانات التصدير خاصة القطاع الزراعي و الصناعي لأن تقديم الدولة المصدّرة

1 سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق ص 17

2 صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003، ص 16

الإعانات لمنتجيها سيقابلها حماية الدولة المستوردة لمنتجيها من خلال فرض رسوم مماثلة على السلع المستوردة

- السعي لفتح المزيد من الأسواق الزراعية مع التركيز على تجارة اللحوم ومنتجات الألبان من خلال التطبيق العادل لقواعد الـ GATT وهذا الموضوع لطالما كان نقطة الخلاف بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتحفظ الدول الأوروبية على فتح أسواقها لأن ذلك يعني أن تضع منتجيها في موقف حرج مع نظرائهم ألأستراليين والأمريكيين وحتى بعض الدول النامية.
- تخفيضات جديدة للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة تصل إلى 30% على مدى فترة زمنية تتراوح بين 8 إلى 10 أعوام، وبقيت المفاوضات مستمرة لتحقيق المزيد من إلغاء قيود التجارة الخارجية لتشمل أكبر عدد ممكن من المنتجات.

➢ **جولة الأرغواي 1986-1993**

بدأت هذه الجولة بـ 98 دولة منظمّة وانتهت بـ 118 دولة ، ففي 15- 20 أيلول عام 1986، صدر عن الاجتماع الوزاري الذي عقد في الأرغواي الإعلان عن بدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية بين الدول المتعاقدة، وتعد هذه الجولة أهم الجولات التفاوضية على الإطلاق ويتضح ذلك في كونها شرعت ولأول مرة بالتفاوض حول السلع الزراعية وأدخلت قطاع الخدمات وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وحماية الملكية الفكرية، والأهم من كل هذا أنها شهدت ولادة المنظمة العالمية للتجارة[1]

❖ **إعلان مراكش نقطة التحول من الـ GATT إلى OMC**

كما ذكرنا سابقا أن جولة الأرغواي، توجت بإعلان مراكش في عام 1994 (الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أرغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف) تضمنت هذه الوثيقة 28 وثيقة قانونية مابين اتفاقية وقرار و مذكرة تفاهم من بينها مشروع اتفاقية منظمة التجارة الدولية والذي أطلق عليه اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية واختصارها بالفرنسية OMC وبالإنجليزية WTO (world trade organization)

1 سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية ، بالدول الخليجية و العربية المكتبة الوطنية الرياض،2004، ص 32 .
- وللمزيد من التفصيل حول شرح نتائج الجولات عد إلى كتاب الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية ، فضل علي مثنى –مكتبة مدبولي، مصر، 2000 ص 48 ، 83 .

وأهم النتائج التي حققت في مؤتمر مراكش[1] هو إدراج موضوعات جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل وهي :

- العلاقة مابين التجارة و البيئة
- معايير العمل والإغراق الإجتماعي
- الاتصالات السلكية و اللاسلكية
- انتقال الأيدي العاملة
- المسائل الثقافية

المطلب الثاني : أبرز ما تحقق في اتفاقية الـ GATT وأسباب استبدالها بالمنظمة

قبل أن نتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى إنهاء اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية نحاول أن نلخص أهم النقاط حول اتفاقية الـ GATT [2]

❖ **أبرز ماتحقق في اتفاقية الـ GATT** :

- جاءت الـ GATT كوقاية من أزمة كساد عالمي كاد العالم ليشرف عليها مثل التي شهدها في ثلاثينات القرن الماضي و التي قادت العالم بدورها إلى الحرب العالمية الثانية
- نجحت الـ GATT عبر مختلف الجولات و المؤتمرات الوزارية التي عقدت في احتواء الكثير من التناقضات الضخمة التي واجهت النظام الرأسمالي في سبعينات القرن العشرين مثل: (كساد تضخمي ، بطالة، انهيار اتفاقية بريتن وورد لأسعار الصرف)
- بالمقابل ساهمت اتفاقية الـ GATT بشكل كبير في جعل دول العالم الثالث مسلوبة الإرادة السياسية، بسبب عدم قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تلاءم مصالحها بالدرجة الأولى بل أصبحت مضطرة لتقديم تنازلات سياسية مقابل حصولها على مكاسب اقتصادية محدودة ، ومن أراد التمرد يواجه بجملة من أساليب التهديد، الحصار الاقتصادي تدويل قضية حقوق الإنسان، تدعيم الإرهاب و الحصار الاقتصادي، حيازة أسلحة نووية ، كل أساليب الضغط هذه تستعملها الدول الصناعية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الدول النامية لتجعلها تنصاع للأوامر.

1 سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 34
2 سمير اللقماني، مرجع سابق ،ص 33

- كما أنّ انهيار الإتحاد السوفياتي وزوال خطر العدو المشترك للدول النامية أدى إلى بروز العديد من الخلافات بين الدول المتقدمة وبرز ذلك بشكل واضح في جولة
الأورغواي (مثل موقف اليابان من الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر سياتل)
حيث كادت الخلافات مابين الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية آنذاك و اليابان بأن تؤدي إلى نسف المفاوضات برمتها وتعريض العالم لحرب تجارية شاملة

❖ **الأسباب التي أدت إلى استبدال الاتفاقية بالمنظمة**:

يمكن عرض أهم الأسباب التي أدت إلى استبدال الاتفاقية بالمنظمة بما يلي :

✓ انهيار المعسكر الشرقي وتدهور أوضاع الإتحاد السوفيتي ممّا فسح المجال لهيمنة المعسكر الغربي و التحكم في تطور الاقتصاد العالمي[1]

✓ بروز خلافات إقتصادية حادة بين أكبر الدول الصناعية، الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، اليابان ممّا أدى إلى ضرورة البحث عن إطار مؤسسي ينظم التبادلات التجارية ويحول دون النزاعات والإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة[2]

✓ تطور أزمات الدول الصناعية التي كانت تهدد النظام الرأسمالي (التضخم، البطالة) ممّ دفع ببعضها إلى اللجوء لبعض الأساليب الحمائية و رغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصادياتها المحلية من جهة أخرى ،خاصة إذا علمنا أنّ الصادرات السلعية للدول السبع الأكثر تصنيعا توفر 23 مليون منصب شغل، وأنّ كل مليار دولار من الصادرات الإضافية يساهم في إنشاء حوالي 1900 وظيفة [3]

✓ الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات و المعلوماتية التي مكنت من الانسياب غير المكلف للتبادلات التجارية كظهور التجارة الإلكترونية مثلا.

---

1 صالح صالحي،دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد ، مجلة الدراسات الاقتصادية مركز البحوث و الدراسات الإنسانية ، البصيرة ، 2000 ص 95

2 سمير اللقماني مرجع سابق ص 32

3 صالح صالحي ، مرجع سابق ، ص 95

❖ **الفرق بين المنظمة و الاتفاقية :**

نحاول إدراج أهم الاختلافات في الجدول رقم (4)

اتفاقية الجات GATT	**منظمة التجارة العالمية**
- تعتبر مجموعة قواعد واتفاقيات متعددة الأطراف دون قواعد تأسيسية. - تطبيق الاتفاقية مبني على أساس مشروط بالتزام الدولة بالاتفاقية. - قواعد الاتفاقية تطبق على السلع فقط ولم تهتم بالخدمات وحقوق الملكية الفكرية. - لها صفة الاختيارية لكامل الاتفاقية أو لأي جزء منها. - دور هيئة المنازعات بطيء وغير فعال. - قوة تصويت العضو يعتمد على مقدار مساهمته في ميزانية الاتفاقية.	- تعتبر منظمة دولية تبنت اتفاقية الـGATT وطورتها بإضافة أحكام وبروتوكولات إليها. - الالتزام النهائي ودائم لكل عضو. - تغطي التجارة في السلع و الخدمات ونظام حقوق الملكية الفكرية. - هيئة لتسوية المنازعات أسرع وأكثر آلية وفعالية تتابع و تنفيذ النتائج. - جميع الأعضاء متساوين في الأصوات (صوت واحد لكل عضو).

المصدر : محمد عبد الحميد خان ، منظمة التجارة العالمية تعريف موجز، الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدّة، السعودية، 2000، ص 7

المطلب الثالث : تعريف المنظمة العالمية للتجارة مبادئها وأهدافها

❖ **تعريف المنظمة**

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة بموجب معاهدة دولية سميت "باتفاقية مراكش " الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية وعرّفت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، المعاهدة بأنها : اتفاق دولي بين مجموعة من الدول بصورة خطية وخاضع للقانون الدولي سواء أثبت في وثيقة وحيدة أو اثنين أو أكثر من الوثائق المترابطة وأيّا كانت تسميته الخاصة[1] .

كما عرفها بهاجيراث لالداس* كما يلي :

اتفاقات منظمة التجارة العالمية هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات إتباعها في صياغة سياساتها وممارساتها في مجالات التجارة الدولية في السلع

1 سهيل حسين الفتلاوي ،مرجع سابق، ص 46

* بهاجيراث لالداس خبير في التجارة الدولية ، ومدير سابق لبرامج التجارة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأيضا سفير الهند وممثلها الدائم لدى الجات سابقا .

و الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتحدد هذه الاتفاقات حقوق الحكومات والتزاماتها القابلة للتنفيذ داخل إطار متعدد الأطراف[1] .

❖ **الخصائص القانونية للمنظمة**

- تمّ إبرام العقد بين مجموعة من الدول ويشترط بها أن تكون مستقلة.
- توفرت على النص الخطي للمعاهدة، فالاتفاقات الشفوية بين الدول لا تمنحها الصفة القانونية و السبب في ذلك أنّ المنظمة الدولية ترتب حقوقا والتزامات على الدول الأعضاء و الدول لا تلتزم إلاّ بإرادتها الصريحة المعبر عنها بالمعاهدات المكتوبة[2].
- من الواضح أن منظمة التجارة العالمية على الرغم من حداثتها فقد ساهمت في إحداث تطور كبير في العلاقات الدولية، بحيث خلقت أوضاعا قانونية جديدة وأحدثت تغييرا جذريا في العلاقات الاقتصادية و السياسة الدولية.
- الصفة الرسمية للمنظمة العالمية للتجارة كما جاء في التعريف الذي أورده سهيل حسين الفتلاوي فإنّ اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تمنح المنظمة الصفة الرسمية أو الشخصية القانونية ، كما نصت اتفاقية المنظمة على تمتعها بالشخصية القانونية الدولية .

❖ **مبادئ المنظمة**

إنّ المبدأ الأساسي الذي يحكم التجارة الدولية هو أنّ السلع حينما تصدّر من بلد ما، يتعين أن تتمتع كقاعدة عامة بحرية كاملة في الدخول إلى البلد المستورد إلاّ أنّ اتفاقات منظمة التجارة العالمية تسمح بتعديل هذه الفرص التنافسية عن طريق السماح بفرض تعريفات جمركية أو قيود غير جمركية لقيد الواردات وهذا في أحوال معينة[3]

وعموما يمكن تلخيص مبادئ منظمة التجارة العالمية وفق ما جاء في نصوص اتفاقياتها كالتالي[4] :

1 بهاجيراث لالداس ، تعريب أحمد يوسف الشحات، مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية 2006، ص25

2 سهيل حسين الفتلاوي ،مرجع سابق، ص 47

3 بهاجيراث لالداس ، مرجع سابق ، ص 34

4 صالح صالحي ، مرجع سابق ص 108

- ✓ الشفافية : على الدول الإعلان عن جميع القوانين و الأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة مع عدم التمييز في تطبيقها بين الأعضاء وتوضيح المعاملات الحكومية الخاصة بالمصلحة الوطنية.
- ✓ الالتزام بتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل و ذلك بالتخفيض التدريجي لعوائق التجارة.
- ✓ الالتزام بتعميم مبدأ المعاملة الممنوحة للدولة أكثر رعاية، أي أنّ المزايا التي يمنحها طرف لدولة معينة سرعان ما تعمم على باقي الدول الأعضاء.
- ✓ المعاملة الوطنية ويقصد بها أنّ الدولة لا تتخذ أية قيود غير تعريفية أو إجراءات إدارية وتنظيمية من شأنها أن توفر حماية للمنتج المحلي، وتحدث تمييزا ضد المنتجات المستوردة فالدول الأعضاء مطالبة بتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية وغير التمييزية بين المنتجات المحلية و المنتجات المستوردة[1] .
- ✓ الوقاية : جاء في المادة 19 من اتفاقية الجات أنه يحق للدول أن تتراجع عمّا قد تعهدت به سابقا من التزامات تهدف لتحرير التجارة الخارجية وذلك باتخاذ إجراءات وقائية مؤقتة لحماية أسواقها المحلية في حالة متعددة منها :

- مكافحة الإغراق : إذا تلزم الاتفاقية الدول بعدم تصدير منتجاتها بسعر أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في البلد الأصلي و يحق للدول المتضررة أن تفرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلا من جانب دولة أخرى .

- في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات تلتزم الدول بالتقيد الكمي للتجارة، إذ أجازت المادة 12 من اتفاقية الجات للدول عندما تواجه انخفاضا جسيما في احتياطاتها الدولية أو واجهت خطرا يهددها بعد أن وصلت إلي مستوى شديد الانخفاض، أن تفرض قيودا على كمية أو قيمة السلع المسموح باستيرادها[2] .

❖ **ضوابط الدعم و الإجراءات المضادة له**

عادة ما تقدم الدول بعض التسهيلات للمؤسسات أو لبعض القطاعات و المنتجين المحليين بهدف مساعدتها على مواجهة المنافسة في السوق المحلية أو الدولية و تتمثل هذه المساعدات

1 صالح صالحي ، مرجع سابق، ص 108
2 سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 21

في شكل تحويلات مباشرة للأموال، الإعفاءات الضريبة أو في شكل دعم مباشر للدخول و الأسعار و تقديم سلع و خدمات لفئة من المستهلكين.

و قد تم التمييز بين ثلاث أنواع من الدعم في إطار اتفاقيات الجات نصنفها كالأتي:

- **الدعم المسموح به** : و لا يستدعي إجراءات مضادة له و يشمل نشاطات البحث و التطوير، التنمية الجهوية للمناطق الأقل نموا، حماية البيئة مثل الإعانات التي تقدمها مكاتب الأزون التابعة للأمم المتحدة للمؤسسات من أجل تخليها عن استعمال الأجهزة التي تستخدم مادة CFC (الهالونات) المساهمة في تشكيل ثقب الأزون.
- **الدعم المحظور**: و هو الدعم الذي ينافي مبدأ المعاملة القومية أو الوطنية كما يسميها البعض كدعم الصادرات لمنحها قدرة تنافسية أكبر في الأسواق الخارجية أو دعم المنتجات المحلية بغرض منحها قدرة تنافسية أكبر في الأسواق الداخلية، مع بعض الاستثناءات التي تعفي البلدان الأقل نموا من حضر دعم الصادرات لفترات متفاوتة بهدف تمكينها من تنمية قدراتها التنافسية
- **الإجراءات المضادة للدعم** : هي تلك التي تفرض على الدول التي تقدم دعما محضورا أو يسبب ضررا جسيما يمس بالمصالح التجارية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة و في هذه الحالة تفرض رسوم تعويضية من أجل إلغاء آثار انخفاض الأسعار الناتجة عن الدعم للمنتج المصنع أو المصدر و ترفع هذه الرسوم بعد خمس سنوات إذا ثبت بأن الأضرار لن تستمر[1] و الجدير بالذكر أن السلع الزراعية لم تكن تخضع لهذه الاتفاقيات المتعلقة بالدعم ،هذا ما أثار خلاف بين أقطاب الاقتصاد العالمي بسبب تمسك الاتحاد الأوروبي بالدعم المقدم للمنتجين الزراعيين.

- المعاملة الخاصة للدول غير الصناعية: وذلك من خلال إعطاء مميزات تجارية مؤقتة مثل فترة سماح مؤقتة ، رسوم جمركية أقل للدول غير الصناعية، تطبيق قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن الزيادة الكبيرة المترتبة على واردات برامج التنمية الاقتصادية لحماية بعض الصناعات*

1 صالح صالحي، مرجع سابق، ص 116

* لمزيد من الشرح عد إلى سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 22 ، محمد عبد الحميد خان، مرجع سابق، ص 10

❖ **أهداف المنظمة**

- تسهيل و تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بحرية التجارة بالإضافة إلى الاتفاقيات الملزمة لكل الدول الأعضاء مثل: - اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 1994، اتفاقية الجات لعام 1947 1994 ، اتفاقية امتيازات و حصانات الوكالات المتخصصة و التي اعتمدت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة عام في 1949؛ نجد بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف و الخاصة بالتجارة تلزم الدول التي قبلتها فقط.
- تنظيم المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى توسيع دائرة التفاوض لتشمل مواضيع جديدة لتحقيق المزيد من حرية التجارة.
- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.
- مراقبة السياسات التجارية و متابعتها و توجيهها بما يتفق مع القواعد و الضوابط المتفق عليها.
- التعاون و التنسيق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لمزيد من التنسيق و توجيه السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

المبحث الثاني : آليات عمل المنظمة

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للمنظمة وكيفية التصويت والعضوية فيها

❖ **الهيكل التنظيمي للمنظمة**

يتألف الهيكل التنظيمي للمنظمة من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان وسكرتارية[1]

- المؤتمر الوزاري : يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو السلطة العليا للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقية التجارية متعددة الأطراف.

1 فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص 81

- المجلس العام : ويتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء ويجتمع تسع مرات في العام على الأقل، كما يجتمع كلما دعت الحاجة لذلك ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ويكون بمثابة جهاز تسوية المنازعات، وكذلك مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

- المجالس المتخصصة : تم إنشاء مجلس لشؤون التجارة في السلع و مجلس لشؤون التجارة في الخدمات ومجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية، وتكون هذه المجالس مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء، وتنعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها و تعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام ، وتضطلع بالمهام التي تعهد إليها الاتفاقات الخاصة لكل منها و المهام التي يحددها المجلس العام لها، وتضع كل من هذه المجالس قواعد إجراءاتها وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس العام.

- اللجان الفرعية: ينشئ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة و التنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية و المالية والإدارة كما ينشئ لجانا أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

- السكرتارية: يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها مدير عام يعيّنه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل منصبه، ويعين المدير العام أعضاء وموظفي السكرتارية ويحدد لهم واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المركز الوزاري .

وفيما يلي قائمة المؤتمرات الوزارية للمنظمة[1]:

- **المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام 1996 وصدر عنه:**
  - الإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن القواعد المعمول بها في المنظمة وكذلك تقييم ومراجعة السياسات التجارية.
  - الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء.

1 كريم طه، قمة سياتل مابين النجاح و الفشل ، مجلة السياسة الدولية، عدد 139، مطابع الأهرام الدولية، قليوب مصر، 2000، ص 102

- **المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف عام 1998 وصدر عنه :**
  - الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين وفيه تأكيد على نجاعة هذا النظام ومساهمته في النمو و التوظيف والاستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة و التوسع فيها خلال 50 عام الماضية وذلك وفق ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
  - الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية وفتحها أفاق جديدة لنمو التجارة وحاجة الدول النامية إليها .
- **المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1999**

هذا المؤتمر عرف خلافات كبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة من جهة، وبين الدول المتقدمة مع بعضها البعض من جهة أخرى، ولم يتمكن المشاركون في المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة من التوصل إلى اتفاق جماعي بشأن إصدار إعلان سياتل الذي كان من المفترض أن يحدّد أسلوب عمل المنظمة مع بداية الألفية الثالثة وقامت العديد من الدول بتسجيل اعتراضاتها خاصة الدول النامية، ما دفع الناطق الرسمي باسم المنظمة إلى إعلان فشل المؤتمر بسبب عدم توفر الوقت اللازم لإنجاز العمل

- **المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عام 2001:**

وتمّ فيه الاتفاق عن برنامج عمل المفاوضات فقد قسمت عملية التفاوض إلى مرحلتين

- المرحلة الأولى : انطلاق المفاوضات حول مجموعة من المواضيع تشمل تنفيذ الاتفاقيات الحالية ومشاكلها ، تجارة المنتجات الزراعية ، تجارة الخدمات ، النفاذ إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، حقوق الملكية الفكرية، وتتم المفاوضات بشأنها مباشرة بعد مؤتمر الدوحة

- المرحلة الثانية: وتتضمن المواضيع التي تمّ إطلاق المفاوضات بشأنها خلال المؤتمر الوزاري الخامس 2003 بعد اتخاذ قرار بالإجماع وتشمل : التجارة و المنافسة التجارة و الاستثمار، المشتريات الحكومية و تسيير التجارة الإلكترونية؛ وبغية تحقيق هذه الأهداف تمّ إنشاء فرق عمل في المنظمة لهدف تقريب وجهات النظر وتقليل الخلافات بين الدول الأعضاء.

- **المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون المكسيكية عام 2003**:

وتعذّر على الوزراء الاتفاق على "إطار العمل" لتحديد شروط المفاوضات الزراعية، ومعرفة ما إذا كان يجدر بالدول المشاركة إجراء مفاوضات في عدد من المجالات الجديدة، (ما يعرف بقضايا "سنغافورة") بشأن التجارة والاستثمارات والسياسات التجارية والتنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية وتيسير التجارة، ورغم التقدم الطفيف المحرز في نقاط مختلفة في عدد من المجالات، بما في ذلك الزراعة، فقد أختُتم المؤتمر الوزاري دون التوصل إلى نتائج ملموسة.

- **المؤتمر الوزاري السادس في هونج كونج عام 2005:**

عقدت فعاليات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة من 13-18 ديسمبر 2005 في هونج كونج

لمتابعة تطورات المفاوضات لأجندة الدوحة للتنمية وذلك بحضور وزراء تجارة أكثر من 150 دولة أعضاء ومراقبين بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية والأهلية وغير الحكومية.

يأتي هذا المؤتمر عقب فشل المؤتمر الوزاري الخامس الذي عقد بكانكون عام 2003، حيث شهدت المفاوضات التجارية تعثراً في عديد من المسارات كان أهمها ملف الزراعة والقطن، وملف السلع الصناعية ، وملف التجارة في الخدمات، وملف التنمية.

أظهرت كافة الدول الأعضاء قدرا عاليا من التعاون، والمرونة في مواقفها التفاوضية للعمل على إنجاح المؤتمر ودفع حركة المفاوضات للعمل على إنهاء جولة الدوحة للتنمية في الموعد المحدد وهو نهاية عام 2006؛

كما انتهت فعاليات المؤتمر بصدور الإعلان الوزاري للمؤتمر بموافقة كافة الدول الأعضاء، حيث تضمن المؤتمر حزمة متوازنة إلى حد كبير، بالإضافة إلى نصوص توفيقية ساعدت إلى حد ما في تقارب الفجوة ما بين مواقف الدول النامية وما بين مواقف الدول المتقدمة وذلك بالنسبة لبعض الموضوعات المعلقة والتي شهدت خلافات عديدة قبل وأثناء إنعقاد المؤتمر[1].

1 خالد حمزة ، رئيس لجنة الاستيراد و الجمارك، مصر ، محضر اللجنة المجتمعة بتاريخ 2006/01/03

الشكل رقم: 1 الهيكل التنظيمي للمنظمة*

* بن موسى كمال ، من الجاة إلى المنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية للنظمام التجاري الدولي ومستقبله، مذكورة ماجيستير غيرمنشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، 1996 ، ص 177

❖ **العضوية والتصويت في المنظمة**

قد تكون عملية الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة طويلة ، وخاصة بالنسبة للدول النامية و الأقل نموا وهي التي يجب عليها إحداث تغييرات كبيرة في قوانينها وأنظمتها وسياساتها الاقتصادية الداخلية، حيث تصبح متوافقة مع المبادئ و القواعد التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية[1]؛ وإذا ما طالت مدة الحصول على العضوية وتم إبرام اتفاقيات جديدة في المنظمة، فعلى الدولة الراغبة في الانضمام أن تلتزم بكل ما تفرزه الاتفاقيات الجديدة، وعموما يحق لأي دولة أو إقليم جمركي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعد تقدمه بطلب الانضمام و التزامه بالتنازلات و التعهدات المحددة في كافة الاتفاقيات من خلال المفاوضات مع الدول الأعضاء؛ كما يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة بعد ستة أشهر من إخطار المدير العام للمنظمة فيتحلل بعد ذلك من كافة الالتزامات و التعهدات ويفقد بالمقابل امتيازات الانضمام[2].

أما بالنسبة للتصويت فإنّ المنظمة العالمية للتجارة تتميز بأن لكل دولة عضو صوت واحد، وهذا خلافا للمنظمات الأخرى التي ترتبط فيها القوة التصويتية بحجم الدولة ومساهمتها في ميزانية المنظمة.

ونظريا فإن هذا الوضع يضع الدول النامية متساوية مع الدول المتقدمة من حيث المشاركة في وضع القرارات ومن حيث الموافقة أو رفض مشاريع الاتفاقيات وفق ما يتلاءم ومصالحها الاقتصادية لكن الواقع يدل على أنّ:

البلدان المتقدمة كما أنها تتحكم في مسار المنظمات الأخرى فإنها توجه مسار المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة، بسبب انعكاسات مشروطية وزنها الاقتصادي ونفوذها السياسي على البلدان النامية، ومع هذا فإنّ المزيد من التنسيق و التعاون بين الأطراف الضعيفة يمكن أن يعظم مصلحتها ويجعلها كتلة فاعلة وليست منفعلة[3]

1 سمير اللقماني، مرجع سابق ،ص 58
2 صالح صالحي، مرجع سابق، ص 104
3 نفس المرجع السابق

واتفاقية منظمة التجارة العالمية جاءت بقاعدة عامة وهي موافقة الدول الأعضاء جميعها على أي قرار يصدر منها " توافق الآراء " وهذا راجع إلى أن التجارة الدولية عمل متقابل بين الدول ، فالدولة التي لا توافق على قرار معين فإنها تضر بحرية التجارة الدولية بسبب الالتزامات المتقابلة، غير أن زيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة جعل موافقة جميع الدول على القرارات أمرا مستحيلا ولهذا لجأت منظمة التجارة العالمية إلى تصنيف قرارات المنظمة وجعلت لكل فئة نسبة من الأصوات لصدورها[1]

وفي جميع الأحوال لا يصدر قرار ما لم يحصل على نسبة تزيد عن نصف عدد الدول الأعضاء المشتركة في التصويت.

المطلب الثاني : مجالات عمل المنظمة

لطالما كانت الحماية التي تقدمها الدول الصناعية للقطاع الزراعي في شكل دعم للصادرات أو فرض قيود على الواردات محل نقاش وتفاوض حاد بين أعضاء المنظمة حتى أنه قبل جولة الأرغواي كان هذا القطاع يضع العديد من الدول الصناعية في موقف تنافسي خاصة دول الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا ، لكن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى إحداث تغيير جذري في العلاقات التجارية الدولية من جهة ومن جهة أخرى توسيع وتعميق مجالات تحرير التجارة الدولية لتشمل ميادين جديدة وحساسة لم يسبق للدول الصناعية أن تطرقت لها بهذه الجدية ، فاتسع مجال عمل المنظمة ليشمل :

- التجارة في السلع
  - السلع الزراعية
  - السلع الصناعية
  - المنسوجات و الملابس
- التجارة في الخدمات
- حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة
- الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة

1 سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق ، ص 105

❖ **التجارة في السلع**

- التجارة في السلع الزراعية :

لقد أدى تزايد دعم القطاع الزراعي في الدول المتقدمة إلى إحتدام المنافسة بينها في السوق الزراعية، وسعيا منها للمحافظة على مواقعها التنافسية وصلت الأعباء الناجمة عن دعم القطاع الزراعي إلى مستويات عالية هذا الوضع أدى إلى انطلاق مفاوضات مطوّلة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا واستراليا ...الخ

أسفرت عن إلتزام الأعضاء بمجموعة من الإصلاحات تهدف لمزيد من تحرير السوق الزراعية وتمثلت اغلب هذه الإصلاحات في :

- تخفيض الرسوم الجمركية
- تخفيض الدعم المحلي
- تخفيض دعم الصادرات

و الجدير بالذكر أنّ المفاوضات تطرقت إلى موضوع الإجراءات الصحية المتعلقة بصحة الانسان والحيوان و النبات وذلك من خلال مجموعة من المعايير قامت بتحديدها منظمة الأغذية و الزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، ولجنة دستور الأغذية *

– التجارة في السلع الصناعية :

رغم أنّ اتفاقية الـGATT سعت لتحرير التجارة في السلع المصنعة، باستثناء المنسوجات و الملابس، إلاّ أنه في ختام جولة أرغواي تم التوصل إلى بروتوكول يضم مجموعة من الأحكام التكميلية لتنظيم تحرير التجارة في السلع المصنعة، وقد نص على أن ترفق الجداول المقدمة من الدول الأعضاء والتي تتضمن التنازلات الجمركية و المزايا التفضيلية المتبادلة بحيث تصبح جزءا من الاتفاقية العامة[1] ؛ ويمكن أن نورد أهم التنازلات الجمركية في النقاط التالية :

* صالح صالحي ، مرجع سابق ، ص 120

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 178

- إعفاء مجموعة من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية في أسواق الدول الصناعية و منها المنتجات الصيدلانية، و معدّات البناء و المعدات الطبية و الصلب و الأثاث و المعدات الزراعية.
- رفع نسبة الواردات الصناعية المعفية التي تدخل أسواق البلدان الصناعية من 20% إلى 44% من إجمالي واردتها الصناعية.
- خفض تعريفات السلع المصنعة من متوسط 6,3 % إلى متوسط 3,8 % أي بنسبة خفض تصل إلى 40% في الدول المتقدمة.
- تقليص حجم الواردات التي تدخل إلى أسواق البلدان الصناعية بتعريفة جمركية تساوي أو تزيد عن 15% من مجمل الواردات وتكون تلك النسبة في البلدان النامية من 9 % إلى 5 %.
- تعهد الدول الصناعية بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة 40% على الأسماك و المنسوجات و الملابس والجلود والمطاط و الأحذية ومعدات النقل وبنسبة 60% على الأخشاب والورق وعجائن الورق والآلات اليدوية، ونلاحظ على الفروع الصناعية التي أعفيت من الرسوم بأن مساهمة الاقتصاديات النامية فيها إما ضعيفة ومحدودة أو هي فروع تحتاجها الدول المتقدمة كالصلب وغيره، أو نجدها تحت هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، أمّا الفروع الهامة التي تتميز الاقتصادات النامية فيها بمكانة إستراتيجية فإنها لم تطرح ضمن مفاوضات السلع الصناعية مثل البترول.

❖ **التجارة في المنسوجات و الملابس**.

كان هذا القطاع يخضع منذ بداية الستينات لقيود كمية (تحدد حصص التصدير وحصص الاستيراد) فرضتها العديد من البلدان المتقدمة ، سواء بطريقة أحادية أو من خلال اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف ونظرا لأن صناعة المنسوجات في بداية الستينات في بعض البلدان المتقدمة، لم تكن قادرة على أن تواجه المنافسة مع الواردات من البلدان النامية فقامت بممارسة الضغط على حكوماتها من أجل تقييد الواردات من هذه البلدان وقد اتسم هذا التصرف بالرعونة وعدم الرشاد[1]

1 بهاجيرات لالداس مرجع سابق ص 135

وبما أن تجارة المنسوجات و الملابس تشكل 40% من مجموع صادرات البلدان النامية، كما أنها تتناسب مع طبيعة هذه الاقتصادات من حيث خصائصها فهي صناعة تقوم على العمالة الكثيفة و بالتالي فهي بسيطة التكنولوجيا ومنخفضة التكاليف ومعظم مدخلاتها محلية ، ولقد سعت البلدان النامية لإدماج قطاع المنسوجات والملابس ضمن مفاوضات جولة أرغواي التي أسفرت عن اتفاقية عرفت باتفاقية المنسوجات و الملابس التي تهدف إلى تحرير هذه التجارة من خلال الوسيلتين التاليتين:

- الوسيلة الأولى : وتتمثل في إدماج تجارة المنسوجات و الملابس وإخضاعها لمبادئ اتفاقية الجات الجديدة خلال عشر سنوات عبر أربع مراحل

- المرحلة الأولى : 1995/01/01 يتم فيها التخفيض بنسبة 16 %.
- المرحلة الثانية : 1995/01/01 إلى 1998/01/01 يتم فيها التخفيض بنسبة 17 %.
- المرحلة الثالثة : 1998/01/01 إلى 2002/01/01 يتم فيها التخفيض بنسبة 18 %.
- المرحلة الرابعة : 2002/01/01 إلى 2005/01/01 يتم فيها التخفيض بنسبة 49 %.

- الوسيلة الثانية : زيادة الحصص الكمية المفروضة على الواردات من بعض المنتجات خلال عشر سنوات ويكون ذلك بالتدريج 16 % ثم 25 % ثم 27 %[1]

❖ **التجارة في الخدمات**

عرف قطاع الخدمات في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا مما جعله يلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية وما يميز هذا القطاع أنه :

يعتمد على انتقال الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى عن طريق النقل الفردي للبحث عن عمل أو عن طريق انتقال الشركات المتخصصة بالخدمات ، كالأعمال المتعلقة بتنظيف الطرق وحماية المنشآت وإدارة التعليم والصحة والزراعة و الخدمة في البيوت و المؤسسات و النقل بمختلف وسائطه ومكاتب التشغيل[2] .

وقد سعت الدول المتقدمة إلى إدراج قطاع الخدمات في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بينما عملت الدول النامية على إبقائه خارج مجال التجارة العالمية ويرتكز الخلاف هنا على أساس المصالح.

---

1 صالح صالحي ، مرجع سابق ،ص 123

2 سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 178

ويعتبر تحرير التجارة الخارجية في قطاع الخدمات من أبرز المكاسب التي حققتها جولة الأورغواي لصالح الدول المتقدمة ، ذلك أن قطاع الخدمات في معظم الدول النامية يتميز بضعف كبير بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، مما يبين أنّ التحرير المتسرع لهذا القطاع يعني إيجاد مناخ للمنافسة غير المتوازنة بين الأطراف القوية بشركاتها الكبرى في قطاع الخدمات و البلدان الضعيفة بمؤسساتها الهشة مما يسمح باختراق واحتكار سوق الخدمات في الدول النامية و الذي يشكل أكثر من 50 % من الناتج المحلي في بعض الدول النامية؛ ورغم محدودية اتفاقية التجارة في الخدمات حيث تغطي نسبة 25 % من قطاعات الخدمات في الدول المتقدمة ونسبة 7 % من البلدان النامية[1]، إلاّ أن أهميتها تتجلى في انطلاق المزيد من المفاوضات المتعددة ألأطراف المتعلقة بتحرير هذا القطاع تحت الإشراف المباشر و الدائم للمنظمة العالمية للتجارة، وتحدد اتفاقية الخدمات نوعين من الالتزامات على الدول الأعضاء:

- الالتزامات العامة : وتضمنت في معظمها التأكيد على أحكام تجسيد قواعد النظام المتعدد الأطراف، كما أقرت تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات من خلال مساعدتها ورفع مستوى كفاءتها وقدرتها على المنافسة وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية وتسهيل الحصول على المعلومات التقنية و الاتصال بشبكة المعلومات[2].
- الالتزامات الخاصة: وهي الالتزامات الواردة في العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدماتية معينة ويحدد من خلالها مدى التحرير ومعاييره والمؤهلات الواجب توافرها لمنح الموردين الأجانب خدمات المعاملة الوطنية نفسها ويحدد الاتفاق أربعة أنماط متفق عليها لتبادل توريد الخدمات فيما بين الدول الأعضاء[3]
- فروع تجارة الخدمات التي يشملها التحرير.

لقد تم الوصول إلى اتفاق بين الدول الأعضاء على الفروع الأساسية لتجارة الخدمات التي يجب أن يشملها التحرير خلال مرحلتين وهي :

1 صالح صالحي ، مرجع سابق ،ص 124
2 سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 185
3 نفس المرجع السابق, ص 186

-الخدمات المالية، خدمات النقل الجوي والبحري خدمات الاتصالات الأساسية و الاتصالات عن بعد، خدمات السياحة، خدمات التشييد و المقاولات، الخدمات الاستشارية،خدمات ريفية، خدمات التعليم، نشاط العمال، انتقال الأشخاص الطبيعيين (الذين يؤدون خدمة في ظل إقامة مؤقتة وليس اللذين يريدون الوصول إلى سوق العمل في دول أخرى)[1]

❖ **حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة**

شهد مجال الملكية الفكرية مجموعة من الاتفاقيات التي كانت تؤطره وتشرف على تنظيمه المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) التي أسست عام 1967، و تضطلع بمهام عديدة، يرتبط جميعها بحماية حقوق الملكية الفكرية، فهي تتولى إدارة المعاهدات الدولية وتحديثها وتتوجه بمساعداتها إلى الحكومات و المنظمات والقطاع الخاص ،كما أن إعداد القواعد و المعايير و المبادئ الدولية و السهر على تنفيذها يحتل جانب أساسيا في أنشطة (WIPO) الرامية إلى النهوض بالملكية الفكرية[2]

ورغم كل هذه المعطيات إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي وبضغط من الشركات المتعددة الجنسيات سعت وبكل قوة إلى إدراج موضوع الملكية الفكرية تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة، هذا ما يقود إلى المزيد من احتكار التكنولوجيا من طرف الدول المتقدمة.

- وقد أكدت المادة السابعة بأن الهدف من هذه الاتفاقية هو:

أنها تساهم في حماية وإنقاذ الملكية الفكرية وفي تشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة و التوازن بين الحقوق والواجبات[3]

والواقع أن مثل هذه الاتفاقيات يحد من انتقال المعرفة ويحمّل الاقتصادات النامية تكاليف إضافية، أما عن المجالات و النطاقات التي غطتها اتفاقية الملكية الفكرية فنوردها فيما يلي:

* حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها؛

* العلامات التجارية المميزة للسلع والخدمات ؛

---

1 صالح صالحي ، مرجع سابق، ص 185.

2 كامل إدريس، أهم أهدافنا النهوض بالطاقات البشرية في البلدان النامية، مجلة السياسة الدولية مصر، ع 137،1999، ص 159

3 صالح صالحي ، المرجع السابق ، ص 129.

* المؤشرات الجغرافية؛
* التصميمات الصناعية؛
* براءات الاختراع؛
* التصميمات التخطيطية؛
* حماية المعلومات السرية؛

وفيما يلي **جدول رقم (5)** يلخص لنا :

حقوق الملكية الفكرية و المدة الزمنية المخصصة للحماية

الحقوق المحمية	الحد الأدنى لمدة الحماية
حق التأليف و الحقوق المرتبطة به (الكتب، الأفلام، برامج الحاسب الآلي، الموسيقى، اللوحات الفنية، النحت، قواعد البيانات والأعمال المكتوبة الأخرى).	50 سنة من تاريخ وفاة المؤلف
حقوق فن التمثيل (الممثلين، الموسيقيين، المغنيين والتسجيلات الصوتية).	50 سنة من تاريخ التسجيل أو التمثيل
حقوق المؤسسات الإذاعية	20 سنة من تاريخ البث الإذاعي
تسجيل حقوق النشر	لا يجوز فرض أية متطلبات للتسجيل أو الرسوم
تسجيل العلامة التجارية(علامة أو شعار مميز)	7 سنوات كحد أدنى، قابلة للتجديد بدون حدود
المؤشرات الجغرافية(أي منتجات البحر الميت،نبيذ الأراضي المقدسة)	طالما كانت لها علاقة بالمكان
التصاميم الصناعية	حد أدنى 10سنوات
براءات الاختراع (بما في ذلك العمليات و المركبات)	حد أدنى سنتين
تصاميم المخططات(الرسومات الطبوغرافية) للدوائر الإلكترونية المتكاملة	حد أدنى 10سنوات
المعلومات غير المعلنة (أي بيانات الاختبار ، المكونات المركبة،العمليات)المقدمة للإدارات الحكومية	بدون حدود
ممارسات أو شروط الترخيص المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المعيقة للمنافسة	يتوقع من الأعضاء إتباع إجراءات مناسبة تحول دون هذه الممارسات أو مراقبتها

المصدر : سمير اللقماني، مرجع سابق، ص 85.

المبحث الثالث : انعكاسات انضمام الدول العربية إلى المنظمة و التحديات التي تواجهها

المطلب الأول : الانعكاسات على الدول العربية

لقد تضاربت الآراء حول أثر الالتزام بشروط المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بالنسبة للدول النامية بما فيها العربية، فالكل يرى أنّ الدول المتقدمة لاشك أنها ستكون المستفيد الأول من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لأنها من أشرفت على وضع الاتفاقيات بما يرجح كفة مصالحها الاقتصادية في حين أنّ الدول النامية هي المتضرر الكبير في المنظمة، وهي ضحية هذا النظام العالمي الجديد فعلى الرغم من تمتعها بالأغلبية الكبيرة داخل المنظمة، إلاّ أنها لا تستطيع أن تصدر قرارات لصالحها، بل العكس من ذلك فإن قرارات المنظمة تضعها الدول الصناعية الكبرى و ما على الدول النامية إلاّ القبول بها فحسب[1].

ومما لاشك فيه أنّ انضمام الدول العربية إلى المنظمة له آثار وانعكاسات عميقة على اقتصادياتها كباقي الدول النامية، هذه الآثار تتفاوت في إيجابياتها وسلبيتاها حسب حجم الاقتصاد وسرعة تجاوب النظام السياسي مع المتغيرات الدولية، من حيث التشريعات القانونية والتحديثات في الإجراءات الضرورية في العملية الإدارية ومدى استيعاب المستجدات في الاقتصاد الدولي وغيرها[2] .

حيث يمكن تقييم آثار الانضمام على اقتصاد دولة ما من خلال مدى توفره على جملة من المعايير سماها سمير اللقماني بمحددات أثر الانضمام ونلخصها كما يلي :

- طبيعة هيكل الصادرات أو مدى تنوعها؛
- مستوى تحرير التجارة أو درجة الانفتاح على الأسواق الخارجية؛
- التوزيع الجغرافي للصادرات أو حجم وتنوع المتعاملين الاقتصاديين؛
- وضعية الدولة من حيث التنمية، هل هي دولة متقدمة أم نامية؛

وتظهر آثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول العربية من خلال التغيرات التي تطرأ على قطاعاتها التصديرية إيجابية كانت أو سلبية، وأهمها: قطاع النفط المنتجات الصناعية و المنتجات الزراعية.

---

1 سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق، ص 255.
2 سمير اللقماني ، مرجع سابق، ص 133.

❖ **الآثار المتوقعة على قطاع صادرات النفط و مشتقاته**

جدير بالذكر أنّ قطاع النفط لم يحض بنصيبه من الاهتمام في مفاوضات الجات والمنظمة العالمية للتجارة ، وهذا راجع لغياب الدول الرئيسية المصدرة للنفط ، فبالنسبة للدول العربية وهي : السعودية لم تنضم حتى سنة 2005 ، الجزائر كانت ومازالت مكتفية بكرسي المراقب رغم المحاولات الجارية في سبيل الانضمام، العراق لا يتمتع بالعضوية في المنظمة.

و رغم انضمام دول عربية نفطية أخرى مثل البحرين والكويت وعمان إلاّ أن الوضعية حالت دون إحراز نتائج تعظم مصالح الدول المصدرة للنفط.

حيث أن الدول الرئيسية المستهلكة للنفط وعلى رأسها الدول الصناعية مازالت تفرض رسوما عالية وقيود تمييزية ضد وارداتها من النفط والغاز ومشتقاتهما وكذلك صناعة البيتروكمياويات، خاصة بعد إلغاء دول الإتحاد الأوروبي المعاملة بنظام الأفضلية المعمم، فقد قرر مجلس الإتحاد الأوروبي ابتداء من 1995 أن تخضع الواردات البترولية من السعودية وليبيا إلى التعريفة الجمركية على اعتبار أن هاتين الدولتين بلغ دخل الفرد فيهما 2000 دولار سنويا.

فمن جهة فإن تحرير التجارة العالمية ورفع القيود أمام هذه المنتجات العربية التي تتمتع فيها بقدرة تنافسية عالية سوف يمنح فرصة للدول العربية المنتجة لها من زيادة صادراتها.

أما من جهة أخرى فإنّ إلغاء نظام المعاملة التفضيلية من قبل دول الإتحاد الأوروبي سوف يضع صناعة البتروكمياويات العربية في حرج على أساس أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الأول للدول العربية سواء كانت دول الخليج أم دول شمال إفريقيا.

وبالمقابل هناك من يرى أن تحرير التجارة العالمية سيؤدي إلى المزيد من الطلب على البترول وهو ما سيعود بالإيجاب على الدول العربية باعتبار أنها تستحوذ على أكثر من 60% من الاحتياطي العالمي.

لكن حسب رأينا فإن هذه النظرة تبقى ضيقة لأن سعر البترول لا يتحدد من طرف الدول المصدرة له فقط فهو يخضع لتقلبات السوق مثلما رأينا في الآونة الأخيرة.

كما وأن الاعتماد المستمر على عائدات النفط سيجعل الدول العربية تستمر في عدم اهتمامها بالقطاعات الأخرى، وهذا ما يعكس وضع تنموي كاذب تعيشه الدول العربية منذ سنوات حتى الدول النفطية منها والتي تتمتع بدخل فردي عالي.

❖ **الآثار المتوقعة على الصادرات الزراعية**

تطبيق شروط المنظمة العالمية للتجارة في القطاع الزراعي تعني رفع الدعم المقدم من طرف الدولة إلى المزارعين المحليين، وإلغاء الإعانات الموجهة للصادرات وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية الأجنبية في آن واحد مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد الغذائية بشكل ملحوظ في الأسواق العالمية مما يجعل من الدول المستوردة للمواد الغذائية المتضرر الأول من آثار المنظمة العالمية للتجارة لذلك فإن :

تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية لن يكون أمرا إيجابيا بالنسبة للدول العربية عموما، لأن الفجوة الغذائية بين ما ينتجه العرب من الغذاء وما يستهلكونه كبيرة للغاية وستزداد هذه الفجوة عاما بعد آخر[1].

وبالإضافة إلى تضرر الإنتاج النباتي في الدول العربية جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي فإن الإنتاج الحيواني هو الآخر سيتضرر بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف و الحبوب الخشنة الموجهة للاستهلاك الحيواني؛ وبما أن الدول العربية لا يمكنها معالجة هذا الوضع وسد هذه الفجوة في المدى القريب فحري بها أن تتخذ جملة من التدابير للتقليل من الضغوط السياسية والاقتصادية المزدوجة ومن هذه التدابير:

- تنويع مصادر الاستيراد الغذائي لإحداث نوع من التوازن في المصالح المتبادلة.
- السعي نحو إحراز المزيد من المصالح في المفاوضات وهذا ما لن يتأتى إلاّ بالتنسيق والتشاور بين الدول المستوردة عموما و الدول العربية خصوصا هذا على الصعيد الخارجي.

أمّا على الصعيد الداخلي فعلى الدول العربية أن تبادر إلى:

- تطوير تكنولوجيا الزراعة في الوطن العربي.
- تنشيط برامج التعاون الزراعي الإقليمي و إنشاء مخزون غذائي استراتيجي.

---

1 علي ابراهيم، منظمة التجارة العالمية،جولة أرغواي وتقنين نهب العالم الثالث ، دار النهضة العربية مصر،1997،ص161

- تعديل التركيب المحصولي للدول العربية من خلال التخصص في السلع ذات الميزة النسبية.

- تشجيع الفلاحين على البقاء في الأرياف بدل الهجرة إلى المدن وامتهان وظائف وهمية.

❖ **الآثار المتوقعة على الصادرات الصناعية و الخدمات**

هناك من يرى بأن المنتجات الصناعية المصدرة من قبل بعض الدول العربية إلى الدول المتقدمة تتمتع بميزة نسبية من حيث اعتمادها على كثافة اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الأسواق الداخلية .

فنجد أن صادرات دول الخليج بصفة عامة تتمثل غالبا في منتجات بتروكمياوية ومنتجات أخرى قائمة على النفط والغاز ، في حين أن مصر وتونس والمغرب وسوريا تغلب على صادراتها المنسوجات والملابس.

ومن المتوقع أن يكون التأثير المباشر لتحرير التجارة في هذه الصناعات إيجابيا على الدول العربية ، ذلك أن الإلغاء التدريجي للحواجز التي تحول دون انسياب هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية سيوسع من فرص التصدير مما يؤدي إلى خلق مناصب الشغل والمزيد من التفاعل مع المستجدات التقنية في مجال الصناعات التي تتخصص فيها .كما سيتم تدعيم الترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد المحلى لكن بالمقابل يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن هذه النتائج لن تتحقق مع بقاء الأوضاع على هذا الحال، فالصناعات العربية مازالت تتميز بعدم القدرة على المنافسة أمام منتجات الدول المتقدمة.

وفي ظل احترام اتفاقية الملكية الفكرية فإن آفاق نقل التكنولوجيا من خلال الاحتكاك في الأسواق الخارجية ستكون ضيقة؛ وبالنسبة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على الدول النامية فهي من القضايا التي حضيت باهتمام كبير خاصة من طرف الدول المتقدمة لأنها من تحتكر إنتاج وتطوير التكنولوجيا مما يحقق لها مكاسب كبيرة جرّاء نقل أو بيع هذه التكنولوجيا خاصة إلى الدول النامية

ولهذا السبب نجدها –الدول المتقدمة – أخذت في العمل على تعزيز حقوق الملكية الفكرية فعمدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتي بدورها أقرّت العديد من الاتفاقيات

مثـل " اتفاقيــة بــاريس للمخترعــات واتفاقيــة بيــروت لحقــوق التــأليف فــي الأدب والفــن والموسيقى"[1]

ونجد الانسجام الواقع بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للتجارة والتي تم في إطارها وضع اتفاقية الاتجار بحقوق الملكية الفكرية؛ وخلاف لمعظم الاتفاقات الدولية الأخرى فإنّ هذا الاتفاق يضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة لجميع أشكال الملكية الفكرية مثل حق التأليف، والعلامات التجارية، والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع.[2]

ومن غير المعقول أن نقول بأن تطبيق هذه الاتفاقية مع تمديد فترة الحماية سيكون في صالح الدول النامية بدعوى تحفيزها

فمثلا: في مجال صناعة الأدوية، من المتوقع ارتفاع تكلفة الحصول على براءات الاختراع أو تراخيص التصنيع و التي هي في معظم الأحيان ملك لأفراد وشركات أجنبية، ممّا يجعل من آثار الانضمام سلبية أكثر مما هي ايجابية في الوقت الراهن

أما عن قطاع الخدمات فإنه يعاني من عجز في الدول النامية، فلا يتوقع له أن يحقق نتائج إيجابية كبيرة إلاّ في الحدود الدنيا، وهذا بسبب تخلف هذا القطاع إذا ما قورن بقطاع الخدمات في الدول المتقدمة[3] ؛ ومع زيادة اعتماد صناعة الخدمات على تكنولوجيا المعلومات فإنها تحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال النقدي والمادي ورأس المال البشري في المستوى العلمي المرتفع، ونتيجة لعدم قدرة الدول النامية على توفير هذه المدخلات فإنها لن تستطيع المنافسة دوليا في هذا المجال بل ستكون مجرد سوق لمنتجات من الدول الصناعية [4]؛ ورغم كل ما تم ذكره من سلبيات المترتبة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الواقع ينبئ أن هناك سعي دؤوب من قبل الدول العربية للحصول على العضوية في هذه المنظمة والتي بات الانضمام إليها ضرورة لا خيار.

1 محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 201
2 نفس المرجع السابق ، ص 202
3 فضل علي مثنى ، مرجع سابق ، ص 118
4 محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 126

المطلب الثاني : نقاط القوة في المنظمة والتحديات التي تواجهها

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة كيان مستقل ذو شخصية معنوية تنشط في وسط ظروف وعوامل متغيرة تأثر فيها وتتأثر بها ومن هذا الجانب سوف نحاول أن نلقي الضوء على علاقة المنظمة العالمية للتجارة بما حولها وما مدى تأثرها بهذه العوامل أي ماهي التحديات التي تواجهها ولهذا فسوف نتطرق أولا إلى :

❖ **نقاط القوة في المنظمة** [1]

- النظام : فالمقارنة بين جات 1994 وجات 1947 ترصد لنا تقدما واضحا ومتعدد الجوانب وهذا تم توضيحه في الفرق بين المنظمة والاتفاقية وما للمنظمة من خصائص إضافية
- الوسط أو البيئة : فغياب المواجهة الإيديولوجية بين النظام الرأس مالي و النظام الاشتراكي بسبب انهيار هذا الأخير منح فرصة لنظام اقتصاد السوق أن يسود ويسيطر بمبادئ انحصار دور الدولة ، وتحرير التجارة الخارجية إلخ .
- النطاق : فشمولية القطاعات التي تغطيها منظمة التجارة العالمية في حد ذاتها عامل قوة يمنحها السيطرة و الإلمام بكل مجالات الاقتصاد العالمي
- الأجهزة: هناك من يرى أن تعدد الأجهزة و الاتفاقات التابعة للمنظمة سوف يشكل عبأ على السيطرة وحسن التسيير لكن بالمقابل فإن قيام كل جهاز بأداء مهام ومراقبة وتقويم مجال نشاطه سوف يضمن كفاءة هذه الأجهزة ويسهل عملية السيطرة على نظام التجارة الدولية.

❖ **التحديات التي تواجه المنظمة**

رغم كلّ ما تمّ ذكره من ميزات للمنظمة فإنه لا يمكن نفي وجود بعض العراقيل والتحديات التي تواجهها ويمكن التمييز بين نوعين من التحديات

- التحديات الداخلية و تنقسم في الحقيقة حسب واقع الدول الأعضاء وهي كالتالي :
  - تحدي الدول الصناعية الكبرى : ونقصد بهذا القول أنه رغم أن الدول الصناعية الكبرى تتحد مع بعضها البعض ضد الدول النامية إلا أنه عندما يتعلق الأمر بالمصالح

1 فضل علي مثنى، مرجع سابق ، ص 118

الوطنية فإنّ التصادم هو النتيجة الحتمية للمفاوضات مثلما حصل في مؤتمر سياتل حين أعلن الناطق الرسمي في الجلسة الختامية عن عدم تمكن الدول الأعضاء من إصدار الإعلان الختامي بسبب عدم كفاية الوقت إلا أن سبب عدم نجاح المؤتمر هو الخلاف الحاد بين كتلة الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الخاضعة لها مع الإتحاد الأوروبي حول قضية تحرير التجارة في القطاع الزراعي .

ومن أوجه الصراع بين الدول المتقدمة تنافسها على ضم أصوات الدول النامية لصالحها عندما يتعلق الأمكر بالتصويت على قرارات المنظمة

- تحدي الدول النامية :

لقد أدى انهيار الإتحاد السوفيتي إلى انفراد المعسكر المنتصر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي إلى فرض نظام تجاري عالمي مبني على أسس غربية، فبدلا من العمل على طبع العلاقات الاقتصادية الدولية بالتضامن والاحترام المتبادل ومراعاة تحقيق المصالح المتبادلة؛ عمدت الدول الصناعية الكبرى إلى توقيع معاهدة المنظمة العالمية للتجارة و التي تتميز وبدرجة عالية بالسعي وراء تعظيم مصالح هذه الدول على حساب الدول النامية التي تمثل الأغلبية في أعضاء المنظمة (142 دولة)، و الصراع بين الدول الصناعية الكبرى و الدول النامية صراع مرير يبقي هذه الدول في سعي مستمر بما أتيح لها من إمكانيات أن تقلل من الآثار السلبية للمنظمة وهذا هو التحدي الذي تمثله هذه الدول رغم أنه يبقى ضعيف وفقا لموازين القوى الراهنة ، ومن مظاهر هذا التحدي بروز بعض الآراء المناهضة للاندماج التام لاقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الدولي أو العولمة واللذان هما وجهان لعملة واحدة ، من هذه الآراء الدعوة لتبني إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة ، وإستراتيجية التنمية المستقلة ، وكذلك محاولة بعض الدول النامية حماية مصالحها من خلال الاندماج في تكتلات اقتصادية.

- تحدي دول أسيا :

أصبحت رابطة شعوب شرقي أسيا واحدة من الكتل الاقتصادية و التجارية المؤثرة في العالم وذلك بما حققته من نتائج ملموسة بالمقارنة مع باقي الدول النامية في مختلف القطاعات الاقتصادية

والأهم من ذلك هو الجدية الملموسة و الإرادة السياسية الفعلية لتحقيق التعاون بين مختلف الشركاء الأسيويين اليابان، الصين، كوريا الجنوبية وهناك من أشار إلى تحديات أخرى كدعاة حماية البيئة، الإرهاب، الفكر الإسلامي[1].

المبحث الرابع: بين تعظيم الإيجابيات وتحجيم السلبيات يبقى التكامل الاقتصادي العربي هو الحل

المطلب الأول : ماهية التكامل

❖ **مفهوم التكامل :**

تعددت مفاهيم التكامل بين مختلف المفكرين الاقتصاديين لكن غالبا ما تم تعريف التكامل الاقتصادي بأنّه[2] : توسيع حجم تجارة السلع بين دولة وأخرى (تجارة ثنائية)، أو بين دولة ومجموعة من الدول (تجارة متعددة الأطراف) وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو تحقيق المزيد من الانفتاح في تجارة السلع بين الدول المتكاملة.

لكن مع تنامي ظاهرة العولمة في الثمانينات وما صاحبها من تغيرات على الساحة الاقتصادية، كبروز كيانات اقتصادية موّحدة تظم العديد من الدول تغير مفهوم التكامل الاقتصادي.

من التكامل السطحي: والمتمثل في تخفيض الحواجز الفاصلة بين البلدان والمعيقة للصفقات وحركة السلع ورأس المال والعمالة ومنها إزالة التعريفة الجمركية ونظام الحصص.

1 لمزيد من التفصيل عد إلى سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق

2 ناصرسعيدي ، التكامل الاقتصادي العربي يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للإزدهار، معهد السياسات الإقتصادية ، صندوق النقد العربي ، الإمارات، 2005 ص 32 -33

إلى التكامل العميق: والمتمثل في تنسيق القوانين والتنظيمات وتبني المقاييس والمعايير المشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية، والممارسات الحكومية وتوحيدها أو جعلها أكثر تجانسا بين الدول المتكاملة.

ويمكن القول عن مجموعة من الدول (الدول العربية مثلا) أنها حققت تكاملا اقتصاديا تاما، عندما تزول الحواجز أمام المقيمين فيها ولا يوجد ما يمنعهم من التفاوض مع أي طرف كان في المنطقة أو الإقليم المتكامل، ويحضون بنفس المعاملة من حيث الإجراءات المالية والإدارية وتحمّلهم لنفس التكاليف أثناء ممارستهم لنشاط اقتصادي في أي رقعة من المنطقة أو الإقليم المتكامل بغض النظر عن مكان إقامتهم

❖ **أشكال التكامل :**

يمكن التمييز بين خمس حالات من التكامل الاقتصادي، تتفاوت من حيث المزايا التي تتمتع بها الدول الأعضاء في كلّ شكل من أشكال هذا التكامل وهي[1]

- منطقة التجارة الحرة : وفيها يتم إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه باقي دول العالم .
- اتحاد جمركي : وفيه يتم توحيد التعريفة الجمركية المطبقة مع باقي دول العالم إضافة إلى حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة وهذا ما يسمى بالجدار الجمركي .
- سوق مشتركة: وفيها يتحقق الإتحاد الجمركي، بالإضافة إلى إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعمل، ورأس المال، بين الدول المنتمية لهذه السوق.
- اتحاد اقتصادي: هذه المرحلة أكثر شمولا من السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع و الخدمات وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمل فيما بين الدول الأعضاء والتعريفة الجمركية الموحدة تجاه دول العالم الخارجي ، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية

1 حسين عمر ، مرجع سابق ، ص 35-36

هذا إلى جانب الاجتماعية والضريبية و التشريعية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

- اندماج اقتصادي: وهذه المرحلة هي آخر ما يمكن أن يصل إليه أي مشروع للتكامل على الصعيد الاقتصادي.

حيث يتم تقليص السلطات التنفيذية الذاتية لكل دولة عضو، لصالح سلطة إقليمية عليا يتم بموجبها توحيد كافة السياسات الاقتصادية وإيجاد عملة موحدة للتداول بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة المندمجة اقتصاديا.

وبالنسبة للدول العربية فإن نجاح التكامل الاقتصادي فيما بينها كإقليم واحد يقتضي توفير أرضية تعتمد أساسا على:

- توفير إطار مشجع للقطاع الخاص من خلال تمكينه من المساهمة في تحقيق التوحيد عبر برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص يضمن عدم التناقض، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية بغية تخفيض تكاليف النقل والاتصال بما يخدم القطاعين.
- تجاوز التجارة الحرة في السلع وتوسيع مزايا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشمل توحيد التشريعات والنظم القانونية والقواعد والمعايير التي تحكم وتنظم النشاطات الاقتصادية.
- ضرورة مواجهة السلبيات التي يمكن أن تبرز من جراء الانفتاح على أسواق بعضها البعض أو على أسواق الدول الأخرى خاصة وأن معظمها ماض في تحرير الأسواق وذلك من خلال استحداث آليات للتكافل الاجتماعي.

❖ دوافع التكامل

تتعدد دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي العربي من الجانب الاقتصادي إلى السياسي إلى الاجتماعي والثقافي ويمكن أن نوجزها فيما يلي :

- تزايد التحديات السياسية والإستراتيجية في المنطقة العربية:

فقد توالت الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط، مما أحدث شرخا هائلا في أوضاع التوازن في المنطقة العربية .

ما لا يترك مجالا للشك في ضلوع أطراف خارجية فيما حدث ويحدث، كالحصار المفروض على عدد من الدول العربية، وتصعيد النزاعات العرقية في بعض مناطق الثراء الموردي وشن الحروب على بعضها الآخر ومحاولات فرض صيغ الاستسلام مع إسرائيل والتلويح بورقة حقوق الإنسان وغيرها، كل هذه المعطيات لا يمكن تفسيرها إلاّ في ظل نظرية المؤامرة الخارجية .

ولهذا السبب وغيره بات التعاون والتكامل الاقتصاديين ركنين مهمين لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات من خلال تعزيز القدرات التفاوضية العربية في علاقتها الخارجية، وعليه تبدو الحاجة ملحة لبلورة إستراتيجية عربية فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي[1]

- ضرورة التعامل مع المتغيرات الدولية الإقليمية:

لا يمكن للدول العربية أن تبقى بمعزل عن العالم وما يحدث فيه من تغيرات اقتصادية بالدرجة الأولى.

فليس بمقدورها أن توقف إعادة صياغة النظم الاقتصادية والتجارية الدولية وتنامي تأثير المنظمات العالمية، وما تحمله في طياتها من انتشار السياسات الليبرالية الرامية لتحرير التجارة الخارجية، و وضع قواعد لحماية الملكية الفكرية وتخلي الدولة عن مساحة كبيرة في ميدان الاقتصاد والتجارة لسلطة السوق وآلياته[2].

كل هذه المستجدات والتطورات باتت تفرض على الدول في مختلف مناطق العالم تعزيز مقومات القوة والتفاعل، فمثلما لا يمكن تفادي التعرض لآثار التغير العالمي فإنه لا ينبغي الاستسلام لها فكان سبيل الدول إلى ذلك، التكامل الاقتصادي وتعزيز وتعميق مستوياته[3].

- زيادة انتشار التكتلات الدولية وتنامي قوتها:

صار من الواضح توجه الدول نحو التكامل الاقتصادي ضمن تكتلات إقليمية تضم مجموعة

---

1 حسن لطفي كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص 480

2 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التكامل الزراعي العربي، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص31

3 حسن لطفي كاظم الزبيدي، مرجع سابق ص 478

من الدول المتجاورة جغرافيا، ذلك أن التكامل ينطوي على مجموعة من المكاسب الاقتصادية والسياسية تتمثل في الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة، وتوسيع حجم التبادل التجاري وارتفاع فرص العمالة بالإضافة إلى ما يوفره التكامل الاقتصادي من حماية ضد الصدمات الاقتصادية الخارجية، كتذبذب أسعار صرف العملات وأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية والشروط التي تفرضها المنظمات الاقتصادية العالمية بما فيها المنظمة العالمية للتجارة في تفاعلها مع الدول بشكل منفرد خاصة الدول النامية ، وكذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ، فكان النجاح الذي تم إحرازه في إطار الإتحاد الأوربي دافعا ومحفزا لباقي الدول في سبيل التكتل، فهل تنجح الدول العربية في الإقتداء بالدول الأوروبية في الإتحاد ؟.

- المحافظة على الموارد العربية وحسن استغلالها من منظور تكاملي:

لطالما حاولت الدول العربية تحقيق التنمية وتحسين مستويات شعوبها معتمدة في ذلك على قدراتها ومواردها الخاصة، فتعمقت كل دولة في هذا التوجه دونما دراسة أو تنسيق يضمنان الاستغلال الأمثل والرشيد والمستدام لهذه الموارد.

مع العلم أن الدول العربية تختلف بشكل ملحوظ من حيث توزيع الموارد، سواء كانت الطبيعية منها مثل البترول والمعادن والأراضي الزراعية ومصادر المياه و السواحل البحرية أو من حيث الموارد البشرية كأعداد السكان وبالتالي حجم اليد العاملة والكفاءات العلمية ورؤوس الأموال .

وقد أدى عدم التنسيق فيما بين الدول العربية إلى خلق نوع من التنافس و التضارب على استغلالها، خاصة المشتركة منها كالاستغلال غير العادل للمياه الجوفية المشتركة .

في حين أنه من شأن التكامل والتنسيق في استغلال هذه الموارد أن يخلق جوا من الاتفاق في السياسات والقرارات المتخذة خاصة مع الخارج.

كاتفاق جميع الدول العربية المنتجة للنفط على تخفيض معدلات الإنتاج، قرار موحد في هذا الشأن يمكن أن يؤثر على أسعار النفط في الأسواق العالمية بما يخدم الدول العربية المنتجة للنفط و الدول العربية غير المنتجة من خلال تحويلات العمالة الوافدة للدول العربية النفطية. أو من خلال استثمارات تقوم بها الدول النفطية وكذلك العون التنموي و زيادة الطلب على

منتجات الدول العربية غير النفطية، و غالبا ما تكون زراعية لكن كل هذه الحركية لن تتم إلا في إطار التكامل العربي.

كما أن التكامل يسمح بتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية ويفتح المجال أمام رجال الأعمال للاستثمار في كل القطاعات بما فيها السياحية، والتي تتمتع كل الدول العربية فيها بإمكانيات رائعة ومتنوعة، من مواقع صحراوية وسواحل بحرية وإرث حضاري يمتد عبر حقب زمنية متفاوتة.

لكن للأسف ! عدم التنسيق والتكامل فتح المجال أمام التفرد والانعزالية في تطبيق سياسات التنمية وبالتالي في استغلال الموارد الطبيعية، فكانت النتيجة تدهور هذه الموارد كما ونوعا في معظم الدول العربية.

المطلب الثاني : واقع التكامل الاقتصادي العربي

عندما نبدأ الحديث عن أي شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية أو النقدية العربية نشعر بالإحباط الحقيقي وبالمرارة والحسرة أيضا، لأن الأمة العربية تملك كل مقومات أي نوع من أنواع التوحد بل ما يؤهل هذا التوحد للبقاء والنمو[1].

فقد ضل التكامل الاقتصادي العربي يمثل طموحا وهدفا تسعى إلى تحقيقه كافة المجتمعات العربية، من منطلق الإدراك العميق للروابط التاريخية والجغرافية والثقافية واللغوية فضلا عن المعتقدات والتقاليد التي تجعل هذا الشعب متميز عن غيره من الشعوب.

لكن استقراء جميع المحاولات الرامية لتحقيق التكامل انطلاقا من إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945 كمحاولة لتطوير صوت مشترك للعالم العربي، ثم التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك في 1950 ثم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية في سنة 1957، وصولا إلى اتخاذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة سنة 1964 لتتلاحق الاتفاقيات الرامية لتسهيل التبادل التجاري، حتى الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

رغم كل هذه المحاولات لكن لم يكن هناك حتى الآن على الأرض دفاعا مشتركا ولا تعاونا اقتصاديا يزيد من نسبة التجارة العربية البينية عن 9% من تجارتها الخارجية ولا خطا

1 سمير صارم، مرجع سابق ، ص 218.

إعلاميا واحدا ولا منهجا فكريا أو ثقافيا موحدا على الصعيد الرسمي ، حتى بعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (والتي تقتصر على تجارة السلع فقط) لم تفلح أي من هذه المبادرات في إحداث تكامل عميق.

❖ **التجارة الخارجية العربية واتجاهاتها :**

مازالت مساهمة الدول العربية مجتمعة ضئيلة في التجارة العالمية. فرغم التحسن المتمثل في نمو الصادرات والواردات العربية إلاّ أنها تبقى منخفضة بالنسبة للصادرات والواردات في العالم، وبالنظر إلى الهيكل السلعي للتجارة العربية واتجاه التجارة العربية من خلال مدى توسع السلع و الأطراف المتعامل معها ، يتضح مستوى اندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي وهو ما يعطي نظرة عن تكامل الاقتصاد العري على المستوى الدولي، هذا ما يمكن أن تتضح بعض جوانبه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(6): التجارة الخارجية العربية الإجمالية

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغيير السنوي (%)					متوسط معدل التغير في الفترة 2007-2003 (%)
	2003	2004	2005	2006	2007	2003	2004	2005	2006	2007	
- الصادرات العربية	311.0	410.3	566.0	675.6	784.7	27.6	31.9	37.9	19.4	16.1	26.0
- الواردات العربية	207.3	278.1	334.5	382.5	508.0	13.6	34.2	20.3	14.4	32.8	25.1
- الصادرات العالمية	7,510.7	9,133.2	10,370.5	12,005.2	13,747.7	16.8	21.6	13.5	15.4	14.5	16.3
- الواردات العالمية	7,763.3	9,477.0	10,747.9	12,448.9	14,399.1	16.9	22.1	13.4	15.8	15.7	16.7
- وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية(%)	4.1	4.5	5.5	5.6	5.7						
- وزن الواردات العربية في الواردات العالمية(%)	2.7	2.9	3.1	3.1	3.5						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 142

نلاحظ أن :

- الصادرات والواردات العربية حققت نموا بمقدار14.7% و 14.4% سنة 2006 على التوالي

- بقاء نصيب الصادرات والواردات العربية منخفضا بالمقارنة مع نظريه العالميين حيث لم يتجاوز 5.6 % و3.1 % على التوالي في نفس السنة وهذا باحتساب الصادرات النفطية والتي لو تم استثنائها لزاد الوضع سوءا
- تبقى معدلات النمو هذه الأقل منذ سنة 2003 حسبما ورد في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005-2025) فعن الناتج المحلي الإجمالي العربي، لم يتجاوز 2.17 % من الناتج المحلي العالمي و نصيب التجارة السلعية العربية لم يتجاوز 3.4 % من نظيرتها العالمية في سنة 2004؛ و بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة العربية فإن ترتيب المجموعات السلعية من حيث الأهمية ثابت نسبيا منذ سنوات سواء فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات كما أشرنا إلى ذلك سابقا،

أما عن اتجاه التجارة الخارجية العربية فهناك عدم تماثل في اتجاه الصادرات ومصادر الواردات؛ حيث تمثل حصة آسيا 35.3 % من الصادرات العربية و 33.3 % من وارداتها، فصادرات الدول العربية إلى اليابان تبلغ 11.4 % من صادراتها الإجمالية وتبلغ وارداتها منه 5.5 % أما الصين فتبلغ حصتها من صادرات الدول العربية 5.3 % لكن تتضاعف حصتها في واردات الدول العربية إلى 10.8 % وبالنسبة لباقي دول آسيا فهناك تناغم بين حصة الصادرات و الواردات بنسبة 18.6 % و17 % على التوالي وهذا في سنة 2007.

أما عن الإتحاد الأوروبي فقدرت حصته من صادرات الدول العربية 8.3 % و وارداتها إلى الدول العربية بلغت 9.2 % من إجمالي الواردات العربية وهذا في نفس السنة.

هذه المعطيات وغيرها تثبت أن اندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي يتقدم بخطى متباطئة متأثرة بوضع التكامل الاقتصادي العربي.

❖ **التجارة العربية البينية:**

تعتبر محدودية التجارة العربية البينية امتداد لعدم اندماجها (التجارة العربية) على المستوى الدولي بالنظر إلى عدة عوامل ساهمت في وضع الدول العربية محل تأثر لا تأثير خاصة إذا ما قورنت بدول نامية أخرى مثل دول جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية التي استطاعت أن تحقق تقدم اقتصادي ملحوظ سواء على الصعيد الفردي أو الإقليمي .

وبالنسبة لمتوسط التجارة العربية البينية[1] فبلغت قيمته 63.1 مليار دولار سنة 2007 أي بمعدل نمو قدره 16.7% لتكون بذلك حصة التجارة العربية البينية 10.2% من التجارة العربية الإجمالية وهي نسبة منخفضة بالنظر إلى حجم السوق العربي والمزايا التي يوفرها، وفي مقدمتها عدد المستهلكين الذين يبلغ عددهم حوالي 300 مليون مستهلك .

وبالنسبة للصادرات العربية البينية فقد بلغت 64.8 مليار دولار وتمثل 8.3 % من إجمالي الصادرات العربية، أما عن الواردات فبلغت 61.5 مليار دولار ومثلت 12.1 % من إجمالي الواردات العربية سنة 2007.

وتمثل صادرات السعودية 45 % من الصادرات العربية البينية بقيمة 9.9 مليار دولار.

و في المرتبة الثانية بلغت حصة سوريا من الصادرات العربية البينية 7 % بقيمة 4.6 مليار دولار في نفس السنة .

أمّا عن الواردات العربية البينية فقد بلغت قيمة واردات العراق من الدول العربية 11.2 مليار دولار مسجلة أعلى نسبة قدرها 18.3 % من إجمالي الواردات العربية البينية وتليه الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12.5 % و بقيمة 7.7 مليار دولار وجاءت السعودية في المركز الثالث من حيث قيمة وارداتها من الدول العربية والتي بلغت 6.7 مليار دولار أي بنسبة 10.9% من إجمالي الواردات العربية البينية وهذا في سنة 2007 وتجدر الإشارة إلى أنّ :

معظم التجارة العربية البينية تقع داخل المناطق الفرعية، حيث أن 75 % من تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع البلدان العربية هي تجارة بين بلدان المجلس ذاتها.

وبالمثل فإن تجارة بلدان شمال إفريقيا تتم في معظمها فيما بينها وينطبق الحال نفسه على بلدان المشرق[2]؛ أي أنّ التجارة العربية البينية غالبا ما تتم بين دول عربية متجاورة، فمثلا تركزت صادرات قطر بنسبة 62 % في دولة مجاورة واحدة وهي الإمارات وصادرات تونس بنسبة 51 % في ليبيا وصادرات الأردن توزعت على دولتـين هما العراق بنسبة 27 % والسعـودية بنسبة 19 % .

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية ، 2008 ، مرجع سابق، ص 147.
2 ناصر سعيدي ، مرجع سابق ، ص 40.

وفيما يتعلق بالواردات العربية البينية فتتميز هي الأخرى بعدم التنوع من حيث مصدرها، فمثلا تركزت واردات عمان بنسبة 72 % من دولة الإمارات، والأردن بلغت نسبة وارداتها من السعودية 62 % من إجمالي وارداتها العربية .

وبما أن السعودية استحوذت على نسبة عالية من الصادرات العربية البينية فإنها تمثل المصدر الرئيسي لواردات الكثير من الدول العربية مثل البحرين 51 % والمغرب 50 % وقطر 45 %

❖ **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** :

هي حلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي و التبادل التجاري، منخفض الرسوم الجمركية، دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 2005.

وقّعت الاتفاقية برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام 1997، وتمّ التوقيع على إنشاء سوق عربية مشتركة لتواجه التكتلات العالمية كما تمّ الاتفاق على تخفيض الرسوم على المنتجات ذات المنشأ العربي و إنشاء منطقة تجارة حرّة عربية للإستراد و التصدير.

الدول الأعضاء هي: العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السعودية، البحرين، الجزائر، المغرب، السودان.

الأعضاء الموقعون : الصومال ، موريتانيا ، جيبوتي ، جزر القمر[1].

تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتوفّر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة.

كما أنها تهدف إلى زيادة التجارة العربية البينية التي لم تتجاوز في أقصى حدودها 10% من إجمالي التجارة العربية، فمنذ عام 2005 والشارع العربي يستبشر خيرا بدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ ويعيد حسابات التجارة العربية البينية، وتم توقع ارتفاع أو مضاعفة هذه النسبة التي تتراوح بين 8 - 9 % لكن جاءت النتائج مخيبة للآمال بسبب التقدم البطيء و السلحفاتي للاتفاقية، حيث لم تتجاوز نسبة التجارة العربية البينية 11% فقط.

[1] من موقع : ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة http :ar.wikipedia.org/wiki.21.03.2009

وقد دعا العديد من خبراء الاقتصاد و رجال الأعمال إلى ضرورة القضاء على العراقيل التي تحول دون الشروع بإجراءات توسيع منطقة التجارة الحرة العربية، لتشمل تجارة الخدمات إلى جانب تجارة السلع و البضائع، حتى يمكن الانتقال لمرحلة الاتحاد الجمركي وصولا للسوق العربية المشتركة.

وذلك من خلال التغلب على القيود غير الجمركية التي تشكل عبئا أكثر من الرسوم الجمركية، وغالبا ما تمثل هذه العراقيل الإجراءات الإدارية على الحدود، كإعادة التثمين الجمركي و المشاكل النقدية في ظل اتخاذ بعض الدول العربية إجراءات التحويل وتعدّد أسعار الصرف وعدم تماثل المواصفات والمقاييس وشهادات المطابقة، مما يحدّ من تدفق السلع بين الدول العربية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر تواجه عمليات تصدير المنتجات السورية المتجهة بالسيارات إلى السوق المصرية صعوبات كثيرة مثل التأخير الكبير في تحليل العينيات وتفريغ الشاحنات في المراكز الحدودية وفرض أعباء ضريبية على السيارات الشاحنة.

وكمثال آخر: قام بعض رجال الأعمال السوريون برفع شكوى مفادها أنّهم تضرروا من إغراق سوق النحاس بمنتجات مصرية تقل أسعارها عن قيمة التكلفة للمنتجات المصنعة محليا جراء استعمال الغاز، ثم تدخل السوق السورية دون رسوم.

و مازالت قضية قواعد المنشأ من أبرز العقبات التي تواجه توسيع منطقة التجارة العربية الحرة حيث لم يتم الفصل بعد في المفاوضات المتعلقة بـ 26 فئة من المنتجات رغم أنّ اتفاقية تسيير وتنمية التبــادل التجاري بين الدول العربية نصت في المادة التاسعة منها على ما يلي:

" يشترط لاعتبار السلعة عربية أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40 % من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها" وللمزيد من التفصيل في هذا الموضوع عد إلى بنود اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

المطلب الثالث : التكامل الزراعي العربي

❖ **الإطار المؤسسي للتنمية الزراعية العربية**

ظلت السمة الأساسية خلال العقود الماضية، هي إتباع كلّ قطر عربي سياسات اقتصادية زراعية تخصه ولا يراعي فيها البعد القومي إلاّ في حدوده الضيقة ، هذا بالرغم من كفاءة الاتفاقيات الموقعة بين الأقطار العربية ، وعليه فإنّ أخذ البعد القومي عند وضع السياسات الاقتصادية والمالية، بما فيها أسعار الضرائب والفائدة يمثل أداة فاعلة لتحقيق تعاون اقتصادي عربي يحقق أهداف الأمة في التنمية الشمولية ويساعد على إحراز معدلات نمو متسارعة[1]، ومن مقومات التكامل الاقتصادي و الزراعي في الدول العربية[2] مجموع المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية سواء على المستوى القطري مثل: وزارات الزراعة العربية، مؤسسات وصناديق التمويل الزراعي، مراكز البحث العلمي الزراعي، اتحادات المزارعين، مؤسسات تعنى بالجودة والمعايير، مؤسسات النقل والتسويق...إلخ أو على الصعيد القومي، كجامعة الدول العربية والمنظمات الفرعية التابعة لها مثل:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- منظمة العمل العربية.
- صندوق النقد العربي.
- المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

وغيرها من الهيئات و التنظيمات القطرية والإقليمية التي تشكل في مجملها أرضية قاعدية وإطار مؤسسي متكامل وقادر على تحقيق التنمية الزراعية العربية المشتركة والمستدامة.

لكن المطلوب هو تفعيل دور هذه المؤسسات وتطويرها لتتمكن من أداء الدور المنوط بها كما أن الدول العربية وضعت العديد من الاتفاقيات المشتركة التي تضمن سيرورة العمل المشترك وتحقيق الأهداف المرجوة شريطة أن يتم الالتزام بها.

ومن هذه الاتفاقيات والمراسيم التي تم الاتفاق عليها وإصدارها:

- إعلان طرابلس سنة1990 وتضمن البحث في زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي من خلال وضع القوانين والأنظمة التي تحفز المستثمرين.

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، مرجع سابق، ص 40

2 لمزيد من التفصيل عد إلى التقرير السنوي لمنظمة التنمية الزراعية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي

- إعلان تونس سنة 1996 وسمي بإعلان تونس للأمن الغذائي
- إعلان القاهرة سنة 1997 وعني بمبادئ التعاون العربي في استخدام وتنمية وحماية الموارد المائية العربية
- إعلان المنامة سنة 2000 والذي عرف بإعلان أبو ظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر .

وقد تم إصدار هذه الإعلانات بعد انعقاد الجمعية العمومية لوزراء الزراعة العرب والتي كانت تدعو في كل مرة إلى تطوير القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعات المرتبطة بها ، وضرورة تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة هذا بالإضافة إلى مجموعة القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية مثل: قرار اعتماد مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية سنة 2004 والتي تم الإعداد لها في إطار اجتماع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة المستدامة الذي عقد في جوهانسبورغ سنة 2002

- كما قرر مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية بالرياض في سنة 2007 الموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة واعتبارها جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي و الاجتماعي العربي، وتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمباشرة تنفيذ هذه الإستراتيجية وبالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف المعنيين.

❖ الاستثمار الزراعي العربي وضرورة تطويره

تعد الاستثمارات الزراعية العربية ركيزة أساسية لتطوير القطاع الزراعي، وبالنظر إلى واقع الاستثمارات الزراعية يتضح أنها ضعيفة بالمقارنة مع الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات الأخرى لاسيما الاستثمارات العربية البينية.

وفيما يلي الجدول رقم (7) يبين نسبة الاستثمارات الزراعية العربية البينية إلى إجمالي الاستثمارات في القطاعات الأخرى في بعض الدول العربية

مليون دولار

الدولة	2003			2004			2005		
	إجمالي الاستثمارات	استثمارات قطاع الزراعة	%	إجمالي الاستثمارات	استثمارات قطاع الزراعة	%	إجمالي الاستثمارات	استثمارات قطاع الزراعة	%
الأردن				**418.30**	**27.20**	**6.50**	**750.00**	**25.70**	**3.43**
تونس				**75.80**	**0.20**	**0.26**			
الجزائر				**1426.64**	**64.16**	**4.50**	**3228.06**	**65.10**	**2.02**
السعودية				**1297.30**	**1.00**	**0.08**			
السودان	**391.00**	**310.70**	**79.46**	**657.00**	**66.40**	**10.11**	**2341.00**	**35.00**	**1.50**
سوريا	**41.70**	**0.70**	**1.68**	**61.10**	**0.40**	**0.65**			
لبنان	**850.00**	**55.80**	**6.56**	**1050.00**	**46.00**	**4.38**			
ليبيا									
مصر	**110.10**	**3.20**	**2.91**	**1109.00**	**10.50**	**0.95**	**827.00**	**33.00**	**3.99**
المغرب							**1121.40**	**1.20**	**0.11**
اليمن	**126.40**	**0.30**	**0.20**	**61.50**	**0.30**	**0.49**			
الإجمالي	**1519.20**	**370.70**	**24.40**	**6156.64**	**216.16**	**3.51**	**8267.46**	**160.00**	**1.94**

المصدر : التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، 2007، ص 9

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي فيما بين الدول العربية لم تتجاوز1.9% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية سنة 2005، إضافة إلى التباين الواضح في نصيب الدول من هذه الاستثمارات التي عرفت قيمتها انخفاضا مستمرا منذ سنة 2003 حيث بلغت قيمة استثمارات القطاع الزراعي في خمس دول هي (السودان،سوريا، لبنان، مصر،اليمن) 370 مليون دولار ثم انخفض هذا الرقم ليصل إلى 216 مليون دولار في 9 دول

عربية من بين 11 دولة التي توفرت عنها المعلومات وذلك في سنة 2004، ثم استمر الانخفاض إلى 160 مليون دولار سنة 2005.

وأما عن نسبة الاستثمارات الزراعية فإنها لم تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 4% في مصر وتليها الأردن بنسبة 3.4 % ثم الجزائر بنسبة 2 % و1.5 % وهذا سنة 2005.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة الاستثمارات الزراعية العربية البينية في السودان سنة 2003، نالت حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات، بنسبة قدرت بـ79.5 %، لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة إلى 10% سنة 2004، ثم 1.5 % سنة 2005، وهذا راجع إلى التوجه نحو قطاع إنتاج النفط .

المطلب الرابع : المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي[1]

❖ **المعوقات الاقتصادية**

اختلاف المستوى الاقتصادي وما ينجر عنه من تفاوت كبير في توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمرافق الاجتماعية ومعدلات البطالة ..إلخ،

فرغم أن كل الدول العربية تدخل في مضمار الدول النامية إلاّ أنه يمكن تقسيمها إلى دول نامية ودول أقل نموا، أو دول ذات دخل مرتفع و دول ذات دخل متوسط وأخرى ذات دخل ضعيف؛ وكنتيجة لما سبق هناك تخوف بعض الدول الأقل نموا من سيطرة الدول الأقوى منها.

- التركة التي خلفتها نظم وسياسة الحماية التجارية التي ساندت سياسات التوجه الداخلي خلال الستينات والسبعينات و الثمانينات فقد بقيت حواجز التعريفة وغير التعريفة مرتفعة[2]

- ارتفاع تكاليف الأعمال والمشروعات، بما فيها التكاليف اللوجسيتية التي تحد من توسع التجارة وتؤثر سلبا على القدرة التنافسية

- الاستعمار وما خلفه من آثار اقتصادية، حيث تم تقسيم العالم العربي إلى دويلات من الحجم الصغير، تقلصها حدود جغرافية مكنت قوى استعمارية (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) من ربط وإدماج اقتصاد مستعمراتها باقتصادياتها الأم وهذا ما أدى إلى إفراز مجموعة من الحواجز الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل: الاختلاف في معايير قياس الأوزان والمسافات.

---

1 مقتبس من، سمير صارم، اليورو والعرب، مرجع سابق

2 عن ناصر سعيدي، مرجع سابق

كما استطاعت الدول المستعمرة أن ترجح كفة المعاملات التجارية لصالحها مع مستعمراتها السابقة من خلال تبعية مصارف الدول العربية إلى مصارف الدول المستعمرة لها.

❖ **المعوقات غير الاقتصادية**[1]

من آثار الاستعمار أيضا: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية التي تبرز بشكل أساسي في الافتقار إلى الشعور بالاعتزاز بالهوية العربية الإسلامية والإحساس بعدم الثقة تجاه الطرف الأخر؛

- تبعية القوانين والمؤسسات للدول المستعمرة، كاتخاذ معظم الدول العربية مجموعة القوانين الفرنسية المصاغة في عهد نابليون كمرجعية لها في التشريع الاقتصادي والمالي، كما ورثت الدول العربية معظم دوائرها الرسمية وهياكلها الحكومية عن قوى الاستعمار مما ساهم في تأخر عملية التطور و التكيف مع المستجدات؛

- اختلاف الأنظمة الحاكمة وسياساتها مما أدى إلى اختلاف القوانين والتشريعات؛

- تغليب البعد القطري عن البعد القومي مما أدى إلى صراعات سياسية في سبيل تحقيق مصالح فردية وقد وصل الوضع في بعض الأحيان إلى اجتياحات عسكرية؛

- التنافس بين الدول الكبرى حول القيادة والزعامة؛

- اختلاف التوجهات السياسة الخارجية والحلفاء السياسيون والمتعاملون الاقتصاديون؛

وفي الأخير يمكن القول أن كل هذه المعوقات هي في الغالب ناتجة عن الأوضاع الداخلية العربية ولهذا فهي ليست بالمعوقات التعجيزية التي يستحيل التغلب عليها، إنّما المشكلة الحقيقية والعوائق الأكيدة في طريق الوحدة الاقتصادية هي الجانب السياسي في الموضوع، أو لنكن أكثر وضوحا، الإرادة السياسية لدى القادة العرب التي لا تتجاوز التصريحات وإلاّ كيف يفسر نجاح العديد من الدول في إقامة التكتلات رغم الاختلافات والمفارقات القائمة بينهما وخير مثال على ذلك دول الإتحاد الأوروبي.

1 عن ناصر سعيدي ، مرجع سابق

خاتمة الفصل

من العدل أن نقر أنه رغم كل السلبيات التي أحصيناها من جراء انضمام الدول النامية عموما و العربية خصوصا إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن هناك بعض الاتفاقيات و القرارات التي نصت عليها المنظمة العالمية للتجارة و التي يمكن أن تكون في صالح الدول النامية، ولكن هذا مرتبط بتوفير بيئة يسودها العدل و المساواة والاحترام المتبادل، بين دول العالم عموما والدول الأعضاء في المنظمة خصوصا، و الواقع يثبت مجموعة من العقبات تكاد تجعل هذه الأهداف مستحيلة التحقيق، وأبرز هذه العقبات أو الحواجز:

- عدم صدق نية الدول المتقدمة في تحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح الدول النامية، فعندما يتعلق الأمر بالمنافسة يصبح القانون السائد هو قانون القوي يأكل الضعيف؛ وهذا ما يتكرر مرارا مع السلع الصينية والهندية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي
- الأمر الثاني الذي كرّس هذا الواقع فشل السياسات التنموية في الدول النامية، ففي حين أنها تستهلك موارد طائلة من ميزانياتها إلاّ أن النتائج هزيلة هذا ما سبب عجزا في الموازين التجارية للدول النامية ، ناهيك عن عدم استقرار البرامج التنموية حتى تأتي أكلها وهذا راجع لهشاشة الأنظمة السياسية في هذه الدول.
- و الأمر الثالث الذي يحول دون الاستفادة من المزايا، هو المفاوضات الأحادية للدول النامية مع المنظمة العالمية للتجارة، وغياب التنسيق فيما بينها مما يضعف موقفها التفاوضي ويقلل من توسيع المصالح المشتركة وتبقى منظمة التجارة العالمية واقع لابد من التعامل معه بكثير من الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن و المشاكل التي تعاني منها شعوب الدول النامية خاصة وأن معظم الدول النامية تتسارع في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الخاتمة العامة

من خلال هذا البحث الذي قمنا به حول موضوع التنمية الاقتصادية والزراعية في الدول العربية وفقا للمعطيات المتمثلة أساسا في إحصائيات رسمية ومجموعة أخرى من المراجع اتضح لنا جليا أنه:

- رغم التنوع في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية عبر عقود من الزمن حيث كانت تتبع نظام الاقتصاد الموجه، منتمية بذلك إلى المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي، ثمّ أخذت في التخلي عن هذا التوجه مع صندوق النقد الدولي و تبنت سياسات الإصلاحات الاقتصادية، ثم سعت لمزيد من تحرير التجارة الخارجية وتطبيق مبادئ النظام الرأسمالي، وذلك من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة هذا ما أدى إلى :
- تغيير سياسات التنمية الاقتصادية الرامية في كل مرة إلى تحسين الأوضاع والقضاء ولو بعد حين على مشاكل أخذت تتفاقم مثل:
- العجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع معدلات المديونية
- تحسين معدلات الإنتاج وترجيح كفة الصادرات عن الواردات وغيرها من التحديات التي كانت تواجه الدول العربية، إلا أن النتائج المحققة كانت بعيدة عن الطموحات والأهداف المسطرة.

إذ لا ننكر بأن الإحصائيات أشارت إلى بعض الارتفاعات المتفاوتة في معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية إلا أنها لم تكن في مستوى حجم المشاكل التي كانت تعاني منها بالإضافة إلى أن معدل النمو وحده ليس مؤشرا كافيا للتعبير عن حقيقة الوضع ،كما جاء في الفصل الأول والذي تناول موضوع النمو والتنمية.

فالجزائر مثلا عرفت ارتفاعات محسوسة في معدلات النمو، واستقرارا نسبيا للسياسة المالية خاصة بعد تطبيق الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي، وانخفاض محسوس لمعدلات المديونية لكن على حساب القطاع الاجتماعي الذي عرف ارتفاع نسب البطالة بسبب تسريح العمال نظرا لخوصصة القطاع العام، واتساع دائرة الفساد الإداري.

والحال نفسه ينطبق على باقي الدول العربية، حيث عرفت المجتمعات العربية انخفاض مستوى المعيشة واتساع الهوة بين طبقات المجتمع مع الاضمحلال التدريجي للطبقة الوسطى (متوسطة الدخل) كما أن التقارير الإحصائية سجلت اتساعا في إنتاج بعض المواد الزراعية مما أدى إلى ارتفاع مستويات التصدير ،إلاّ أنه منذ 25 سنة خلت والدول العربية تعاني من اتساع الفجوة الغذائية وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا الكلام لم يصدر عن معارضين سياسيين للدولة أوجهات معادية لها ،إنما دراسات وأبحاث محايدة أثبتت أنّ:

- نتائج التنمية الزراعية لم تقلل من اعتماد الدول العربية عن الخارج في سد حاجياتها الغذائية، في ظل التزايد المستمر لمعدلات نمو السكان.
- إنّ الدول العربية مجتمعة تتوفر على ثروات طبيعية هائلة سواء في مجال النفط والغاز أو الموارد الزراعية، أو الموارد البشرية رغم أن البعض يحاول المغالطة، ويبرز الدول العربية على أنها دول فقيرة من حيث الثروات الطبيعية وفي رأينا أن من يقول بهذه المبررات إنما يحاول أن يبتعد عن الأسباب الحقيقية لعجز الدول العربية.

فالدول العربية لا تفتقر إلى الموارد الطبيعية كالأراضي و العنصر البشري، وحتى المياه أو التنوع في البيئة والمناخ و عنصر التكنولوجيا، فلو أنّ الدول العربية استطاعت أن تستقطب العقول العربية المهاجرة عن طريق الحوافز المالية وتوفير جو ملائم للبحث العلمي بالإضافة إلى الاستفادة من البحوث و الدراسات المحلية فسوف تقلل الفارق التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة إلى حد معقول.

ونحن إذ نطرح هذا الواقع المرير للدول العربية لا ندعو لليأس، إنما لا نساند المغالطات التي نجدها في التقارير الصادرة عن هيئات حكومية رسمية تصور لنا الأوضاع على أنها في تحسن مستمر وأن الدول العربية في الطريق الصحيح كما لا نبرئ المواطنين العاديين (غير المسؤولين) من تقاسمهم المسؤولية مع الحكام في تحمل النتائج .

إذ أن بعض مظاهر الفساد، كالرشوة والغش واختلاس أموال الدولة لم تفرضها الحكومات على الأفراد.

إنما عدم وعي الأفراد بحجم مسؤوليتهم اتجاه أوطانهم هو الذي جعل الظاهرة تتفشى لتصير عقبة في طريق التنمية

ورغم كل ما ذكرناه فإنّ السعي الدءوب لتكامل الجهود بين الحكومات و الأفراد من جهة وبين الدول فيما بينها من جهة أخرى هو الحل الوحيد الذي لا بديل عنه لتغيير الأوضاع نحو الأحسن.

وهناك تجارب لدول نامية، مثل دول جنوب شرق أسيا، كماليزيا، سنغفورة، الصين، تبعث على الأمل في أن التطور ليس مستحيلا رغم كل المتغيرات الداخلية و الخارجية، لكن الأمر مرهون بالإرادة الحقيقية في التغييرو التخلف ليس قدرا محتوما على شعوب دون أخرى.

وفيما يلي بعض التوصيات التي اتفق عليها كلّ من تناول موضوع النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والقطاع الزراعي في الدول العربية.

- إن الانفتاح على الأسواق العالمية صار أمرا واقعا يدفعنا لاقتحام مرحلة جديدة لا تحترم الضعفاء، إذ أن أسواقنا ستستقبل كافة أنواع المنتجات ومن دول مختلفة هذا ما يجعل قطاعاتنا الاقتصادية تواجه منافسة مع قطاعات متقدمة توفرت لديها الخبرة و رؤوس الأموال ،في ميادين التصنيع والإنتاج وتتمتع بمرونة عالية في التعامل مع ما يحيط بها من متغيرات ، ولها القدرة على الصمود أمام ما يواجهها من عقبات لفترات طويلة .

- هذا ما يدفع بالدول العربية إلى إحداث تغييرات هيكلية للبنى التحتية للاقتصاد و الاهتمام بالموارد البشرية العربية من خلال التأهيل و التدريب وفق دراسات علمية توازن بين العرض و الطلب في سوق العمل.

- بالإضافة إلى تحويل مشروع التكامل الاقتصادي من التنظير إلى التطبيق ، ويستدعي هذا إرادة سياسية فعلية تتجاوز الخلافات وتقدم بعض التنازلات من كل الأطراف في سبيل وحدة اقتصادية عربية خاصة وأنّ مقومات هذه الوحدة متوفرة ودوافعها ملحة فما على الدول العربية إلاّ أن توفر الاستثمارات التي تستوعب قدراتها وإمكانيتها.

- كما نشير في النهاية إلى أنّ الموضوع يتسع لأكثر من بحث، بل إنّ هذا الموضوع يطرح تساؤلات عديدة، ويفتح آفاقا جديدة لمزيد من البحوث، فأقرب تساؤل يمكن أن يتبادر إلى الذهن هو:

- هل فعلا أن الأسباب التي تحول دون تحقيق نهضة تنموية فعلية هي أسباب اقتصادية بحتة وما هي أحسن الحلول التي يمكن إتباعها لتحقيق النهضة؟

- مامدى فاعلية قواعد التنمية المستمدة من الاقتصاد الاسلامي وهل هي متاحة وقابلة للتطبيق بالفعل؟

- ما هي الأسباب الحقيقية وراء عدم تمكن بعض الدول العربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رغم تقديمها للعديد من التنازلات ومن بينها الجزائر؟

- هل من سبيل لتحقيق تنمية فعلية في ظل أنظمة الحكم الحالية والتي لم تتغير منذ عقود؟

- هل من الحكمة استبدال دماء الطبقة الحاكمة العجوز التي تمثل الخبرة العالية في السياسة بدماء شابة لم تمارس السياسة بشكل جدي أم أن الحكمة تقتضي اختراق هذه الأنظمة وإحداث التغيير الإيجابي فيها حتى وإن طالت المدة ؟ وهل هذا متاح في الدول العربية؟

هذه التساؤلات التي تبدوا سياسية أكثر منها اقتصادية هي في الحقيقة تعبير عن قناعة شخصية بأنه لا تنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية، ولا تنمية سياسية بدون تنمية اجتماعية وثقافية وحتى يحدث التغيير الإيجابي لابدّ للشعب أن يستفيق.

الخاتمة العامة

من خلال هذا البحث الذي قمنا به حول موضوع التنمية الاقتصادية والزراعية في الدول العربية وفقا للمعطيات المتمثلة أساسا في إحصائيات رسمية ومجموعة أخرى من المراجع اتضح لنا جليا أنه:

- رغم التنوع في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية عبر عقود من الزمن حيث كانت تتبع نظام الاقتصاد الموجه، منتمية بذلك إلى المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي، ثمّ أخذت في التخلي عن هذا التوجه مع صندوق النقد الدولي و تبنت سياسات الإصلاحات الاقتصادية، ثم سعت لمزيد من تحرير التجارة الخارجية وتطبيق مبادئ النظام الرأسمالي، وذلك من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة هذا ما أدى إلى :
- تغيير سياسات التنمية الاقتصادية الرامية في كل مرة إلى تحسين الأوضاع والقضاء ولو بعد حين على مشاكل أخذت تتفاقم مثل:
- العجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع معدلات المديونية

- تحسين معدلات الإنتاج وترجيح كفة الصادرات عن الواردات وغيرها من التحديات التي كانت تواجه الدول العربية، إلا أن النتائج المحققة كانت بعيدة عن الطموحات والأهداف المسطرة.

إذ لا ننكر بأن الإحصائيات أشارت إلى بعض الارتفاعات المتفاوتة في معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية إلا أنها لم تكن في مستوى حجم المشاكل التي كانت تعاني منها بالإضافة إلى أن معدل النمو وحده ليس مؤشرا كافيا للتعبير عن حقيقة الوضع ،كما جاء في الفصل الأول والذي تناول موضوع النمو والتنمية.

فالجزائر مثلا عرفت ارتفاعات محسوسة في معدلات النمو، واستقرارا نسبيا للسياسة المالية خاصة بعد تطبيق الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي، وانخفاض محسوس لمعدلات المديونية لكن على حساب القطاع الاجتماعي الذي عرف ارتفاع نسب البطالة بسبب تسريح العمال نظرا لخوصصة القطاع العام، واتساع دائرة الفساد الإداري.

والحال نفسه ينطبق على باقي الدول العربية، حيث عرفت المجتمعات العربية انخفاض مستوى المعيشة واتساع الهوة بين طبقات المجتمع مع الاضمحلال التدريجي للطبقة الوسطى (متوسطة الدخل) كما أن التقارير الإحصائية سجلت اتساعا في إنتاج بعض المواد الزراعية مما أدى إلى ارتفاع مستويات التصدير ،إلاّ أنه منذ 25 سنة خلت والدول العربية تعاني من اتساع الفجوة الغذائية وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا الكلام لم يصدر عن معارضين سياسيين للدولة أوجهات معادية لها ،إنما دراسات وأبحاث محايدة أثبتت أنّ:

- نتائج التنمية الزراعية لم تقلل من اعتماد الدول العربية عن الخارج في سد حاجياتها الغذائية، في ظل التزايد المستمر لمعدلات نمو السكان.
- إنّ الدول العربية مجتمعة تتوفر على ثروات طبيعية هائلة سواء في مجال النفط والغاز أو الموارد الزراعية، أو الموارد البشرية رغم أن البعض يحاول المغالطة، ويبرز الدول العربية على أنها دول فقيرة من حيث الثروات الطبيعية وفي رأينا أن من يقول بهذه المبررات إنما يحاول أن يبتعد عن الأسباب الحقيقية لعجز الدول العربية.

فالدول العربية لا تفتقر إلى الموارد الطبيعية كالأراضي و العنصر البشري، وحتى المياه أو التنوع في البيئة والمناخ و عنصر التكنولوجيا، فلو أنّ الدول العربية استطاعت أن تستقطب العقول العربية المهاجرة عن طريق الحوافز المالية وتوفير جو ملائم للبحث العلمي بالإضافة إلى الاستفادة من البحوث و الدراسات المحلية فسوف تقلل الفارق التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة إلى حد معقول.

ونحن إذ نطرح هذا الواقع المرير للدول العربية لا ندعو لليأس، إنما لا نساند المغالطات التي نجدها في التقارير الصادرة عن هيئات حكومية رسمية تصور لنا الأوضاع على أنها في تحسن مستمر وأن الدول العربية في الطريق الصحيح كما لا نبرئ المواطنين العاديين (غير المسؤولين) من تقاسمهم المسؤولية مع الحكام في تحمل النتائج .

إذ أن بعض مظاهر الفساد، كالرشوة والغش واختلاس أموال الدولة لم تفرضها الحكومات على الأفراد.

إنما عدم وعي الأفراد بحجم مسؤوليتهم اتجاه أوطانهم هو الذي جعل الظاهرة تتفشى لتصير عقبة في طريق التنمية

ورغم كل ما ذكرناه فإنّ السعي الدءوب لتكامل الجهود بين الحكومات و الأفراد من جهة وبين الدول فيما بينها من جهة أخرى هو الحل الوحيد الذي لا بديل عنه لتغيير الأوضاع نحو الأحسن.

وهناك تجارب لدول نامية، مثل دول جنوب شرق أسيا، كماليزيا، سنغفورة، الصين، تبعث على الأمل في أن التطور ليس مستحيلا رغم كل المتغيرات الداخلية و الخارجية، لكن الأمر مرهون بالإرادة الحقيقية في التغييرو التخلف ليس قدرا محتوما على شعوب دون أخرى.

وفيما يلي بعض التوصيات التي اتفق عليها كلّ من تناول موضوع النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والقطاع الزراعي في الدول العربية.

- إن الانفتاح على الأسواق العالمية صار أمرا واقعا يدفعنا لاقتحام مرحلة جديدة لا تحترم الضعفاء، إذ أن أسواقنا ستستقبل كافة أنواع المنتجات ومن دول مختلفة هذا ما يجعل قطاعاتنا الاقتصادية تواجه منافسة مع قطاعات متقدمة توفرت لديها الخبرة و رؤوس

الأموال ،في ميادين التصنيع والإنتاج وتتمتع بمرونة عالية في التعامل مع ما يحيط بها من متغيرات ، ولها القدرة على الصمود أمام ما يواجهها من عقبات لفترات طويلة .

- هذا ما يدفع بالدول العربية إلى إحداث تغييرات هيكلية للبنى التحتية للاقتصاد و الاهتمام بالموارد البشرية العربية من خلال التأهيل و التدريب وفق دراسات علمية توازن بين العرض و الطلب في سوق العمل.

- بالإضافة إلى تحويل مشروع التكامل الاقتصادي من التنظير إلى التطبيق ، ويستدعي هذا إرادة سياسية فعلية تتجاوز الخلافات وتقدم بعض التنازلات من كل الأطراف في سبيل وحدة اقتصادية عربية خاصة وأنّ مقومات هذه الوحدة متوفرة ودوافعها ملحة فما على الدول العربية إلاّ أن توفر الاستثمارات التي تستوعب قدراتها وإمكانيتها.

- كما نشير في النهاية إلى أنّ الموضوع يتسع لأكثر من بحث، بل إنّ هذا الموضوع يطرح تساؤلات عديدة، ويفتح آفاقا جديدة لمزيد من البحوث، فأقرب تساؤل يمكن أن يتبادر إلى الذهن هو:

- هل فعلا أن الأسباب التي تحول دون تحقيق نهضة تنموية فعلية هي أسباب اقتصادية بحتة وما هي أحسن الحلول التي يمكن إتباعها لتحقيق النهضة؟

- مامدى فاعلية قواعد التنمية المستمدة من الاقتصاد الاسلامي وهل هي متاحة وقابلة للتطبيق بالفعل؟

- ما هي الأسباب الحقيقية وراء عدم تمكن بعض الدول العربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رغم تقديمها للعديد من التنازلات ومن بينها الجزائر؟

- هل من سبيل لتحقيق تنمية فعلية في ظل أنظمة الحكم الحالية والتي لم تتغير منذ عقود؟

- هل من الحكمة استبدال دماء الطبقة الحاكمة العجوز التي تمثل الخبرة العالية في السياسة بدماء شابة لم تمارس السياسة بشكل جدي أم أن الحكمة تقتضي اختراق هذه الأنظمة وإحداث التغيير الإيجابي فيها حتى وإن طالت المدة ؟ وهل هذا متاح في الدول العربية؟

هذه التساؤلات التي تبدوا سياسية أكثر منها اقتصادية هي في الحقيقة تعبير عن قناعة شخصية بأنه لا تنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية، ولا تنمية سياسية بدون تنمية اجتماعية وثقافية وحتى يحدث التغيير الإيجابي لابدّ للشعب أن يستفيق.

الملحق رقم : 1 - 1

معدلات النمو الحقيقي في العالم(2002-2007)

(نسب مئوية)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الـعالـــم	2.8	3.6	4.9	4.4	5.0	4.9
الدول المتقدمة	1.6	1.9	3.2	2.6	3.0	2.7
الولايات المتحدة	1.6	2.5	3.6	3.1	2.9	2.2
منطقة اليورو	0.9	0.8	2.1	1.6	2.8	2.6
المملكة المتحدة	2.1	2.8	3.3	1.8	2.9	3.1
اليابان	0.3	1.4	2.7	1.9	2.4	2.1
كندا	2.9	1.9	3.1	3.1	2.9	2.7
الدول متقدمة أخرى	3.2	2.5	4.1	3.2	3.8	3.9
دول أسوية حديثة التصنيع	5.5	3.2	5.9	4.9	5.6	5.6
استراليا	4.1	3.0	3.8	2.8	2.8	3.9
الـدول الناميــة و اقتصــادات الســوق						
الناشئة الأخرى	4.7	6.2	7.5	7.1	7.8	7.9
إفريقيا	6.1	5.3	6.5	5.7	5.9	6.2
الدول النامية الآسيوية	6.9	8.1	8.6	9.0	9.6	9.7
الصين	9.1	10.0	10.1	10.4	11.1	11.4
الهند	4.6	6.9	7.9	9.1	9.7	9.2
الشرق الأوسط	3.9	6.9	5.9	5.7	5.8	5.8
نصف الكرة الغربي	0.4	2.1	6.2	4.6	5.5	5.6

_المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية لسنة 2008، القاهرة، ص 265

الملحق رقم: 1 -2

عدد السكان في الدول العربية

(2007 – 1990)

متوسط معدل النمو السنوي		معدل النمو (%) 2006/2007	*2007	2006	2005	2000	1995	1990	
1995-2007	1985-1995								
2.34	2.55	2.39	326112	318511	311741	278228	247015	218239	مجموع الدول العربية
2.48	4.68	2.20	5723	5600	5473	4857	4291	3468	ألأردن
5.42	5.75	7.42	4543	4229	4106	2995	2411	1773	الإمارات
2.24	3.40	2.63	765	746	727	638	587	503	البحرين
1.12	2.12	1.11	10238	10126	10029	9564	8958	8154	تونس
1.63	2.53	1.71	34054	33481	32906	30416	28325	25022	الجزائر
3.16	3.04	3.12	842	817	792	680	580	520	جيبوتي
2.45	3.55	2.44	24256	23678	23118	20378	18802	15187	السعودية
2.66	2.99	2.56	37225	36297	35397	31081	27175	23436	السودان
2.51	3.29	2.15	19104	18701	18269	16320	14285	12116	سوريا
1.00	1.50	1.00	10284	10183	10082	9596	9130	8680	الصومال
3.12	2.80	3.03	29681	28808	27960	24086	20536	17890	العراق
2.13	4.17	6.44	2743	2577	2509	2402	2131	1625	عمان
....	.....	….	....	...	....	....	....	....	فلسطين
5.04	3.23	5.29	882	838	796	617	489	418	قطر
4.87	0.90	9.04	3328	3052	2867	2228	1881	2141	الكويت
1.00	2.74	0.64	3942	3917	3892	3765	3500	2550	لبنان
3.25	2.57	3.24	7065	6843	6629	5640	4812	4229	ليبيا
2.19	1.88	2.00	72774	71348	69997	63305	57100	51410	مصر
1.64	1.93	1.59	32070	31567	31072	28705	26386	24177	المغرب
2.66	2.58	2.42	3128	3054	2981	2645	2283	1980	موريتانيا
3.56	3.18	3.60	23465	22650	21868	18310	15421	12860	اليمن

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي 2008 ص 282

الملحق رقم : 1 - 3

الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع)

الدول	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)			معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)		
	1990	2000	2006	1990	2000	2006	1990	2000	2006
الأردن	36.2	28.0	29.1	67.5	70.0	*72.0	33.0	31.0	*22.0
الإمارات	25.9	17.0	16.0	73.2	75.0.	78.0	12.0	7.5	8.0
البحرين	28.3	16.0	18.0	71.4	73.0	75.0	15.4	7.3	9.0
تونس	25.2	17.1	*16.9	70.3	72.6	*74.2	41.0	23.8	*14.8
الجزائر	31.2	19.6	21.0	67.2	72.5	72.0	54.0	36.9	33.0
جيبوتي	42.3	35.0	29.0	50.7	46.0	54.0	122.0	115.0	86.0
السعودية	36.0	26.4	25.0	67.2	71.4	72.0	47.2	20.2	21.0
السودان	38.6	34.0	32.0	52.7	56.0	58.0	74.0	81.2	61.0
سوريا	35.8	29.0	27.0	68.5	70.0	74.0	35.0	24.0	12.0
الصومال	46.0	46.6	44.0	41.6	45.2	47.0	121.0	133.0	90.0
العراق	39.2	....	33.0	61.8	...	58.0	40.0	....	37.0
عمان	45.0	32.6	24.2	65.9	73.4	74.3	29.0	16.7	10.0
فلسطين	46.0	40.9	36.7	...	41.5	72.5	34.0	22.0	20.0
قطر	23.0	18.0	17.0	70.0	75.0	75.0	21.0	11.7	18.0
الكويت	24.8	18.8	17.3	74.9	73.9	76.0	13.9	9.1	8.6
لبنان	25.6	20.0	19.4	68.8	70.0	72.0	32.0	26.0	26.0
ليبيا	27.7	27.0	24.0	68.5	71.0	74.0	35.0	26.2	17.0
مصر	31.2	27.4	25.5	62.8	68.9	71.5	76.0	31.5	18.0
المغرب	29.0	24.0	21.0	64.3	67.0	71.0	69.0	46.6	34.0
موريتانيا	42.5	42.1	33.0	49.1	54.0	64.0	85.0	79.0	78.0
اليمن	50.3	40.0	38.0	54.5	61.1	62.0	98.0	67.3	75.0

*البيانات لعام 2007

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ص 291

الملحق رقم : 1 - 4

معدلات البطالة في الدول العربية

الدولة	السنة	معدل البطالة %
موريتانيا	2004	32.5
العراق	2004	28.1
فلسطين	2006	23.6
ليبيا	2004	17.5
السودان	2004	17.0
الصومال	2004	16.3
اليمن	2005	16.3
تونس	2006	14.3
الآردن	2007	13.1
الجزائر	2006	12.3
سورية	2006	8.2
لبنان	2004	10.8
مصر	2006	10.6
المغرب	2006	9.7
جيبوتي	2004	9.5
عمان	2004	7.1
السعودية	2005	6.9
الكويت	2007	5.5
البحرين	2004	3.1
الإمارات	2004	3.0
قطر	2004	2.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ص 40

الملحق رقم : 1 - 5

العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		القوة العاملة(معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة15 سنة وأكثر) من مجموعا لقوة العاملة (%)		نسبة الأطفال بين 5 - 14 سنة	النسبة المئوية للقوة العاملة					
							الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1995	2006	1995- 2006	1980	2006	1999- 2006	1995	2006	1995	2006	1995	2006
مجموع الدول العربية	35.0	38.4	3.2	26.0	31.2	-	33.6	27.7	19.1	16.5	47.1	55.8
الأردن	28.1	41.3	6.1	14.7	27.8	-	13.0	7.8	9.4	6.6	77.6	85.6
الإمارات	55.6	66.8	7.0	5.1	13.9	-	6.2	4.0	16.0	9.5	77.8	86.5
البحرين	45.5	49.2	2.9	10.9	24.8	5.0	1.5	1.1	29.9	24.9	68.6	74.0
تونس	25.1	29.7	2.7	28.9	35.2	-	26.5	18.5	30.2	32.4	43.3	49.1
الجزائر	30.3	37.8	3.3	21.4	32.7	5.0	25.4	20.7	23.0	18.0	51.6	61.3
جيبوتي	49.1	44.6	2.2	50.3	48.6	8.0	80.4	75.8	2.9	7.5	16.7	16.7
السعودية	34.9	37.0	3.1	7.6	22.4	-	13.9	7.0	12.8	7.8	73.3	85.2
السودان	39.7	39.3	2.6	26.9	32.5	13.0	65.4	56.4	9.8	7.9	24.8	35.7
سوريا	3.8	37.2	4.3	23.5	30.1	4.0	30.5	23.7	30.8	22.7	38.7	53.6
الصومال	34.9	47.9	6.9	43.4	46.3	49.0	....	....	...	....	....	....
العراق	26.0	26.8	3.4	17.3	22.6	11.0	12.8	8.4	24.6	19.8	62.6	71.8
عمان	36.2	44.1	3.6	6.2	22.4	-	41.2	29.9	12.6	7.9	46.2	62.2
فلسطين	.....	....	.....	.....	14.1	17.0	...	...	...	.....	...	...
قطر	59.3	41.9	1.8	6.7	19.6	-	1.7	1.1	8.1	12.3	90.2	86.6
الكويت	55.9	*61.5	*5.7	13.1	*25.3	-	1.8	*1.8	7.4	*14.0	90.8	*84.2
لبنان	3.2	38.1	3.2	22.6	32.4	7.0	5.2	2.5	35.2	29.1	59.6	68.4
ليبيا	31.4	29.9	2.8	18.6	26.8	-	8.1	4.3	21.2	20.2	70.7	75.5
مصر	37.9	40.8	2.7	26.5	33.8	7.0	37.0	30.0	24.0	21.1	39.0	48.9
المغرب	39.4	43.1	2.5	33.5	37.6	11.0	40.2	35.7	21.6	19.4	38.2	44.9
موريتانيا	45.5	53.6	4.2	45.0	46.6	4.0	54.1	44.0	5.3	4.2	40.6	51.8
اليمن	29.9	3.6	3.8	32.5	30.9	11.0	55.3	43.6	11.4	7.7	33.3	48.7

- توزيع القوة العاملة حسب القطاعات لعام 2006 تقديري

* البيانات لعام 2007

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ص 292

الملحق رقم : 1 - 6

المؤشرات الصحية في الدول العربية

	نسبة الإنفاق على الصحة (%)					عدد الأطباء		عدد السكان مقابل سرير	
	2004		2004 - 1990			لكل 100.000نسمة			
	من الناتج المحلي الإجمالي	من اجمالي الانفاق العام	الحضر	الريف	إجمالي	1970	2005-1997	1970	2005- 1997
الأردن	9.8	9.6	98	95	97	40	*64	887	*507
الإمارات	2.9	8.1	-	-	100	91	202	-	455
البحرين	4.0	9.4	-	-	100	43	109	230	357
تونس	**5.6	**11.6	-	-	93	17	*103	409	**578
الجزائر	3.6	8.4	100	95	98	12	117	352	549
جيبوتي	6.3	11.5	-	-	-	30	18	157	625
السعودية	3.9	9.9	100	88	97	13	137	847	435
السودان	4.1	7.2	-	-	66	7	22	921	1429
سوريا	4.7	5.9	96	84	90	26	140	1007	769
الصومال	***2.3	***4.2	-	-	-	3	4	981	1429
العراق	5.3	3.4	97	78	93	31	66	513	769
عمان	3.0	4.8	100	94	96	11	166	-	210
فلسطين	12.8	...	-	-	-	-	162	-	751
قطر	2.4	6.1	100	-	100	51	222	181	417
الكويت	2.1	6.0	**100	-	**100	95	*210	207	*574
لبنان	11.6	9.3	98	85	95	77	325	230	278
ليبيا	3.8	6.1	100	85	95	37	129	262	294
مصر	6.1	7.9	100	99	99	53	*226	459	*420
المغرب	5.1	5.5	100	50	70	8	51	678	1111
موريتانيا	2.9	5.3	-	-	63	6	11	2907	*1667
اليمن	5.0	5.7	80	30	50	3	*27	1235	*1450

* البيانات لعام 2006 ** البيانات لعام 2007 *** البيانات لعام 2001

المصدر: التقرير العربي الموحد 2008 ص 290

الملحق رقم : 1- 7

معدل الأمية في الدول العربية

الدول	معدل الأمية (%)											
	الفئة العمرية (15سنة فم فوق)						الفئة العمرية (15 - 24)					
	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة
	1990			**2005**			**1990**			**2005**		
الأردن	10.0	27.9	18.5	*4.3	*11.6	*7.9	2.1.	4.7	3.3	0.5	0.2	0.4
الإمارات	28.8	29.4	29.0	23.2	17.3	21.2	18.3	11.4	15.3	10.6	4.0	7.4
البحرين	13.2	25.4	17.9	7.4	13.6	10.0	3.8	5.0	4.4	1.3	0.7	1.0
تونس	28.4	53.5	40.9	*12.6	*28.5	*20.6	7.2	24.8	15.9	1.4	7.3	4.3
الجزائر	35.7	58.7	47.1	**14.4	**28.4	**21.4	13.9	31.9	22.7	4.8	11.3	8.0
جيبوتي	33.2	60.3	47.0	20.1	38.6	29.7	17.8	35.8	26.8	9.0	15.1	12.1
السعودية	17.4	36.3	25.3	14.2	26.7	19.6	8.8	21.4	14.6	4.0	6.4	5.1
السودان	40.0	68.5	54.2	26.8	46.8	36.9	24.4	46.0	35.0	14.5	21.8	18.1
سوريا	18.2	52.5	35.2	9.4	33.9	21.6	7.8	33.1	20.1	3.6	16.6	10.0
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	48.7	80.3	64.3	43.4	74.8	58.9	43.6	75.1	59.0	39.1	68.6	53.5
عمان	32.7	61.7	45.3	15.1	29.5	21.7	4.6	24.6	14.4	0.2	0.9	0.6
فلسطين	...	...	...	3.1	11.4	7.2	...	...	...	**1.4	**1.4	**1.4
قطر	22.6	24.0	23.0	6.4	12.5	9.4	11.7	7.0	9.7	5.9	1.9	3.9
الكويت	20.7	27.4	23.3	*5.0	*7.7	*6.0	12.1	12.8	12.5	6.9	5.0	6.4
لبنان	11.7	26.9	19.7	6.4	16.6	11.7	4.5	11.4	7.9	2.1	5.4	3.7
ليبيا	17.2	48.9	31.9	6.6	25.8	15.9	1.1	17.3	9.0	0.2	4.5	2.3
مصر	39.6	66.4	52.9	**13.0	**35.5	**25.3	29.1	49.0	38.7	21.2	32.1	26.5
المغرب	47.3	75.1	61.3	34.5	58.5	46.5	32.0	58.0	44.7	20.5	34.0	27.2
موريتانيا	53.7	76.1	65.2	47.5	67.0	57.4	44.5	63.9	54.2	42.1	56.5	49.3
اليمن	44.8	87.1	67.3	27.5	66.6	47.0	26.5	75.0	50.0	13.5	42.1	27.6

* البيانات لعام 2007 ** البيانات لعام 2006

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ص 288

الملحق رقم :1 - 8

تطور نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الدولي

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي
الأردن	1992	0.55
	1997	0.36
	2003/2002	0.14
البحرين	2003	0.00
تونس	1990	1.26
	1995	1.02
	2000	0.32
	2005	-
الجزائر	1988	1.75
	1995	1.06
	2000	-
	2005	-
جزر القمر	1995	-
	2000	-
جيبوتي	1996	-
	2000	-
السودان	1992	-
	1996	-
	2002	-
سورية	1997	-
	2004	-
الصومال	2002	-
فلسطين	2003	-
لبنان	1996	-
مصر	1991/1990	3.97
	1996/1995	3.79
	2000/1999	3.17
المغرب	1991/1990	0.14
	1999/1998	0.56
	2001/2000	-
	2003	-
موريتانيا	1990	-
	1996/1995	28.60
	2000	25.94
	2004	-
اليمن	1992	3.38
	1998	9.42
	2006/2005	-

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ص 271

الملحق رقم: 1 – 9

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(2007- 2000- 1995)

مليون دولار

الدول	1995	2000	2001	2003	2005	2006	2007
مجموع الدول العربية	477.913	677.111	664.014	755.320	1.089.236	1.291.407	1.471.656
الأردن	6.650	8.461	8.976	10.196	12.611	14.101	15.833
الإمارات	42.807	70.521	69.546	88.536	133.583	164.653	192.040
البحرين	5.850	7.971	7.929	9.747	13.460	15.828	18.487
تونس	18.050	19.435	20.056	26.876	29.026	31.712	35.043
الجزائر	42.079	54.800	54.700	67.800	102.800	116.600	135.400
جيبوتي	498	553	574	62.5	708	758	823
السعودية	142.458	188.442	183.012	214.573	315.338	352.103	377.068
السودان	1.867	13.089	15.717	21.367	33.157	43.894	57.440
سوريا	16.617	18.923	20.237	21.688	28.203	33.407	40.804
العراق	7.500	20.969	17.682	10.621	32.116	51.620	69.556
عمان	13.803	19.862	19.943	21.784	30.923	35.729	40.343
قطر	8.138	17.760	17.538	23.534	42.463	56.770	63.870
الكويت	27.080	37.714	34.906	47.869	80.799	101.634	112.006
لبنان	11.122	16.679	17.065	19.798	21.558	22.765	24.609
ليبيا	30.510	34.574	30.032	26.296	45.395	55.227	62.896
مصر	60.106	99.590	97.367	81.135	89.528	107.378	127.994
المغرب	33.184	37.060	37.766	49.819	58.956	65.405	73.450
موريتانيا	1.411	1.072	1.117	1.280	1.853	2.471	2.845
اليمن	5.183	9.636	9.853	11.778	16.761	19.082	21.150

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ص 276

الملحق رقم: 1 - 10

متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي

(1995 و 2000 -2007) (دولار)

الدولة	1995	2000	2004	2005	2006	2007*
قطر	16642	28784	41976	53345	67735	72376
الإمارات	17755	23546	28964	32534	38934	42273
الكويت	14397	16927	22472	28182	33301	33656
البحرين	9965	12493	15869	18521	21223	24151
السعودية	7855	9247	11095	13640	14870	14708
عمان	6477	8269	10253	12325	13864	15158
ليبيا	6340	6130	5206	6848	8071	8903
لبنان	3178	4430	5551	5539	5812	6243
متوسط الدول العربية	2009	2521	3029	3614	4188	4660
الجزائر	1500	1802	2629	3124	3483	3976
تونس	2015	2032	2959	2894	3132	3423
الأردن	1560	1742	2133	2304	2518	2766
العراق	365	871	910	1149	1792	2343
المغرب	1258	1291	1844	1897	2072	2290
سورية	1171	1159	1366	1544	1786	2136
مصر	1072	1573	1145	1279	1505	1759
السودان	179	421	771	937	1209	1543
جيبوتي	858	813	863	893	929	977
موريتانيا	618	405	512	622	897	909
اليمن	336	526	657	766	842	901

* تم ترتيب الدول على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2007

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ص 20

الملحق رقم : 2-1

نسب الأراضي الزراعية إلى المساحة الكلية في الدول العربية

الدولة	2003	2004	2005
الأردن	4.48	3.44	4.48
الإمارات	2.96	2.96	2.96
البحرين	6.46	6.13	6.63
تونس	31.98	31.82	31.92
الجزائر	3.55	3.44	3.52
جيبوتي	0.02	0.02	0.02
السعودية	2.03	2.03	2.03
السودان	7.83	7.87	8.45
سوريا	29.58	29.84	30.04
الصومال	2.56	2.74	2.35
العراق	15.96	15.70	16.30
عمان	0.22	0.26	0.21
فلسطين	29.13	29.34	29.34
قطر	2.37	2.37	2.37
الكويت	0.49	0.49	0.49
لبنان	26.15	25.77	25.77
ليبيا	1.50	1.50	1.50
مصر	3.40	3.47	3.52
المغرب	13.10	12.57	12.64
موريتانيا	0.27	0.27	0.27
اليمن	3.01	2.90	2.90
الوطن العربي	**4.99**	**4.95**	**2.08**
العالم	**11.85**	**11.89**	**11.91**

المصدر: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ،2007 ، ص 13

الملحق رقم : 2-2

الأراضي الزراعية و استخداماتها في الدول العربية 2000 و 2003 – 2006 ألف هكتار

	2000	2003	2004	2005	2006	نسبة التغير السنوي 2006 - 2000	نسبة التغير% 2005- 2006
أولا : المساحة الزراعية الكلية	65.429	70.166	69.699	71.412	71.310	1.45	-0.14
1- الأراضي الزراعية الموسمية	7.204	7.768	7.913	8.251	8.360	2.52	1.32
2- الأراضي الزراعية المستديمة	58.225	62.398	61.756	63.161	62.950	1.31	-0.33
أ- الزراعة المطرية	32.998	36.304	32.396	33.104	35.612	1.28	7.58
ب- الزراعة المروية	9.500	10.131	10.727	10.657	9.446	-0.10	-11.36
(ألأراضي المتروكة بور)	15.727	15.963	18.633	19.400	17.892	2.18	-7.77
ثانيا : مساحة الغابات	93.782	84.615	101.170	92.687	92.704	-0.19	0.02
ثالثا مساحة المراعي	420.943	415.999	468.580	468.647	468.586	1.81	-0.01

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق ، 2008 ص 296

الملحق رقم : 2- 3

نسبة مساحة محاصيل الحبوب من المساحة المزروعة

الدولة	2003	2004	2005
الأردن	16.55	16.49	20.96
الإمارات	--	--	--
تونس	35.49	37.20	33.98
الجزائر	65.12	62.32	58.62
السعودية	556.89	58.46	57.06
السودان	53.61	37.99	60.31
سوريا	68.62	68.55	68.64
الصومال	41.30	55.57	66.38
العراق	77.08	75.96	70.88
عمان	4.54	3.76	10.72
فلسطين	18.61	17.69	17.69
قطر	19.71	13.78	2.47
الكويت	25.09	25.77	25.77
لبنان	22.32	22.37	22.37
ليبيا	21.34	21.34	21.34
مصر	80.29	80.69	85.99
المغرب	72.94	77.68	76.42
موريتانيا	38.68	75.31	59.80
اليمن	49.08	57.66	57.30
الوطن العربي	58.14	55.07	61.22
العالم	43.09	43.44	43.67

المصدر: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2007 ص 17

الملحق رقم : 2-4

مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة

الدولة	كمية تدفق المياه الداخلية (مليار م^3)	كمية التدفق من دول أخرى (مليار م^3)	نصيب الفرد من المياه الداخلية (متر مكعب)
الأردن	1.0	--	125
الإمارات	--	--	35
البحرين	--	--	6
تونس	4.0	4.0	422
الجزائر	11.0	0.4	348
جيبوتي	--	--	385
السعودية	2.0	--	100
السودان	30.0	119.0	845
سوريا	7.0	37.7	377
الصومال	6.0	9.7	753
العراق	35.0	75.9	1255
عمان	1.0.	--	389
فلسطين	--	--	13
قطر	--	--	66
الكويت	--	--	--
لبنان	5.0	--	1356
ليبيا	1.0	--	105
مصر	2.0	66.7	25
المغرب	29.0	0.0	972
موريتانيا	0.0	11.0	134
اليمن	4.0	--	202
الوطن العربي	138.0	320.8	435
العالم	43507.0	9463.8	6719

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة التنمية الزراعية، 2007، ص 21

الملحق رقم : 2-5

نسبة العمالة في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة (2004-2006)

	العمالة الكلية (بالألف نسمة)				القوى العاملة بالزراعة (بالألف نسمة)			
	2004	2005	2006	النمو % 2005-2006	2004	2005	2006	النمو % 2005-2006
مجموع الدول العربية	110.055	114.463	117.418	2.6	31.577	32.148	32.534	1.2
الأردن	1.937	2.016	2.310	14.6	196	198	181	-8.6
الإمارات	1.670	2.0559	2.826	10.4	67	110	114	3.6
البحرين	352	361	367	1.5	3	3	4	33.3
تونس	2.855	2.929	3.005	2.6	465	548	556	1.5
الجزائر	12.027	12.492	12.670	1.4	2.801	2.873	2.620	-8.8
جيبوتي	355	360	364	1.2	273	275	276	0.2
السعودية	8.281	8.520	8.750	2.7	596	605	609	0.7
السودان	13.818	14.210	14.270	0.4	7.938	8.037	8.050	0.2
سوريا	6.252	6.503	6.951	6.9	1.636	1.674	1.650	-1.4
العراق	7.317	7.578	7.728	2.0	610	602	650	8.0
عمان	1.082	1.117	1.136	1.7	227	320	340	6.3
قطر	341	346	351	1.5	4	4	4	0.0
الكويت	1.634	1.816	1.870	3.0	26	32	34	6.3
لبنان	1.414	1.455	1.493	2.6	40	38	37	-2.4
ليبيا	2.019	2.077	2.045	-2.6	94	90	89	-1.1
مصر	27.890	28.704	29.105	1.4	8.596	8.657	8.720	0.7
المغرب	12.979	13.298	13.620	2.4	4.297	4.308	4.860	12.8
موريتانيا	1.328	1.366	1.636	19.8	689	706	720	2.0
اليمن	6.504	6.754	6.920	2.5	3.019	3.069	3.020	-1.6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 299

الملحق رقم : 2-6
إنتاجية العامل الزراعي بالدولار

الدولة	2003	2004	2005
الأردن	3452	3807	3993
الإمارات	36116	42191	44781
البحرين	6689	5921	7785
تونس	5355	6781	5952
الجزائر	3119	4967	5696
جيبوتي	70	74	80
السعودية	17054	17034	17178
السودان	914	1043	1229
سوريا	4602	6653	6016
الصومال	327	261	248
العراق	1681	1910	2322
عمان	1175	1218	1250
فلسطين	5429	4380	4632
قطر	13750	18333	19667
الكويت	15500	16067	16750
لبنان	33690	41463	44154
ليبيا	10990	11883	13033
مصر	2428	1915	2154
المغرب	1762	1634	1743
موريتانيا	325	339	402
اليمن	1154	1315	1739
الوطن العربي	2185	2244	2405
العالم	1159	1205	1305

المصدر : التقرير السنوي لمنظمة التنمية الزراعية 2007 ص 10

الملحق رقم : 2-7

الناتج الزراعي بالأسعار الجارية

في الدول العربية (2000 و 2005-2007)

	2000	2005	2006	2007	معدل النمو السنوي (%) 2007-2000	معدل النمو السنوي (%) 2007
الناتج الزراعي (مليون دولار)	56.315	69.301	80.222	89.786	6.9	11.9
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي (%)	8.3	6.4	6.2	6.1		
نصيب الفرد من الناتج الزراعي دولار	210	230	260	284		

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2008 ص 44

الملحق رقم :2-8

الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية

(2000 و 2005-2007)

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 ص 295

الملحق رقم :2-9

تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية

(2000 و 2005-2007)

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 ص 301

الملحق رقم :2-10

تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي

(2000 و 2005 -2007)

	2000	2005	2006	2007	نسبة التغير السنوي (%) 2007-2000	نسبة التغير (%) 2006-2007
الأبقار والجاموس (1)	60.735	65.449	66.201	70.107	2.1	5.9
الأغنام والماعز (1)	255.597	287.041	293.200	308.864	2.7	5.3
الإبل (1)	13.091	15.077	15.427	15.848	2.8	2.7
اللحوم	6.361	7.093	6.926	7.160	1.7	3.4
(لحوم حمراء)	3923	4.153	4.284	4.298	1.3	0.3
(لحوم بيضاء)	2.438	2.940	2.642	2.862	2.3	8.3
الألبان	18.721	24.097	24.332	25.526	4.5	4.9
البيض	1.118	1.271	1.294	1.392	3.2	7.5

(1) بالألف رأس.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 ص 302

الملحق رقم : 2-11

الفجوة الغذائية العربية للمجموعة السلعية الرئيسية

	2000	2004	2005	2006	نسبة التغير السنوي في قيمة الفجوة الغذائية %		نسبة الاكتفاء الذاتي%			
					2005 2006	2000 2006	2000	2004	2005	2006
الإجمالي	13.905	16.790	18.060	18.093	0.2	4.5				
الحبوب/ الدقيق	3.378	8.506	9.661	9.042	-6.4	6.0	46.4	55.20	49.74	56.29
(القمح والدقيق)	2.752	4.453	4.497	4.220	-6.2	7.4	46.0	53.73	49.93	57.99
الشعير	956	868	1.400	1.372	-2.0	6.2	21.2	51.64	32.37	41.59
الأرز	1.120	1.245	1.470	1.331	-9.5	2.9	67.8	73.18	70.62	74.61
الذرة الشامية	1.323	1.555	2.098	1.893	-9.8	6.2	38.5	44.32	36.20	38.15
البطاطس	92	98	104	54	-47.9	-8.5	98.3	100.61	100.58	101.02
سكر(مكرر)	1.163	1.209	1.359	2.035	49.8	9.8	37.8	34.80	38.47	33.45
بقوليات	414	381	414	391	-5.7	-1.0	57.6	62.12	56.20	59.82
زيوت وشحوم	1.101	2.473	1.960	2.113	7.8	11.5	45.6	31.11	28.12	27.76
الخضراوات	265	6	-66	-70	5.5	--	99.2	100.12	100.09	99.69
الفواكه	285	310	448	423	-5.5	6.8	97.3	96.04	95.92	96.81
لحوم	1.439	1.990	2.610	2.422	-7.2	9.1	85.9	83.02	80.90	81.28
الألبان ومنتجاتها	1.914	2.633	2.856	3.014	5.5	7.9	71.5	70.96	71.14	70.93
البيض	64	42	57	60	4.7	-1.1	96.8	96.32	95.92	96.39
الأسماك	- 252	-858	-1.343	-1.437	7.0	33.7	108.4	101.63	103.09	103.84

(-) تعني الفائض

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 310

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1 -1	معدلات النمو الحقيقي في العالم (2002-2007)	149
2 -1	عدد السكان في الدول العربية	150
3 -1	الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع)	151
4 -1	معدلات البطالة في الدول العربية	152
5 -1	العمالة في الدول العربية	153
6 -1	المؤشرات الصحية في الدول العربية	154
7 -1	معدّل الأمية في الدول العربية	155
8 -1	تطور نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي	156
9 -1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	157
10 -1	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	158
1 - 2	نسب الأراضي الزراعية إلى المساحة الكلية في الدول العربية	159
2 - 2	الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية	160
3 - 2	نسب محاصيل الحبوب من المساحات المزروعة	161
4 - 2	مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة	162
5 - 2	نسبة العمالة في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة (2004-2006)	163
6 - 2	إنتاجية العامل الزراعي بالدولار	164
7 - 2	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية (2000 و 2005-2007)	165
8 -2	الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (2000 و 2005-2007)	166
9 - 2	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (2000 و 2005-2007)	167
10 -2	تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي (2000 و 2005-2007)	168
11-2	الفجوة الغذائية العربية للمجموعة السلعية الرئيسية	169

قائمة الجداول و الأشكال

أ / الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 2003-2007	51
2	الصادرات والواردات الزراعية العربية 2000 -2006	76
3	جولات المفاوضات الثنائية للجات 1947-1993	99
4	الفرق بين المنظمة و الاتفاقية	104
5	حقوق الملكية الفكرية و المدة الزمنية المخصصة للحماية	120
6	التجارة الخارجية العربية الإجمالية	134
7	نسبة الاستثمارات الزراعية العربية البينية إلى إجمالي الاستثمارات في بعض الدول العربية	141

ب / الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للمنظمة	112

المـراجــع

المراجع باللغة العربية

أ ـ الكتب

1/ **اسماعيل شعباني**، مقدمة في اقتصاد التنمية(نظريات التنمية والنمو)، دار هومة الجزائر، 1997

2 / **بهاجيراث لالداس**، مقدمة الاتفاقات منظمة التجارة العالمية ترجمة أحمد يوسف الشحات ، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 2006

3 / **حسن شحاتة**، النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات ، دار النشر للثقافة و العلوم 1998

4/ **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، الدولة والتنمية في الوطن العربي ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2007

5/ **حسين عمر**، الجات والخصخصة ،دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1996

6/ **سمير صارم** ، اليورو ،دار الفكر، سوريا، 1999

7/ **سمير اللقماني** ، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية، ط 1 دار الحامد للنشر و التوزيع، الرياض، 2004

8/ **سهيل حسين الفتلاوي**، منظمة التجارة العالمية ، دار النشر للثقافة و التوزيع عمان 2006

9/ **صلاح عباس**، العولمة في إدارة المنظمات العالمية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2003

10/ **علي وهب**، مقومات الإنتاج والإنماء الاقتصادي، دار الفكر اللبناني بيروت، 1996

11/ **علي ابراهيم**، منظمة التجارة العالمية ، جولة أرجواي وتقنين نهب العالم الثالث ، دار النهضة العربية ، مصر، 1997

12/ **عبد الرحمان يسري أحمد،** علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004

13/ **عبد القادر محمد عبد القادر عطية،** اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999

14/ **فضل علي مثنى،** الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، مصر، 2000

15/ **محمد حامد عبد الله** : الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول النامية ، جامعة الملك سعود للنشر ، الرياض، 1993

16/ **محمد صفوت قابل،** الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004

17 / **محمد عبد العزيز عجمينة ، عبد الرحمان يسرى أحمد** ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999

18 / **محمد عبد العزيز عجمينة ، علي الليثي** ، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000

19/ **مدحت القرشي،** التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الآردن، 2007

20/ **مالك بن نبي** ، المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر، دمشق، 1987

21/ **نعيم الظاهر،** دراسات في الواقع العربي التنموي الاقتصادي الاجتماعي، دار اليازوي، 1999

22/ **يوسف صايغ،** التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، منتدى الفكر العربي، عمان ، 1994

ب - الأطروحات و الرسائل

23/ فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، الأكادمية العربية المفتوحة ، عمان ، 2008

24/ حمدي باشا، أزمة التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007

25/ حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

26/ علي خالفي، الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999

27/ اسماعيل شعباني، آثار التوجه نحو خوصصة القطاع العمومي بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997

28/ بختة سعيدي، أثر وانعكاسات صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007

29/ صدوقي زروق، دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية، دراسة حالة البليدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

30 / بن موسى كمال، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية للنظام التجاري الدولي ومستقبله، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996

جـ - المجلات والدوريات والتقارير:

31/ جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصر، 2006

32/ جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصر، 2007

33/ جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصر ، 2008

34/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ، الخرطوم ، 2007

35/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025)، الخرطوم، 2007

36/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلة الزراعة و التنمية في الوطن العربي، العدد 2، ديسمبر 2002 ، والعدد 3، جانفي 2003

37/ ناصر سعيدي، التكامل الاقتصادي العربي ـ يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، الإمارات ، العدد 1، 2003

38/ سالم توفيق النجفي : الأمن الغذائي في الدول العربية ، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 20، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

39/ مجلة القبس، وضع البطالة في المنطقة الأسوأ على مستوى العالم ، العدد، 12617، الكويت ،.2008

40/ بزار قنوع ، غسان ابراهيم ، جمال العص ، هجرة الكفاءات العلمية العربية ،(النقل المعاكس للتكنولوجيا) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد 28، العدد 1، سوريا، 2006

41/ سهير حريز، سوريا أخرى خارج سوريا، العرب تتصدر قائمة الدول الطاردة ، مجلة النداء، دمشق، .2008

42/ صالح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام العالمي الجديد، مجلة الدراسات الاقتصادية مركز البحوث و الدراسات الإنسانية البصيرة العدد 2، 2000

43/ كريم طه، قمة سياتل مابين النجاح والفشل، مجلة السياسة الدولية، العدد 139 ، مطابع الأهرام، مصر،.2000

44/ كامل إدريس ، أهم أهدافنا النهوض بالطاقات البشرية في البلدان النامية، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، مطابع الأهرام، مصر، 1999

45/ محمد عبد الحميد خان : منظمة التجارة العالمية تعريف موجز، الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدّة السعودية، 2000.

46/ خالد حمزة، رئيس لجنة الاستيراد و الجمارك مصر، محضر اللجنة المجتمعة بتاريخ 2006/01/03 .

47/ مصطفى محمود عبد السلام ، محاولات في التنمية طبقا للإطار الإسلامي، تجارب ماليزيا ، اندونيسيا ، باكستان، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد 13، العدد1، 2005 .

المراجع باللغة الفرنسية

01 - Domald .W.curraw-tiers Mond évolution et stratégies de développement paris eyrolles -1990

02 - pierre dalalense et lue le gru , croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945 , ellipes. Paris 2003

03 - rganisation mondial du commerce liste des membres et observateurs http : // www. Wto .org 2007

04 - OMC, focus., Bulletin d'information de medias de l'OMC

المواقع الإلكترونية:

1/ موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الإنترنت: http:// www.wto.org

2/ صندوق النقد الدولي، تقرير عن آفاق الاقتصاد العالمي لـ 2007، واشنطن، من الموقع:

http:// www.IMF.org

3/ سليمان إبراهيم العسكري، نزيف الاغتراب، مجلة العربي ، العدد 584، 2007 من الموقع : http:// www.alarab.imag.com

4/ تقرير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الموقع : http:// www.unap.org/arabi.2005/eg

5/ محمد سلمان القضاة، المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية من الموقع : http://www.al-jazirah.net

6/ مجلة النور، ارتفاع معدل البطالة في العالم العربي، ع 364 من الموقع : http://www.an.nour.com 2008 egpt..org

7/ جريدة الجزيرة، شح المياه في الوطن العربي، الخطر القادم، الموقع: http://www.ke nana.online.com.users/ga.fra post/87066.2008

8/ الموسوعة الحرة

http : //www. ar.wikipedia.org/wiki.21.03.2009

9/ صندوق النقد العربي

http://www.alarabmonetaryfund.org/ar/

العنـــــوان	الصفحة
الفصل الثاني : خصائص القطاع الزراعي ومشكلاته قي الدول العربية	**57**
تمهيد الفصل	**57**
المبحث الأول: أهمية الزراعة ومكانتها في الدولة العربية	**59**
المطلب الأول : أهمية الزراعة	**59**
المطلب الثاني : إمكانيات الدول العربية في عنصر الأرض	**60**
المطلب الثاني: إمكانيات الدول العربية في عنصر الماء	**65**
المطلب الثالث: إمكانيات الدول العربية في عنصر العمالة	**70**
المبحث الثاني : مؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية	**73**
المطلب الأول : الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	**73**
المطلب الثاني : الإنتاج الزراعي في الدول العربية	**75**
المطلب الثالث : الإنتاج الحيواني في الدول العربية	**78**
المطلب الرابع : الفجوة الغذائية في الدول العربية	**81**
المبحث الثالث : السياسات الزراعية في الدول العربية	**82**
المطلب الأول : سياسة الإصلاحات ونتائجها	**82**
المطلب الثاني : سياسات الأسعار الزراعية	**84**
المطلب الثالث : سياسات التسويق	**86**
المطلب الرابع : اثر سياسات الإصلاح في القطاع الزراعي	**88**
المطلب الخامس : المعوقات التي تواجه الزراعة في الدول العربية	**91**
خاتمة الفصل	**94**

العنـــوان	الصفحة
الفصل الثالث : تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC النشأة و الأهداف	96
تمهيد الفصل	96
المبحث الأول : التحول من الـ GATT إلى OMC / المنظمة العالمية للتجارة امتداد لاتفاقية الـ GATT	97
المطلب الأول : ظروف نشأة الـ GATT وأهم الجولات من الـ GATT إلى OMC	97
المطلب الثاني: أبرز ما تحقق في اتفاقية الـ GATT وأسباب استبدالها بالمنظمة	102
المطلب الثالث: تعريف المنظمة العالمية للتجارة مبادئها وأهدافها	104
المبحث الثالث : آليات عمل المنظمة	108
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة وكيفية التصويت والعضوية فيها	108
المطلب الثاني : مجالات عمل المنظمة	114
المبحث الرابع: أثار و انعكاسات الانضمام إلى المنظمة و التحديات التي تواجهها	121
المطلب الأول: الانعكاسات على الدول العربية	121
المطلب الثاني: نقاط القوة في المنظمة والتحديات التي تواجهها	126
المبحث الخامس : بين تعظيم الإيجابيات وتحجيم السلبيات يبقى التكامل الاقتصادي العربي هو الحل	128
المطلب الأول : ماهية التكامل	128
المطلب الثاني : واقع التكامل الاقتصادي العربي	133
المطلب الثالث : التكامل الزراعي العربي	139

المطلب الرابع : المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي	142
خاتمة الفصل	144
الخاتمة العامة	145

العنـــوان	**الصفحة**
الملاحق	149
قائمة الملاحق	171
قائمة الجداول و الأشكال	172
المراجع	173
الفهرس	179